www.kassiounpaper.com

803

الاحد 26 آذار 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

هدف التصعيدات العسكرية سياسي أولاً

[05]

الافتتاحية

جنيف..لاعودة الى الوراء!

يحاول أنصار استمرار الحرب السورية في الداخل والخارج، بشتى الوسائل السياسية والعسكرية، إجهاض التقدم الذي حصل في جولة جنيف الرابعة، تارة بمحاولة إغراق الجولة بتفاصيل القرار2254، وتارة بمحاولة التنصل من الموافقة على جدول أعمال الجولة الخامسة المتفق عليه في الجولة السابقة أي «مناقشة السلات الأربع: الحكم – الدستور – الانتخابات – ومكافحة الإرهاب، بالتزامن والتوازي» والعودة مجدداً إلى الجدل في الأولويات، ومحاولة فرض رؤيه أحادية على طريقة إدارة المفاوضات، بما يهدد بنسفها؛ أو من خلال التصعيد العسكري على الأرض.

مع وصول كل الوفود إلى جنيف، تبين بؤس محاولات التنصل من جدول الأعمال كما هو، وتأكد بأنها مجرد زعبرة إعلامية، واستعراض قوى، لكن من جهة أخرى، فإن التصعيد الميداني، والمعارك التي تجري في ريف دمشق، وحماة، تلقي بظلالها فعلاً على الجولة الخامسة، ما يجعل الجولة تبدو وكأنها بدأت ميته، لاسيما بعد غياب قسم من الجماعات المسلحة عن اجتماع استانا، فهل الأمر كذلك حقاً؟

أولاً: تتشعب أهداف التصعيد العسكري الأخير، ويمكن تكثيفها، بمحاولة السيطرة على مواقع جديدة من الأرض السورية، وتوظيف ذلك للتأثير على مجريات اجتماعات جنيف، أو خلط الأوراق، وإضعاف الثقة بعملية الحل السياسي، أو إرباك المتفاوضين والمفاوضات بالمماحكات الإعلامية؛ وعدم بحث القضايا الجدية، وتفعيل قانون الفعل ورد الفعل، من خلال استدراج النظام إلى ردود أفعال، لإضاعة هذه الفرصة، وهو صاحب الباع الطويل في إضاعة الفرص.

ثانياً: إن محاولات تحسين الموقع التفاوضي من خلال الحرب، وتعزيز المواقع على الأرض، حسب التجربة الملموسة، كانت تقود أصحابها دائماً إلى موقع أضعف من السابق، وما كان موقعه يتحسن جراء هذه الحماقات المتكررة، هو الحل السياسي نفسه، وهذه المرة لن تختلف عن سابقاتها؛ بدلالة استمرار، وتعزيز، وتقدم دور قوى الحل السياسي، الدولية والإقليمية، والداخلية، وتقدم خياراتهم.

ثالثاً: لاعودة إلى الوراء، وما تم إنجازه على طريق استئناف المفاوضات، لم يعد ملكاً لهذا الطرف أو ذاك، بل بات برسم المبعوث الدولي، ومرجعيته الأساسية «مجلس الأمن»، وإذا عجز، أو ادعى ذلك؛ أو إذا حاول أحد آخر العودة إلى الشغب، والالتفاف على القرارات الدولية، فمنصة «السوخوي» كأحد تجليات التوازن الدولي الجديد جاهزة كاحتياطي تكتيكي للقرار 2254، وهي التي أجادت أكثر من غيرها، ترويض أي حصان شموس يحاول أن يقود العربة الى الهاوية!

ما ينبغي التذكير به مجدداً: إن الحل السياسي للأزمة السورية، في بعده الدولي، هو منتج روسي بامتياز، وإن روسيا تستخدم ثنائي: التفاوض، والحرب لهدف واحد، وهو الحل السياسي، وبهذا أو تلك، فإن العملية ماضية قدماً إلى الأمام، فهل من داعٍ أن نذكّر بالشعارات التي كانت سائدة قبل منعطف حلب، وتدحرج المواقف باتجاه التفاوض بعدها؟

ملف «سورية 2017»

متمسكون بالتوازي والتزامن كي لا تتكرر مأساة جنيف2

06

شؤون محلية

السوريون على وجبة واحدة غير مشبعة!!

10

شؤون اقتصادية

السماد يتجاوز الأسعار العالمية بنسبة 52%

12

شؤون استراتيجية

زمن الانتصار الأمريكي ولى

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المؤتمرات المهنية والمردود المفترض!!

مع مطلع الأسبوع القادم تكون نهاية المؤتمرات المهنية التي تعقد كل عام والمفترض أنها تبحث بعمق بواقع المهن التي تمثلها، وتقدم المخرج من عنق الزجاجة لتلك الصناعات، التي أصابها ما أصابها قبل الأزمة وأثنائها، حيث عكست بعض المداخلات على قلتها واقع تلك الصناعات وما تحتاجه من استثمارات، كي تقلع وتدور عجلات إنتاجها التي تعيقها سياسات طال أمدها وتستكمل في هذا الوقت، تحضيراً لمراحل قادمة، يجري التحضير لها بكل عناية وهدوء.

المؤتمرات قُسمت على عجل إلى لجان تطرح المواضيع المختلفة، وهذا الشكل من التقسيم أفقد المؤتمرات حيويتها، ومنعت عنها إمكانية أن يقدم المؤتمرون وجعهم الحقيقي وهذا ما عكسته إلى حدٍّ بعيد قلة المداخلات النوعية، إلى درجة أن المؤتمر ينهي أعماله الأساسية خلال الساعة الأولى لانعقاده ولهذا فإن المردود الحقيقي لانعقاد المؤتمرات لا يتناسب مع تكاليف انعقادها الباهظة التي تصل لبضعة ملايين.

لقد غابت تقريباً عن الطروحات قضية الوضع المعيشي وما وصل إليه من ترد للطبقة العاملة، وما هو السبيل لتحسينٍ هذا الوضع، طالما الحديث كان يجري عن ضرورة الإقلاع بالعملية الانتاجية ونعتقد بل نجزم أن المستوى المعيشي للعمال، وبقية حقوقهم، هي جزء لا يتجزأ من عملية الإقلاع بالإنتاج أليس من حق العمال أن يجددوا قوة عملهم كي يتمكنوا من رفع وتائر الانتاج وتحسينه؟.

المسألة ذات الأهمية التي طرحت ببعض المداخلات هي: الموقف من قانون التشاركية حيث مازالت النقابات تراهن على إمكانية دور ما يقوم به القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي في عملية إعادة تشغيل المنشآت الإنتاجية والخدمية، وكأنّ تجربة الاقتصاد السوري مع الاستثمارات الخاصة التي سعت الحكومات لقدومها مع التسهيلات الكبيرة المقدمة لها كلها لم تقنع بعد الكثيرين بأن هذا الطريق مليء بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إنّ الموقف النقابي المشروط من قانون التشاركية، المشروط سيسهل على الحكومة مضيّها فيه، كما سهل في السابق تمرير السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كان لها نصيب في صناعة الأزمة الوطنية.

المؤتمرات عرضت ما لديها، ولكن العبرة بالنتائج، ما بعد المؤتمرات، وهل ستعود النقابات في العام القادم لإعادة ما قدمته في هذا العام؟ ...سنعيش ونرى!

التشاركية وحقوق العمال

نص الدستور على حق المواطنين بالعمل، ونص أيضاً على تكفل الدولة بتوفيره لجميع المواطنين، بالإضافة لحماية قوة العمل، والعمل على تطوير الطاقات البشرية بما يخدم الاقتصاد الوطني، وذلك حسب نص المادة 13 التي ألزمت الدولة بحماية المنتجين والمستهلكين... والعمل على تطوير الطاقات البشرية وحماية قوة العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني.

■ م.ش

كذلك اعتبرت المادة 40 من الدستور: العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين.

كيف تطبق الحكومة نصوص الدستور ؟

لكن بدلا من أن توفر الحكومة فرص عمل للمعطلين عن العمل، تذهب إلى طرد العمال من معاملهم، فقانون التشاركية الذي أقرته الحكومة أطاح عملياً بالدستور، وجرّد نصوصه من أية قيمة دستورية، عبر تشريعها بيع القطاع العام والذي نص أيضاً على حق المستثمر بطرد العمال من معاملهم، وتجريدهم من أية حقوق اكتسبوها خلال سنين خدمتهم وذلك حسب نص المادة 66 من قانون التشاركية، التي نصت على ما يلي:

1 – في حال تعلق مشروع التشاركية بمنشأة قطاع عام موجود فعلياً، يمكن استخدام بعض عمال القطاع العام حسب مؤهلاتهم في شركة المشروع وبناءً على رغبتهم، بعد أن يتم إنهاء علاقتهم الوظيفية مع الجهة العامة طبقاً للقوانين النافذة.

2 – تسري على العمال المستخدمين بموجب الفقرة السابقة أحكام قانون العمل، عوضاً عن أحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة.

يهدف واضعو القانون أو من لهم المصلحة في تطبيقيه، ليس فقط إلى بيع القطاع العام والتفريط فيه، بل والتخلص من عماله أيضاً وطردهم وتجريدهم من أية حقوق أو استحقاقات لهم، فاستخدام المشرع لعبارة «يمكن استخدام.... بناء على طلب شركة المشروع » أي أن الأمر متروك في النهاية إلى رغبة المستثمر التامة، الذي سيتكفل بطرد العمال أو على الأقل سيبقي على عدد قليل منهم على أحسن تقدير، والباقي سيتم تسريحهم.

الملفت في نص المادة السابقة عبارة «إنهاء العلاقة الوظيفية طبقاً للقوانين النافذة » عن أي قانون تتحدث الحكومة هنا؟ ماهي هذه القوانين التي تجيز أو التي تسمح بتسريح آلاف العمال وطردهم من معاملهم، إرضاءً لرغبة المستثمرين؟!

هل حماية قوة العمل التي تحدث عنها الدستور تعني: طرد العمال من معاملهم، و تحويلهم إلى أجراء تحت رحمة مستثمر يتحكم بلقمة عيشهم، ويفرض عليهم ظروف عمل تناسبه هو ومصالحه الخاصة، ويستطيع طردهم بعد ذلك متى أراد؟!، باعتبار أن العمال الذين سيبقون في شركة المشروع سيسري عليهم قانون العمل رقم 17 السيء الصيت، بدلاً من القانون الأساسي للعاملين في الدولة حسب الفقرة الثانية من المادة نفسها مما يعني أنهم سيفقدون جميع حقوقهم التي أعطاها لهم قانون العاملين بالدولة والتي نالوها خلال سني خدمتهم الطويلة في الدولة.

من يحق له امتلاك القطاع العام ؟

هل المستثمر من يحق له امتلاك القطاع العام أكثر من العمال الذين أمضوا حياتهم خلف آلاتهم، وكان لهم الفضل الأكبر في تسيير تلك المعامل خلال عشرات السنين؟، وهم الذين بقوا في معاملهم رغم الحرب ولم يغادروها، ومنهم من استشهدوا وهم يدافعون عن تلك المعامل أو أثناء قيامهم بأعمالهم؟، هل نطرد هؤلاء وننسى تضحياتهم ونبيع القطاع العام للمستثمر ربما يكون من الدول التي تآمرت على البلاد وعملت على تدمير تلك المصانع والمعامل، أو لمستثمر فرّ من البلاد وهّرب أمواله إلى الخارج، فنأتي لنكرمه على هروبه ونطرد آلاف العمال ونحرمهم من مصدر رزقهم الوحيد تكريماً له؟!

كيف تفسر الحكومة الدستور؟

هكذا فسرت الحكومة الدستور السوري، الذي تحدث عن تكفل الدولة بحماية المنتجين، وحماية قوة العمل، وتطوير الطاقات البشرية بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويحقق العدالة الاجتماعية ؟ أليس العمال هم المنتجون الحقيقيون للثروة؟ أم أن الحكومة تعتبر من أثرى على حساب الشعب وآلامه من قوى الفساد هم المنتجون الحقيقيون وبالتالي هم وأموالهم المنهوبة من تجب حمايتهم وفقاً للدستور ؟!!

أخيراً!

الأولى بالحكومة أن تعيد النظر بدستورية سياساتها الاقتصادية و بمجمل قوانينها، من قانون العمل إلى قانون التشاركية ، وأن تحترم الدستور وتتوقف عن انتهاكها له، خدمةً لمصالح قوى الفساد، فهي مهما أمعنت في مخالفة الدستور وفي إهدار حقوق العمال، وفي محاولة فرض سياسة الأمر الواقع عليهم، تبقى أفعالها باطلةً لا قيمة لها ويبقى على العمال الدفاع عن القطاع العام لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقيون في بقائه، وكما دافع العمال عن معاملهم بوجه الإرهاب، سيدافعون عن معاملهم بوجه قوى الفساد.

مرة أخرى ... الكرة في ملعب الحكومة

تستمر الاتحادات المهنية في عقد مؤتمراتها السنوية، وفقاً للبرنامج الزمني المعد من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، حيث وكان الغالب في طرح المؤتمرات هو: واقع المؤسسات الإنتاجية وواقع عمالها حيث تحتاج تلك المؤسسات والشركات الإنتاجية إلى ضخ استثمارات من أجل إعادة إقلاعها وتشغيلها، وتأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية، بالإضافة لتأمين الطاقة بأشكالها كافة وهي ما تعاني منه المعامل بشكل كبير.

■ مراسل قاسيون

رفع الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الاسعار

الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج أكد في المحاور المطروحة :

عملياً

أ معالجة أوضاع العاملين الموسميين الذين لهم صفة استمرارية «سائقين وفنيين ..... » وبشكل نهائي

ب . تثبيت العاملين الذين مضى على عقودهم أكثر من سنتين.

ج . إعادة منح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة وخريجي المدارس الصناعية أسوةً بالمهندسين.

د . تشميل العمال جميعهم بالوجبة الغذائية الوقائية.

الجانب الاقتصادي

أوضح التقرير الاقتصادي الذي تلي في المؤتمر:

أنّ التنمية الاقتصادية يجب أن تنعكس على تنمية الطاقات الإنتاجية لعمالنا من خلال تنمية الحاجات المتنامية وتحسين بيئة العمل وظروفها فعندما تكون علاقات الإنتاج مطابقةً لمصالح القوى المنتجة سوف يتم استثمار كامل الطاقات بشكل أمثل وتتحقق الزيادة في الإنتاج كمّاً ونوعاً، وتتوفر كل الإمكانات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الإجراءات الإسعافية التي طرحها التقرير والتي تتضمن ما يلي:

- رفع الأجور والرواتب، إلى المستوى الذي يحقق الحد الأدنى للمعيشة.
- تشكيل لجنة فنيه مركزية على مستوى الوزارة والمؤسسة ممثل فيها الاتحاد المهني تتبع له لجان فرعية، لدراسة واقع الشركات المتوقفة وإمكانية تجميعها في معمل واحد، أو أكثر، لتشغيلها واستثمارها بأسرع ما يمكن نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية.
- تقديم كل الدعم من الحكومة والوزارة والمؤسسة، لتأمين مستلزمات الإنتاج للضرورة الاقتصادية، واستثمار كل الطاقات بالشكل الأمثل، من خلال توفير بيئة عمل سليمة وتوفير ظروف معاشية أفضل.
- زيادة اعتمادات الخطة الاستثمارية، وتحويلها إلى رصيد الشركات ليتسنى تنفيذ الخطط الاستثمارية، في مجال الاستبدال والتجديد وغيرها.
- توزيع جزء من أرباح الشركات الرابحة على الأخوة العمال، لما له من أثر إيجابي على الأداء وزيادة الإنتاج.
- نطالب الجهات الوصائية بالتدخل مع من يلزم للإقلاع بالعملية الإنتاجية في شركة غزل الحسكة والمحلج المنشاري، مع العلم أن الجاهزية الفنية للآلات جيدة.

إن قطاع الغزل والنسيج من أهم القطاعات الصناعية، من حيث دوره في الاقتصاد الوطني، وعدد العاملين فيه، لذلك المرحلة الحالية تتطلب تعزيز عوامل الصمود الوطني، من خلال تعزيز هذا القطاع بتأمين مستلزمات الإنتاج كافةً من مواد أولية وطاقة وأيد عاملة وتجديدها وتطويرها، وتخليصه من النهب المطبق عليه لا من خلال إطلاق الوعود لإصلاح القطاع العام، والخسائر مستمرة لأن عدم ضخ الاستثمارات فيه وعدم التجديد والاستبدال، وارتفاع أسعار حوامل الطاقة، ووقف التعيين على الوضع الحالي، حيث تصرّ الحكومة العتيدة على تحميل الخسائر لقوى العمل وكأنهم المسؤولين عن الخسائر وليس السلطة التنفيذية، وهذه الإجراءات الليبرالية من قبل الحكومات السابقة والحالية الأكثر يمينية، مضرة بالقطاع العام وهو من يساهم بشكل جدي في الإيرادات لخزينة الدولة، بينما الحكومة تشير إلى الخسائر دون بحث الأسباب التي أدت إليها ومعالجتها، ومحاسبة المسؤولين عنها من أجل تبرير عمليات الخصخصة الموارية وقانون التشاركية.

تخفيض التكاليف بتأمين الطاقة البديلة

مؤتمر الاتحاد المهني لعمال البناء طرح رؤيته الاقتصادية لقطاع البناء التي جاء فيها:

تخفيض التكاليف من خلال تأمين الطاقة البديله باستخدام الفحم الحجري.

تأمين مساكن شعبية باعتماد نظام الأبراج.

تأمين آليات ومعدات، تستخدم في إعادة تدوير مخلفات الهدم.

إنشاء سدود وسدات مائية في طرطوس.

زيادة دور الدولة التدخلي، والسماح بحفر أبار في درعا والسويداء لأغراض الزراعة ومياه الشرب.

الاستفادة من تجارب الدول الصديقة في مجال إعادة الإعمار.

زيادة دور الدولة وزيادة الأجور

هما عنوانان بارزان في مؤتمر الصناعات الكهربائية والمعدنية حيث طرح بالشأن المهني ما هو هام، وخاصةً ما يتعلق بشركة حديد حماة، التي تعتبر قاعدةً هامةً للصناعات الهندسية والمعدنية المختلفة، لو جرى تأمين مستلزماتها من المواد الأولية والطاقة المستمرة وخاصةً الطاقة الكهربائية، هذا ما تم طرحه من قبل بعض أعضاء المؤتمر بالإضافة إلى:

إيجاد مصادر بديلة للطاقة الكهربائية.

تأمين سيوله للصيانة.

زيادة الرواتب والأجور.

تأمين كتلة رواتب العمال من صندوق الدين العام.

تزويد المهجرين بعدادات مؤقته.

الطبقة العاملة

تونس ـ عمال الشركات البترولية

دخل يوم 15 آذار عمال شركات الإنتاج والخدمات البترولية المنتصبة بصحراء تطاوين، في إضراب مفتوح عن العمل، كان قد دعا له الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين، إثر فشل المفاوضات مع شركة «وينستار» لتسوية أوضاع العمال المطرودين من الشركة، ودعا أيضاً الاتحاد الجهوي لإضراب قطاعي في المؤسسات النفطية كاملةً يوم 16 آذار، دفاعاً عن الحقوق المهدورة للعاملين، ونصرةً للعامل الذي توفي بأحد الحقول النفطية، وجاء في بلاغ الاتحاد الجهوي على صفحته: إن الإضراب سيكون دفاعاً عن ديمومة العمل، وعن الحق في توفير الرعاية الصحية للعاملين في الصحراء جميعهم.

السودان ـ البنك السوداني الفرنسي

أضرب العاملون في البنك السوداني الفرنسي يوم 21 آذار لمدة ساعة، وأضربوا يوم الخميس أيضاً، لمدة ساعتين للمطالبة بزيادة الأجور بنسبة 60%، وكانت النقابة قد عقدت اجتماعاً مطولاً يوم الثلاثاء، مع إدارة البنك في محاولة لمعالجة القضية، بيد أنهم لم يتوصلوا لنتيجة، بسبب تمسك الإدارة بزيادة الرواتب بنسبة 10% فقط، بينما طالبت النقابة بأن تصل الزيادة إلى 60%، وأعلن العمال في وقت سابق عن جملة من المطالب تتعلق بزيادة الأجور وتحسين بيئة العمل، لم تستجب لها الإدارة، لكن مؤخراً حاولت معالجة القضية عبر التفاوض مع نقابة العاملين.

لبنان ـ عمال النظافة

نفذ عمال شركة لافاجيت لجمع النفايات في طرابلس، يوم 17 آذار اعتصاماً أمام مدخل الشركة احتجاجاً على التأخر الدائم في صرف رواتبهم، حيث إن الرواتب تتأخر لليوم 22 كل شهر وطالب العمال خلال اعتصامهم أن تصرف أجورهم على الأقل في اليوم الخامس من الشهر، وبصرف أجورهم المتأخرة منذ شهرين، كما طالبوا بالعدالة في ضمان الأدوية بالإضافة إلى المنح المدرسية التي كان من المفترض أن يستلموها منذ شهور، والتوقف عن الخصم من أجورهم، وهدد العمال خلال اعتصامهم أن اربعمائة عامل سيضربون عن العمل، في حال عدم إصغاء الإدارة لمطالبهم.

الجزائر ـ عمال النظافة

دخل عمال النظافة في مؤسسة تازفا يوم 22 آذار في إضراب مفتوح رافضين العمل، منددين بعدم دفع رواتبهم المتأخرة منذ شهرين، حيث رفع المحتجون شعارات، استنكروا فيها تماطل الإدارة في تسوية وضعهم المالي، والذي أثّر عليهم كثيراً، وأكد العمال أنهم غير قادرين على تحمل هذه الوضع، نتيجة ظروفهم المعيشية الصعبة، ومن جهته أكد رئيس الفرع النقابي بالمؤسسة: أنه ورغم المحاولات كلها مع السلطات المحلية سيبقى الإضراب مفتوحاً إلى غاية الاستجابة إلى مطالبهم والمتمثلة في جعل راتبهم الشهري ثابتاً، وبدون تأخير، وتوفير الوسائل الخاصة بالعمل كاللباس الخاص والحذاء والقفازات، وكذلك المراقبة الطبية للعمال وتوفير مواد النظافة .

من أول السطر

■ نبيل عكام

السرطان المهني «خلاصة»

ترتفع حالات الإصابة بالسرطان المهني، كلما انخفضت شروط الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي، والتدابير الهندسية وانخفضت الإجراءات الحمائية من تلوث بيئة العمل.

تزداد خطورة السرطان المهني كلما تأخر اكتشافه، نتيجة إهمال الفحوص الدورية الضرورية، وتدني العلاجات الوقائية والداعمة من أدوية وأغذية ضرورية بشكل دائم.

السرطان المهني يصيب مناطق محددة من جسم الإنسان، لذلك تشخيص السرطان المهني غالباً سهل في مراحله الأولى، وتظهر على المصاب علامات مميزة تشير إلى احتمال الإصابة به.

أكثر المناطق في الجسم تعرضاً للإصابة بالسرطان هي: الجلد، وهو أكثر سهولة في الاكتشاف والعلاج وذلك دون تأخير، وأكثر الإصابات خطورةً والتي قد تؤدي إلى الوفاة هي الرئة والمثانة، وجوف جدار الصدر، وسرطان الدم، وهناك إمكانية كبيرة للشفاء من السرطان المهني وذلك قبل وصوله إلى مراحله الأخيرة.

في إحصائية لمنظمة الصحة العالمية، خلصت إلى أن هناك أكثر من مليون إصابة سرطان مهني سنوياً، وأن معظم حالات الإصابة تحدث في البلدان النامية، نتيجة استخدامها المواد المسرطنة، مثل المذيبات العضوية وغيرها، وخاصةً مادة الاسبستوس، وصناعة الإطارات والأصبغة، والمطاط دون ضوابط الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية

أكدت منظمة العمل الدولية في التوصية /147/ الخاصة بالوقاية والحد من مخاطر السرطان المهني، والعوامل المسببة له على: الاستعاضة عن المواد والعوامل المسببة للسرطان التي قد يتعرض لها العمال أثناء عملهم بمواد أقل ضرراً.

تخفيض عدد العمال المعرضين للمواد المسببة، ومدة ودرجة تعرضهم إلى الحد الأدنى.

اتخاذ التدابير لحماية العمال من مخاطر العمل، وعلى صاحب العمل استخدام أساليب عمل لا تتسبب في انبعاث مواد وعوامل مسببة للسرطان، واستخدام تدابير الصحة والسلامة المهنية المناسبة، بالتعاون مع العمال ومنظماتهم النقابية، ودوائر الصحة والسلامة المهنية. والرصد المستمر والمنظم لمدة ومستوى التعرض للمواد المسببة للإصابة.

ينبغي أن تنص القوانين والأنظمة الداخلية للشركات والمنشأة الصناعية على: أن يخضع العمال المكلفون بعمل ينتج عنه التعرض للمواد المسببة للسرطان للفحص الطبي الدوري بشكل منتظم، فحوص بيولوجية، أو أخرى ضرورية، لمعرفة مدى تعرضهم والإشراف على حالتهم الصحية دون تكلفة العامل.

ينبغي أن تحدد السلطة المختصة دورياً المواد والعوامل المسببة للسرطان التي يجب منع التعرض لها مهنياً، بالاعتماد على أحدث المعلومات التي يصدرها مكتب العمل الدولي والبحوث العلمية، بهذا الخصوص. والداعمة من أغذية وأدوية مناسبة.

العمل مندوبة مبيعات ... ماذا بعد؟

لم تفلح جهود مرام في البحث عن عمل بعد محاولات استمرت عدة أشهر، ما قادها إلى صفحات الصحف الإعلانية حيث فرص العمل أكثر من أن تحصى، ومعظمها تحمل السمات ذاتها، شركة محترمة وأجر مرتفع وندرة غريبة في أية معلومات تفصيلية عن طبيعة العمل ونوع الشركة، لكن لا ضير من المحاولة على حد تعبير الفتاة.

■ غزل ماغوط

العمل.. مندوبة

لم تستغرق الشابة وقتاً حتى تكتشف حقيقة هذه الشركات، ذات المواصفات المثالية، إذ سرعان ما تبين لها أنها ليست سوى منشآت وهمية تحمل مسمى شركات تسويق وتطلب توظيف الفتيات من أجل تشغيلهن كمندوبات تسويق، في حين أنها تخفي غايات مشبوهة.

«قرأت إعلانا عن شركة تطلب توظيف محاسبة، وعندما تواصلت معهم أرشدوني إلى العنوان الكائن في منطقة الشيخ سعد على وجه الدقة، ولم تكن الشركة حين ذهبت إليها سوى قبو لبناء ضخم لا تحمل أي شعار أو لافتة تدل عليها، وليس في داخلها ما يوحي أن الموجودين يمارسون عملا ما»

الفتاة تلقت عرضا بالعمل مقابل أجر قدره ستون ألفاً، لكن الارتياب بالنسبة إليها كان سيد الموقف، فرغم أنهم طلبوا كما جاء في الإعلان «محاسبة» إلا أنهم اشترطوا أن يتم تدريبها كمندوبة تعرض بضاعتها على المنازل لإقناع الناس بشرائها..

« طلبت منهم أن يمهلوني حتى الغد لأقرر وكنت قد اتخذت قرارا بعدم العودة بالطبع لكنهم لم يتركوني وشأني واستمرت اتصالاتهم بي، على اعتبار أنهم بحاجة لكفاءة فتاة مثلي، عندها تيقنت من أنها ليست سوى خدعة، واضطرني الأمر لتغيير رقمي حتى أتجنب مزيداً من المضايقات»

إعلانات وهمية!

حين روت مرام قصتها أمام صديقاتها فوجئت بأنها لم تكن الوحيدة، إذ سمعت حكايات كثيرة مشابهة، وكلها تنتهي إلى محاولات خداع واستغلال الفتيات من قليلات الخبرة كالطالبات الجامعيات أو اللاتي تخرجن حديثاً، وهن بأمس الحاجة إلى العمل.

الصحف الإعلانية تنشر الإعلانات لكل من يرغب، دون أي قدر من التدقيق في مدى صدق المعلومات المقدمة، وليس خافياً عليها أن كثيراً من الإعلانات وهمية، بل إن بعض هذه الإعلانات تنشر من قبل الشخص نفسه تحت مسميات مختلفة وأرقام هواتف مختلفة، للإيقاع بأكبر عدد ممكن من الراغبين بالعمل.

«راتب مغر»

إلى جانب صحف الإعلانات تنتشر أيضاً الملصقات الطرقية، التي تروج لإعلانات وهمية، ظاهرها التسويق والأعمال المكتبية والمحاسبة وحقيقتها استغلال الفتيات للعمل كمندوبات مبيعات في أحسن الأحوال، وذلك عبر استخدام عبارات مشجعة مثل «راتب مغر» و «حوافز ونسبة مبيعات» و«المواصلات مؤمنة» وغيرها، وجميعها معلومات مغلوطة، لا وجود لها على أرض الواقع، وغالباً ما تجد هذه الإعلانات بالقرب من الجامعات والسكن الجامعي والمعاهد ومواقف الحافلات، حيث شريحة واسعة من الشابات الباحثات عن سبل تأمين مصاريفهن.

أعباء لا يستهان بها!

حقيبة ثقيلة تحملها مندوبة المبيعات، وتجول بها بين المنازل أو المحال التجارية أو بين غرف المدينة الجامعية، وغالباً ما تكون محتوياتها عبارة عن مستحضرات تجميل تعود لشركات لم يسمع بها أحد من قبل، ولا تلقى إقبالاً عليها، ما يصعب عمل المندوبة كمرّوجة تسعى «بالحيلة والفتيلة» لإقناع الآخرين بشراء منتج، تعلم على وجه اليقين أنهم لو اشتروه اليوم فإنهم لن يفعلوها ثانية في المرة المقبلة، ولا تتقاضى الفتاة أجراً إلا بنسبة معينة على المنتج الذي تفلح في بيعه، ويذهب معظم تعبها هباءً، كما لو كانت تتحمل وحدها مسؤولية رداءة المنتج الذي تسوق له، وغالباً ما تتحمل أيضاً أجور التنقل الذي يتطلبه العمل، إضافةً إلى نفقات ضياع أو تلف أي منتج بحوزتها أثناء العمل، في حين يقبع رب العمل خلف مكتبه تصله الأرباح دون أن يحرك ساكنا ولا تطاله أية رقابة، أو محاسبة، ولا يتحمل مسؤولية أي أذى أو ضرر تتعرض له المندوبة خلال عملها، يساعده في ذلك حكومة تعجز عن تأمين فرص عمل لكفاءاتها، أو على الأقل عن وضع حد للانحدار المستمر في مستوى معيشة المواطن والارتفاع الهستيري للأسعار.

عرفات: هدف التصعيدات العسكرية سياسي أولاً

أجرت إذاعة «ميلودي FM» يوم حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، القيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، الأربعاء 2017/3/22، تطرق فيه إلى التحضيرات الجارية للجولة الخامسة من جنيف3.

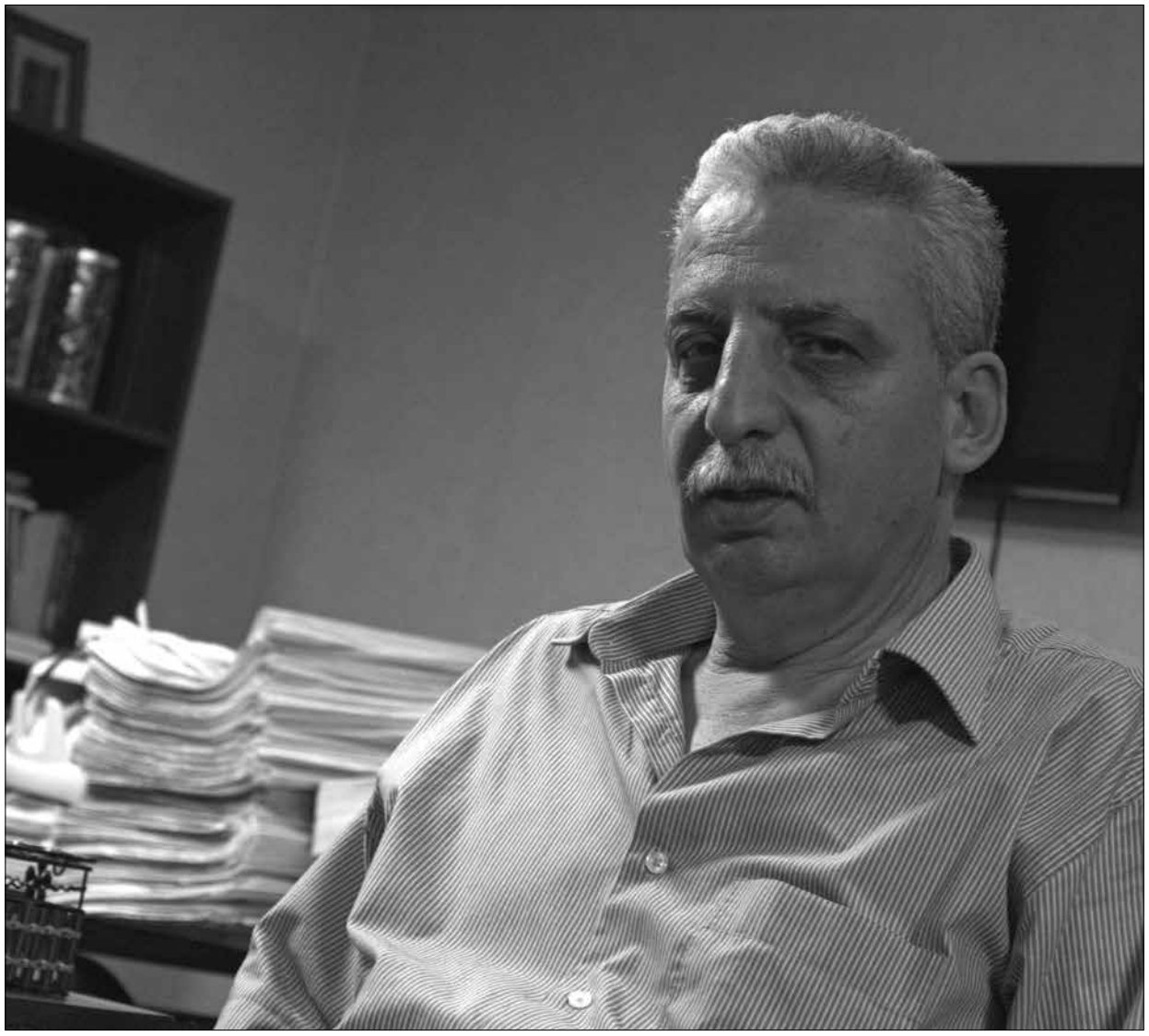

■ قاسيون

حول الهدف من التصعيد العسكري الجاري في البلاد، أكد عرفات أنّ: «الهدف سياسي بالدرجة الأولى، فبعد ست سنوات من الحرب، لا أعتقد أنه ثمة من يصدّق أنه من الممكن حسم هذه الحرب عسكرياً، وبالتالي الاتجاه العام سار باتجاه فرض الذهاب إلى جنيف والحل السياسي.

ومع افتتاح الجولة الخامسة من جنيف3، فإن هذا الاتجاه لا يناسب القوى المتشددة التي لا تريد حلاً سياسياً، فالآن هنالك ملف سياسي يريدون إيقافه هو جنيف، ما قصة جنيف؟ القصة أنه ثمة بعض القوى كانت تعتقد أن ترجمة الحل السياسي استناداً لبيان جنيف1 هي تسليم واستلام السلطة، أما القرار 2254 بالتطبيق، وكما تسير الأمور عليه، لن يحصل هكذا، وسوف يحصل شيء آخر، بالتالي مشينا في تنفيذ هذا القرار الذي هو عملياً منطقي جداً ومفيد، ويمكن أن يوقف هذه الحرب، ويأخذ سورية إلى مكان جديد مختلف تماماً؟ القوى التي لا يناسبها ذلك، تريد أن تعرقل هذا الموضوع».

آستانا الأخير مهم جداً

وحول الحديث عن أن آستانا الأخير لم يخرج بجديد، قال عرفات: «الحقيقة أن آستانا الأخير كان مهماً جداً، فقد تحدث المجتمعون عن اتفاقات تتعلق بتعزيز وقف إطلاق النار، وبمراقبة وقف إطلاق النار، وبلجان تبادل الأسرى والمخطوفين، وبموضوع الإغاثة وفتح الطريق.. إلخ. وأهم نقطة برأيي كانت انضمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الأطراف الضامنة، وهذا انتقال من العيار الثقيل.. إن عدم انضمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الاجتماعات السابقة لتكون طرفاً ضامناً، كان يعني أن هنالك قضايا لا توافق عليها، وبالتالي لا تضمنها.. قال الإعلام، وأقدر أن ذلك صحيحاً: أنه من بين القضايا التي تبحث بالمعنى العسكري هو وجود تلك التنظيمات التي يعتبرونها تابعةً لإيران، أو لها علاقة بإيران، سواء حزب الله أو بعض الفصائل الأخرى، ومن هنا كانت المطالبات من الأتراك والمعارضة المسلحة، التي حضرت بانسحاب هذه القوى، الآن– وليس على كيفهم بطبيعة الحال– أصبحت القضية قيد النقاش».

انضمام إيران إلى الأطراف الضامنة لتنفيذ مقررات اجتماع آستانا مهم جداً وهذا انتقال من العيار الثقيل

التعطيل بات أصعب

وحول إن كان يعتقد أنه بإمكان وفد الرياض أن يعطل هذه الجولة من المفاوضات، قال عرفات: «لا أعتقد ذلك، ممكن أن يقوموا بشيء، بمعنى محاولة عدم الوصول إلى اتفاقات، وممكن أن يحاولوا التشدد في طموحاتهم، وممكن أن يحاولوا استفزاز بقية الوفود، كالوفد الحكومي ووفود المعارضة الأخرى، ويمكن أن يقوموا بأشياء كثيرة، ولكن هذه المرحلة تجاوزناها، فالتعطيل صعب، لا أريد أن أقول مستحيل لكنه صعب».

وفي رده على سؤال حول أيهما «أوزن» جنيف أم آستانا، أجاب عرفات: «من غير المفيد أن نقول أوزن، آستانا تناقش قضايا محددة ذات طابع عسكري، وهو شيء يتعلق بوقف إطلاق النار، ووقف إطلاق النار عملياً استكمل بشكل كامل، وبقي شيء واحد الذي هو خرائط الفصل بين داعش والنصرة والجماعات الإرهابية، وهذا إن وصلنا له انتهى الموضوع، أما فيما يتعلق بالفرز الكامل والنهائي لما يسمى بالمعارضة المسلحة، فهنالك من يحاول ألا يوصلنا إلى هذه النقطة، انتبهت الأطراف التي تتفاوض إلى ذلك، فمشت ولم تسأل عنه، وسوف يضعون خرائط بمعزل عنه إذا لم يأتِ».

لا يمكن الوصول إلى اتفاق كامل دون الأكراد

وحول التمثيل الكردي في المفاوضات، شدد عرفات على أن «وجود الأكراد مهم جداً، لأن عدم وجودهم يعني أن هنالك نواقص كبيرة بما يمكن أن يتم التوصل إليه، وبالتالي، لا يمكن الوصول إلى اتفاق متكامل دون وجود تمثيل كردي مناسب، فرغم أنه هنالك تمثيل كردي، ولكنه غير كامل، وهذه المسألة يلزمها حل، وربما تُحل في هذه الجولة، وربما لا.. لنرى».

وجود الأكراد مهم جداً لأن عدم وجودهم يعني أن هنالك نواقص كبيرة بما يمكن أن يتم التوصل إليه

وفي رده على سؤال حول إن كانت منصة موسكو تخفض تمثيل وفدها باعتمادها على «شباب من الصف الثالث»، أكد عرفات «لا أذيع سراً، لكن مهند دليقان أحد أمناء الحزب العشرة، ثمة شيء أساسي يجب أن نعرفه وهو أننا نؤمن بأن الشباب قادرون على إنجاز أعمال كثيرة، ويضاهون الرفاق القدامى، وبالتالي، ليس هنالك مانع من تقديمهم لكل المهمات، ولكل مواقع المسؤولية، وبالتالي، نحن لسنا قلقين من قدرة الوفد على أداء دوره، ومن حيث الكفاءة، هو وفد كفؤ، ثانياً حول مشاركة الدكتور قدري، فهذه إشارة. نحن غير متفقين مع المبعوث الدولي، ويوجد بيننا وبين المبعوث الدولي أكثر من قضية تتعلق بالدعوات، وبطبيعة الدعوة بشكل التمثيل، والمحاباة من قبل المبعوث الدولي للهيئة العليا للمفاوضات دون وجه حق، هذه كلها عملياً تمنعنا، وتجعلنا نقول: إننا لن نضع رئيس منصة موسكو ضمن الوفد حالياً، هذا يمكن أن يحصل فيما بعد إذا تعدلت هذه القضايا».

مطالب الكيان مرفوضة

وحول مسألة تشكيل الوفد الواحد للمعارضة السورية، أشار عرفات: «لا أستطيع أن أقول أنه لا يوجد شيء جديد، حسب معلوماتي، إن هنالك مباحثات ما بيننا وبين الهيئة العليا للمفاوضات، وبين منصة القاهرة، ومنصة الهيئة العليا للمفاوضات، ولم يصلوا إلى الاتفاق على تشكيل وفد، لكن اتفق على رفع مستوى التنسيق أكثر، وفيما يتعلق بيننا وبين الهيئة العليا للمفاوضات فقد حصل اجتماع واحد، نحن قلنا عنه أنه كسر للجليد.. هذا الملف يلزمه وقت إلى أن ينضج ويصبح لدينا وفد واحد».

أما عن دور الكيان الصهيوني، والضربات الأخيرة التي وجهها في الأراضي السورية، قال عرفات: «الكيان الصهيوني هو أحد الأطراف الضالعة، فيما يتعلق بالأزمة السورية قولاً واحداً، حتى إن لم تظهر أصابعه فهي موجودة، ويجب ألا يكون عند أحد شك بذلك، مشكلته بتوجيه الضربات، كانت مرتبطة دائماً بحدث ما مهم، إما بنصر عسكري ما وهزيمة لداعش أو النصرة، أو انعقاد جولات جنيف، لذلك كانت ترتبط الضربات بأحداث مهمة، إذاً فهو يوجه رسائل، أنه لا يمكن تجاهله بهذه الخطوات ولديه مطالب، وردّ الدفاعات الجوية السورية كان بمثابة القول أن مطالبك مرفوضة».

جميل: متمسكون بالتوازي والتزامن كي لا تتكرر مأساة جنيف2

شدد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، على ضرورة مناقشة السلات الأربعة المتفق عليها في جنيف «الحكم، الدستور، الانتخابات، ومكافحة الإرهاب» بالتوازي والتزامن.

وفي حديث مع وكالة «تاس» الروسية، يوم الخميس 2017/3/23، في نهاية اللقاء الذي جمع وفد المنصة مع مساعد المبعوث الدولي إلى سورية، رمزي عز الدين رمزي، والذي بحث ترتيبات إجراء الجولة الحالية، عبّر جميل عن قلق منصة موسكو من محاولات إعادة النظر بمبدأ التوازي والتزامن.

وقال جميل: نحن نعتبر أن السلات الأربعة يجب أن تناقش بالتوازي وبالتزامن، وإذا لم يتحقق النقاش المتزامن على أرض الواقع، فالعملية ستتحول إلى التسلسل في مناقشة هذه المسائل، وستتكرر مأساة «جنيف2»، لذلك، وحتى لا يحصل ذلك، فقد أقر في الجولة الماضية مناقشة السلات كلها بالتوازي وبالتزامن.

وأشار جميل إلى أنه «توجد فكرة بإمكانية مناقشة سلتان بالتوازي ومن ثم السلتان الأخريان.. نحن عبرنا عن قلقنا من إمكانية تحويل النقاش إلى التسلسل، وهذا إخلال بمبدأ التوازي».

وتابع جميل: «لا يجب الرضوخ للضغوط من أية جهة كانت على الحوارات بين السوريين. ووفق اعتقادنا، يجب الإصرار على تحقيق التوازي في مناقشة كافة القضايا»، مضيفاً: «في اللقاء مع رمزي، تم إقرار حل، بما أنه تم تحديد 4 سلات، فسوف تتشكل أربع مجموعات عمل، والتي سوف تعمل بالتوازي، لكن هنا ينشأ وضع يستوجب أخذه في الحسبان، وهو ما يجري النقاش حوله: بما أن هنالك أربع سلات وأربع وفود، فعلى فريق الأمم المتحدة إجراء 16 لقاء منفصل، كي يتم مناقشة كل سلة مع جميع الأطراف، ولذلك اقترحت منصة موسكو أن تعمل وفود المعارضة في تلك المجموعات سوية، بحيث تضم كل مجموعة على الأقل خبيراً واحداً».

وأكد جميل: «نحن وضعنا هذا الموضوع، وسنرى كيف سيتجاوب السيد دي ميستورا معه غداً. نحن نعتقد أن هذا الموضوع ليس تقنياً، وإنما قضية مبدئية، لأن العملية كلها يمكن أن يصيبها الخلل إذا لم يتحقق مبدأ التوازي واقعياً، وليس كلاماً فقط».

تصريح: الحل السياسي سيمضي قدماً شاء من شاء وأبى من أبى

نشر موقع «زمان الوصل» الإلكتروني اليوم، تصريحاً نسبه للدكتور قدري جميل رئيس منصة موسكو، ضمن خبر بعنوان: «جميل: دي مستورا يضحك علينا»، ومما جاء فيه أيضاً أن د. جميل: «استبعد أن تشهد الجولة الخامسة من مفاوضات جنيف أي تقدم»...

إنّ التصريح المذكور أعلاه، وجميع ما جاء في الخبر منسوباً إلى د. جميل، لا أساس له من الصحة، ولم يجر أي لقاء بين د. جميل وموقع زمان الوصل.

إنّ المحاولات البائسة وغير المحترمة التي تمارسها وسائل إعلام مختلفة، ومن خلفها جهات سياسية متعددة، ومعروفة المصالح، تدل على أنّ كل محاولات تيئيس السوريين من الحل السياسي باءت وتبوء بالفشل، ولذلك فقد ارتأى أصحاب هذه الوسائل الإعلامية، أن ينطلقوا كذباً على لسان أصحاب فكرة الحل السياسي بالذات، وعلى لسان منصته الفعلية، منصة موسكو، لعل وعسى يصلون غايتهم.

إنّ منصة موسكو، ووفدها، مستمرون في العمل الجاد والمخلص لدفع الحل السياسي قدماً، وفي هذه المرحلة بالذات مستمرون في الضغط من أجل تحويل التوازي والتزامن بين السلات الأربع، اللذين تم إقرارهما في الجولة الماضية، من قرار على الورق، «وهو مهم وخطوة إلى الأمام حتى وإنْ على الورق» إلى واقع فعلي، وذلك لقطع الطريق نهائياً أمام محاولات تحويل التوازي إلى تسلسل، والذي يهدف إلى إفشال الحل السياسي خدمة للمصالح الضيقة لمجموعة من المنتفعين، ولمجموعة من القوى الدولية الآفلة.

منصة موسكو في الجولة الخامسة: لقاءات الأيام الأولى

شاركت منصة موسكو للمعارضة السورية في أعمال الجولة الخامسة من مفاوضات جنيف3 التي انطلقت في العاصمة السويسرية يوم الخميس 23/آذار/2017، رغم كل ما أشيع عن إمكانية تأجيل هذا الانطلاق.

■ قاسيون

وشاركت المنصة بوفد ضم كل من مهند دليقان، وسامي بيتَنجانة، وعباس حبيب، وعروب المصري، وعشتار محمود، إلى جانب بعثة رئاسة المنصة التي ضمت د.قدري جميل، ويوسف سلمان، ونمرود سليمان، وأحيقار رشيد، وفهد الحسين.

لقاء مع المبعوث الصيني

وفي صباح يوم الخميس 23 آذار 2017، التقى وفد منصة موسكو بحضور رئيس المنصة د.قدري جميل، مع المبعوث الصيني إلى سورية في جنيف، السيد شي شياو يان.

وأكد المبعوث الصيني على أهمية استمرار انعقاد جولات المفاوضات، والمحافظة على وتيرتها السريعة، معتبراً أن أحد المؤشرات الإيجابية للتقدم، هو الانتهاء من مسائل تعليق وتأجيل المفاوضات. كما أشار إلى تفهم الصين لحجم تعقيد المسألة السورية، وحاجتها إلى الصبر والتوافق والالتزام والإخلاص من قبل الأطراف المتفاوضة. مؤكداً على أن الحل السياسي هو الطريق الوحيد، وأنه لا النظام ولا المعارضة قادران على تحقيق انتصار عسكري، ما يجعل الأزمة لا يمكن حلها إلا عبر الحوار.

كما أشار إلى أن الصين تفهم وتحترم تعددية وتنوع المعارضة السورية، مشيراً في الوقت ذاته، أنه من الضروري الوصول إلى توافقات خلال العملية التفاوضية. مؤكداً على ضرورة التوازي والتزامن في بحث المسائل الأساسية الأربعة التي طرحها المبعوث الدولي، بناء على القرار 2254.

وشكر الوفد جمهورية الصين الشعبية على مواقفها من الأزمة السورية، ودعمها لسورية عبر الفيتو في مجلس الأمن، وفي مواقف أخرى، وقدم شرحاً لرؤيته حول أسباب الأزمة السورية، وطرق حلها.

اللقاء الأول مع فريق دي ميستورا

وفي مساء اليوم ذاته، التقى وفد رئاسة منصة موسكو- بحضور وفد المنصة إلى جنيف- مع فريق السيد دي مستورا وعلى رأسهم السيد رمزي عز الدين رمزي مساعد المبعوث الدولي الخاص.

ودار النقاش حول آليات بحث السلال خلال الجولة الحالية، والتي تحدث المبعوث الدولي في بيانه الصحفي نهاية الجولة الرابعة من جنيف، عن ضرورة كونها على التوازي والتزامن.

حيث أكد وفد منصة موسكو على أن السلات الأربعة المتعلقة بمسائل: الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، يجب أن تبحث بشكل متوازٍ، ومتزامن بالضرورة.

مساعد المبعوث الدولي من جهته، أشار إلى أنه رغم التعقيدات، إلا أن حضور جميع الأطراف إلى جنيف بعد الإعلان عن الجولة، هو إشارة إيجابية للتقدم، والالتزام.

هذا ومن المتوقع أن يجري دي مستورا اللقاءات الثنائية الأولى له مع الوفود المختلفة يوم غد الجمعة في قصر الأمم المتحدة بجنيف.

الجمارك والصراع مع أصحاب البضائع؟

تعتبر السلطة الجمركية إحدى السلطات الحكومية الهامة، في دول العالم كلها، وذلك لما لها من دور على مستوى دعم الاقتصادات المحلية، عبر حماية الإنتاج المحلي، والتصدي لعمليات التهريب للمواد: الممنوعة، أو المقيدة، أو الضارة، كما وبمراقبة عبور السلع على تنوعها، عبر المنافذ الحدودية، البرية والبحرية والجوية، دخولاً أو خروجاً، بالإضافة لما تجبيه من رسوم، تعتبر جزءاً من الموارد الحكومية.

■ نوار الدمشقي

وهي على ذلك، لا بد لها من أنظمة وقوانين تعمل من خلالها، بالإضافة لدورها على مستوى المشاركة في وضع الخطط والسياسات التي تساعدها على أداء مهامها، وتحدّ من عمليات التهريب، كما تحدّ من عمليات التحايل أو الغش والتقليد، بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية المعتمدة في كل بلد.

الصراع مع أصحاب البضائع!

بهذا الصدد يجب ألا نغفل أن دور السلطات الجمركية، ليس محكوماً بالقوانين والأنظمة المحلية فقط، بل محكوم أيضاً ببعض الاتفاقات الدولية، كاتفاقات التبادل التجاري، أو منظمة التجارة العالمية، وغيرها، حيث بات لهذه الاتفاقات المزيد من الغلبة، بظل الضغوطات الممارسة على مستوى تحرير التجارة، تحت شعارات العولمة، وتشجيع التجارة البينية، في ظل هيمنة النموذج الليبرالي على المستوى الاقتصادي، والتبادل التجاري العالمي.

على ذلك فإن الصراع الأساسي، الذي يحكم أهمية دور هذه السلطة، قائم عملياً بينها وبين أصحاب البضائع، على مسمياتهم المختلفة، مستوردين- مصدرين- مهربين- حائزين- متداولين- بائعين- مروجين، أفراداً كانوا أو مجموعات ومنظمات ودول، والذين يبتغون تحصيل الأرباح من هذه البضائع بالمحصلة، بغض النظر عن أي شيء آخر.

لذلك فإن الإدارات الجمركية يزداد الاهتمام بها، باعتبارها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات التجارة الدولية وأركانها، كونها أحد اللاعبين الرئيسيين في تسيير هذه التجارات رسمياً.

بعض المعطيات الرقمية

بناءً على ما تقدم كله، نستعرض بشكل سريع واقع عمل هذه السلطة محلياً، حيث تم تداول معلومات إعلامية تقول: إن عدد القضايا الجمركية المحققة التي تم تسجيلها خلال الفترة الممتدة من 2016/12/29 ولغاية 2017/2/8 بلغت 821 قضية، وأن قيمة الرسوم المحصلة خلال الفترة نفسها بلغت 46 مليوناً و300 ألف ليرة، أما الغرامات المحصلة فقد وصلت إلى 694 مليوناً و710 آلاف ليرة، مقابل 2 مليار و310 ملايين ليرة سورية قيمة الغرامات غير المحصلة، والتي تم تحويلها إلى المحكمة المختصة.

وفي منتصف آذار تم الإعلان عن ضبط 365 ألف كغ من السكر، بقيمة لهذه الكمية تبلغ 104 ملايين ليرة، وقيمة رسومها الجمركية 1,439 مليون ليرة، في حين بلغت غراماتها 159 مليون ليرة، كما تم ضبط 263 شاشة تلفزيون، قياس 32- 40 بوصة، قيمتها 30 مليوناً، في حين بلغت رسومها 10,950 ملايين ليرة، وغراماتها مع مكتب القطع 100 مليون ليرة، 75 مليوناً منها للجمارك.

وفي تصريح للآمر العام للضابطة الجمركية أن دوريات الجمارك ضبطت منذ بداية العام الجاري 1 طن من مادة حليب البودرة، و336 عبوة حليب أطفال، كلها مهربة، وغير صالحة للاستهلاك، إضافةً لضبط ومصادرة كميات مختلفة من الخضراوات المهربة، منذ بداية العام، بنحو 115 طناً من البطاطا والبصل والثوم، مبيناً أن غرامات هذه المواد المهربة تجاوزت 116 مليون ليرة، في حين سجلت قيمها المالية نحو 29 مليون ليرة ورسومها 5,2 ملايين ليرة.

آثار ونتائج!

واقع هذه الأرقام يوضح ثلاث نقاط؛ الأولى: كعينة عن مستوى حجم التهريب الكبير، الذي يتم ضبطه رسمياً، وأثره على الاقتصاد الوطني، سواء عبر مزاحمة المنتج المحلي، أو عبر ما يتم استنزافه من قطع أجنبي بشكل غير مشروع عن طريق السوق السوداء لتمويل عمليات التهريب تلك، بالإضافة لما يتم تفويته على خزينة الدولة جراء الدخول غير المشروع للبضائع.

والثانية: هي الأثار المترتبة على دخول البضائع المهربة، بعيداً عن الرقابة الصحية والبيئية وغيرها، وما قد تحمله من نتائج سلبية على صحة المواطنين المستهلكين لهذه البضائع، ما يعني المزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية، سواء بالشكل الفردي الشخصي أو الحكومي.

والثالثة: هي مستوى الصراع القائم وحجمه بين سلطة الجمارك مع أصحاب البضائع المهربة، والمضبوطة، ومن خلف هؤلاء من شبكات دعم محلية، وربما إقليمية ودولية أيضاً، في ظل النفوذ المتزايد لأصحاب البضائع، على حساب الدولة، وبقية الشرائح من المواطنين، والمعززة أحياناً عبر بعض التشريعات والقوانين، المحلية والدولية، كما سبق وأسلفنا.

وفي حال أخذنا بعين الاعتبار حجم التهريب غير المضبوط، أو الذي يتم تمريره نفوذاً وفساداً، مع توسيع قاعدة البضائع المهربة، والتي لا بد أن الجميع يراها ويشاهدها في الأسواق، بل وحتى يتم التوصية عليها، عبر شبكات التهريب العاملة، مع الآثار السلبية لدخول هذه البضائع على المستوى الاقتصادي والصحي والبيئي، وخاصةً في ظل حالة الفلتان الحدودي خلال سني الحرب والأزمة، التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهريب بشكل كبير وغير مسبوق، تتضح أهمية دور السلطة الجمركية بشكل أكبر، كما وتتضح أهمية إعادة النظر بالقوانين والتعليمات الناظمة لعملها.

الصراع الأساسي الذي يحكم أهمية دور هذه السلطة، قائم عملياً بينها وبين أصحاب البضائع على مسمياتهم المختلفة والذين يبتغون تحصيل الأرباح بغض النظر عن أي شيء آخر

التعديلات والصراع حولها

تعكف الحكومة حالياً، عبر اللجنة الاقتصادية، على دراسة مشروع قانون الجمارك وتفصيلاته، حيث تم التأكيد على ضرورة أنْ تخلص المناقشات إلى وضع قانون عصري متطور للجمارك، يتوافق مع الواقع الحالي ويوازي مثيلاته في الدول المتطورة، ويحقق انسيابية عمل الجمارك، وينظم عمل الضابطة الجمركية داخل المدن، وعبر المنافذ الحدودية، وينظم عملية نقل البضائع والمنتجات، حيث يتضمن المشروع، حسب ما رشح من الاجتماع الذي عقد لهذا الشأن بتاريخ 2017/3/20، إحداث الهيئة العامة للجمارك، كإعادة هيكلة لقطاع الجمارك، مع آليات عمل، تحد من التهريب، والغرامات والعلاقة مع المالية والضرائب، وعمل الضابطة الجمركية.

ويشار بهذا الصدد إلى ما تمت المطالبة به من قبل بعض الفعاليات التجارية في دمشق مؤخراً، خلال لقائها مع رئيس الحكومة، بخصوص عمل الجمارك داخل المدن، وحول دخول عناصر الجمارك إلى المحال التجارية، وتجاوزات الضابطة الجمركية.

حيث رفض مدير جمارك دمشق، خلال تصريح له عبر إحدى وسائل الإعلام، اتهامات التجار بقوله: «الضابطة الجمركية تعمل بموجب القانون رقم 38، الذي أجاز لرجال الضابطة الجمركية عندما يكلفون بأمر التحري، الموقّع من المدير العام، أو النيابة العامة حسب الصلاحيات، بالتحقيق أو المراقبة اللاحقة، كما أنه حدد أيضاً الأماكن التي يحق لها دخولها، ومنها المحال التجارية، وبأن إدارة الجمارك تعمل ضمن القانون ولا تخالفه أبداً».

المصلحة الوطنية أولاً!

بعيداً عن السجال الدائر، بين الجمارك والفعاليات التجارية، ونتائجه، المباشرة وغير المباشرة، ما يعنينا من أمر، هو إن مشروع القانون قيد الدرس، معني بشكل مباشر بدور سلطة الجمارك، بمقابل دور أصحاب البضائع، على تسمياتهم وتبعاتهم المختلفة، المحلية والاقليمية الدولية، وبالتالي فإن التشريع الجديد، واعادة الهيكلة القادمة، يجب أن تصب عملياً باتجاه واحد أوحد هو حماية الاقتصاد الوطني بعنوانه العريض، عبر حماية المنتج المحلي أولاً، ومنع التهريب ثانياً، ورفد الخزينة بالإيرادات ثالثاً، ورابعاً وأخيراً تأتي مصلحة أصحاب البضائع، دخولاً وخروجاً وتداولاً، بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني ولا يتعارض معها.

ما نخشاه بهذا الصدد، هو أن يتم اغفال كل تلك النقاط، والتركيز على مصلحة أصحاب البضائع، وأرباحهم المتوخاة، بعيداً عن المصلحة الاقتصادية الوطنية عموماً.

ولعل خشيتنا تلك، تأخذ مشروعيتها من خلال استمرار الحكومة بنهجها الليبرالي المحابي لحماية مصالح أصحاب الأرباح، دون غيرها من المصالح، بما في ذلك المصلحة الوطنية العليا.

الحكومة ومجلسها الاستشاري!

كان قد صدر المرسوم التشريعي رقم 22 والقاضي بتشكيل مجلس يسمى «المجلس الاستشاري لمجلس الوزراء» يرتبط برئيس مجلس الوزراء، وذلك بتاريخ 2016/9/1، والذي أنهى بموجبه العمل بالمرسوم 60 لعام 2002.

■ سمير علي

ومن مهام المجلس، حسب المادة 4 من المرسوم المذكور: يتولى المجلس تقديم الاستشارات والمقترحات لمجلس الوزراء في الشؤون التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة، والقضايا الاقتصادية والخدمية والتنموية والإصلاحية، ومشاريع التشريعات، ويقوم بإجراء الدراسات عن المواضيع التي يحيلها إليه رئيس مجلس الوزراء .

اجتماع تمهيدي

في مطلع آذار 2017، صدر المرسوم 73 القاضي بتسمية أعضاء المجلس الاستشاري، وبمنتصف الشهر تقريباً، تم عقد الاجتماع التمهيدي الأول للمجلس، في رئاسة مجلس الوزراء، حيث تم التركيز على عناوين أساسية هي: أن سعر الصرف مؤشر إنتاج بالأساس وليس سياسات تدخل، وأن موازنة الدولة مخصصة لتأمين المستلزمات الأساسية، وفق أولويات العمل الحكومي، أولها دعم صمود الجيش، وأن الاعتمادات الاستثمارية مخصصة للزراعة والصناعة والتجارة، الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، التي تشكل الذراع القوية والرافعة للاقتصاد.

وأكد المجتمعون: أن عمل المجلس هو رسم السياسات، على المستوى الاستراتيجي والطويل، المتمثلة في الرؤية الكلية لإعادة الإعمار على المستوى الشمولي، وعلى المدى القصير، بحيث تكون الزراعة والصناعات الزراعية هي من أولويات العمل، إضافةً إلى دور الشباب والاستفادة من الطاقات الشابة في المرحلة المقبلة في البناء، والتي يجب أن تتسم بالواقعية والإبداعية والإنتاجية القابلة للتنفيذ، على أرضية إعداد خطة اقتصادية كاملة لإعادة بناء سورية من خلال رؤية كلية شاملة، تحقق التنمية المستدامة، وتؤمن فرص العمل لتعزيز الموارد ورفع قيمة الليرة، لافتين إلى أنّ أية عملية تنمية لا تحقق البعد الاجتماعي، غير مجدية، لأن الحامل الأساسي لعملية التنمية هو الجانب الاجتماعي.

لا تعارض!!

العناوين الأساسية التي تم طرحها، مع التأكيدات التي صدرت عن المجتمعين، حول التنمية المستدامة، والصناعة والزراعة والصناعات الزراعية، وتعزيز الموارد، والاستفادة من الطاقات الشابة وتأمين فرص العمل، وبأن التنمية التي لا تحقق البعد الاجتماعي، غير مجدية؛ تظهر شكلاً وكأنها تتعارض مع واقع حال السياسات الحكومية المقرة والمتبعة منذ عقود، حيث لا تنمية، ولا دعم للإنتاج الصناعي والزراعي، ولا فرص عمل، ولا بعد اجتماعي ايجابي لأي توجه أو قرار حكومي.

ولكن يزول هذا الشكل المتعارض، كتابةً ولفظاً ومضموناً وجوهراً، إذا علمنا أن رئيس الحكومة هو من ترأس الاجتماع، وأدار اجتماعه التمهيدي، وبأن مخرجات الاجتماع المذكور بعناوينه، وتأكيداته، لم تخرج عن حيز السياسات المتبعة، وآليات تسويقها الإعلامي، ذات الطابع التجميلي، بالشكل فقط، دون المضمون.

حيث اتفق المجتمعون على دور المجلس الاستشاري في دعم الحكومة، من خلال «تصويب قراراتها» فيما يخص الواقع الاقتصادي «الزراعي والصناعي والتجاري»، باعتبار المكون الاقتصادي يمثل أولوية في عمل الحكومة خلال المرحلة الحالية، ومن ثم سيتم توسيع عمل المجلس بشكل تدريجي ليشمل القرارات الخدمية جميعها، وإدارة الموارد البشرية والثقافية والتربوية وغيرها، إضافةً إلى مراجعة التشريعات التجارية والصناعية والزراعية والنقدية كلها، وتقديم مقترحات التعديل بما يحقق آلية أفضل للعمل.

هيكل إداري متماثل المهام مع غيره

ولنتساءل بالنتيجة عن مدى الجدوى من إعادة إحياء هذا المجلس، بعد عقد ونصف من نسيانه، تقريباً؟؟ سوى أنه هيكل إداري جديد، يضاف إلى الهياكل القائمة، مع ما يترتب عليه من نفقات وتكاليف وأعباء، إدارية ومالية ومكانية، على الرغم من أن الحكومة كانت قد عزمت على إلغاء بعض الهياكل التي كانت موجودةً سابقاً، إما بالضم، أو بتغيير التبعية، أو بالإلغاء، أو بإعادة الهيكلة، تحت عنوان أساس، لذلك هو: تشابه المهام وتماثلها، فكيف بمهام المجلس المحدث، التي تتقاطع مع مهام الوزارات والهيئات والاتحادات والمنظمات القائمة كافةً، بما في ذلك من مهام لمؤسسة رئاسة مجلس الوزراء نفسها، بهيكلها التنظيمي والإداري القائم، ومهامها المناطة بها عبر مكاتبها ومديرياتها.

اللهم إذا استثنينا فقط ما تم إقراره من مهمة، ربما تعتبر الأهم، تتمثل بمراجعة التشريعات التجارية والصناعية والزراعية والنقدية كلها، وتقديم مقترحات التعديل بما يحقق آليةً أفضل للعمل!!.

علماً أن هذا الأمر يعتبر من مهام الوزارات المختصة كذلك الأمر، أصلاً.

نموذج مستهلك!

إن هذا النموذج الإداري، سبق أن تم اختبار أشباهه في بلدان أخرى، وبالأسماء نفسها تقريباً، حيث ظهرت الكثير من العيوب عبر تعارض مهامه مع مهام الوزارات، ما خلق الكثير من الإشكالات، الإدارية والتنظيمية، عبر المهام المتماثلة، أو عبر الاستعانة بالخبرات لدى بعض العاملين في الوزارات والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، وعبر بعض المشاريع والاقتراحات التي تتعارض بالنتيجة وتتناقض مع ما يمكن أن تقدمه بعض الجهات العامة، من وزارات ومؤسسات، ما يؤخر من اتخاذ بعض القرارات لحين حل هذه التناقضات، وليغدو النموذج «المجلس» بمثابة حكومة تنتزع صلاحيتها عبر رئيس الحكومة نفسه، باعتبار التبعية له، بجانب الحكومة القائمة.

كي يبرز التساؤل الأهم وهو: لمصلحة أية شريحة اجتماعية ستكون تلك الاستشارات والمراجعات والتعديلات، في الشؤون التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة، والقضايا الاقتصادية والخدمية والتنموية والإصلاحية، ومشاريع التشريعات؟؟ على ضوء استمرار السياسات الحكومية المحابية للمستثمرين والتجار والمستوردين، ومن لفّ لفهم، وعلى ضوء تشكيلة المجلس وقوامه نفسه!!.

لمصلحة أية شريحة اجتماعية ستكون تلك الاستشارات والمراجعات والتعديلات بالسياسة العامة للدولة والقضايا الاقتصادية ومشاريع التشريعات؟؟

في عش الورور الصرف الصحي غير صحي

تزايدت شكاوى سكان حي عش الورور من واقع شبكة الصرف الصحي في الحي، حيث تجري المياه الآسنة في الطرقات وبين المنازل، وحتى في داخلها أحياناً، وخاصةً في الجادات المرتفعة من الحي، مع ما يرافق ذلك من احتمالات تفشي الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى الروائح الكريهة التي تطغى على الحي بأكمله نتيجة ذلك، ومع اقتراب فصل الصيف يخشى السكان من تفاقم هذا الحال بشكل أسوأ.

■ مراسل قاسيون

بشكل عام، يعاني سكان حي عش الورور من سوء الخدمات، وخاصةً على مستوى البنى التحتية للشبكات العامة، من كهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي، باعتبار أن هذا الحي من الأحياء العشوائية، المحاذية لمدينة دمشق، والذي ازداد اكتظاظاً خلال سني الحرب الأزمة، وهو على ذلك حاله كحال جميع العشوائيات المنتشرة بمحيط المدن السورية وفي داخلها.

الأهالي اعتادوا على اللامبالاة الرسمية تجاه مطالبهم بتحسين هذه الخدمات، أو التراخي والإهمال فيها، والتذرع الدائم بتكاليف الصيانة، أو بعدم توفر التجهيزات والآليات، أو بسبب التشابك، وسوء التنظيم في البنية التحتية، لغلبة الطابع العشوائي على تمرير وتمديد هذه الشبكات، التي عمد الأهالي على إنشاء بعضها عشوائياً، بعيداً عن أية دراسة فنية، أو بسبب زيادة الضغط عليها نتيجة الازدياد المطّرد لأعداد السكان في هذا الحي.

أمام هذا الواقع تصبح شكاوى الأهالي ذات طابع فصلي أو موسمي، حسب زيادة حدة الانعكاسات السلبية من سوء تلك الخدمات والشبكات على حياتهم اليومية، ففي فصل الشتاء يكون الاهتمام مركزاً على الكهرباء، وفي فصل الصيف يكون التركيز على المياه والصرف الصحي.

سكان الحي باتوا يعتبرون أنفسهم منبوذين من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الخدمات، كما حالهم المهمش، الذي فرض عليهم اضطراراً، السكن في العشوائيات، نتيجة جملة الواقع الاقتصادي المعاشي العام، الذي كانوا من ضحاياه، كما غيرهم من سكان بقية العشوائيات، ومع ذلك لم ييأسوا من رفع الشكاوى بما يخص بعض الخدمات الضرورية، ومتابعتها، عسى تجد أذناً مصغيةً لدى تلك الجهات العامة المسؤولة عنها، من بلدية ومحافظة وإدارة محلية.

مستقبل سورية مهدد...

أطفال يعملون في الملاهي الليلية و«الخراطة» وسط قصور قانوني!

أصوات القذائف والصواريخ والرصاص تعلو، كلما اقترب من محل «الخراطة» الذي يعمل به في بساتين أبو جرش. هو يدرك حجم المخاطرة التي يخاطر بها بحياته، كونه يتجه للعمل في مثل هذا اليوم السيء أمنياً، لكنه لم يدرك حجم الخطر الذي التهم طفولته كما التهم سواد الشحم جسده وملابسه كلها.

■ حازم عوض

هذا الطفل الذي لم يتجاوز الـ 11 عاماً من عمره، يعمل مع 3 أطفال غيره في مهنة صعبة حتى على الكبار، وتتطلب مجهوداً عضلياً يفوق أحجامهم الصغيرة، لكن لا من حسيب أو رقيب، فأصحاب المهن في المنطقة هناك يعتمدون على الأطفال بشكل شبه أساسي في العمل، ولا يبالون إن كبتوا طفولتهم، أو تضررت صحتهم أو نفسيتهم، فيمكن سماع الصراخ والشتم في كل مكان، وقد تتطور المرحلة للضرب في بعض الأحيان.

استغلال للحاجة وتقصير حكومي

«ميكانيكي- نجار- حداد- محل خراطة» كلها مهن تعتبر غير مناسبة للأطفال، لكن أصحاب هذه المهن أو غيرهم، من أرباب العمل كأصحاب المحلات والورش والمصانع أو المعامل، لا يبالون، فالمهم لديهم تأمين يد عاملة وبسعر رخيص، مستغلين حاجة الأسر السورية الماسة لتأمين قوت يومها، مهما كانت الظروف صعبةً، ومستغلين أيضاً، عدم وجود قانون صارم يطبق ليردعهم.

قاضي التحقيق السادس بدمشق المختص بقضايا الأحداث، علاء تيناوي، يرى في حديث إذاعي، إن صعوبة الحياة والظروف التي تعيشها الأسر السورية اليوم، أجبرتها على القبول بعمل أطفالهم في سن مبكرة، ومن هذه الظروف الفقر، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وانخفاض مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع تكاليف التعليم، وعدم جاذبية مناهج التعليم ووسائلها، وعدم الموائمة بين المناهج التعليمية وسوق العمل، إضافةً إلى ارتفاع حجم الأسرة، وضعف الروابط الأسرية وزيادة حالات الطلاق، وسفر أحد ذوي الطفل، والتأخر بلم الشمل.

وأشارت الإحصائيات التي خرجت عن منظمة العمل الدولية عام 2012 أي بداية الأزمة في سورية: إلى إن نسبة الأطفال العاملين بين 10–17 عاماً، تبلغ حوالي 18%، إلّا أنها تضاعفت خلال الحرب لتصل عام 2016 إلى 38% وهؤلاء متسربون من الدراسة، بحسب ما كشف عنه تيناوي.

38% من أطفال سورية يعملون!

وفي عام 2015 كشفت منظمة العمل الدولية في تقرير لها: عن أنّه من 20 إلى 30% من الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض ينتقلون للعمل قبل بلوغ الـ 15 عاماً وجزء كبير منهم يترك المدرسة، بينما بلغ عدد الأطفال العاملين في العالم حوالي 165 مليون طفلاً منهم 120 مليون في الدول الفقيرة والتي تشهد حروباً بالفترة الأخيرة.

ويقول القاضي تيناوي: إن بعض الأعمال التي يمارسها الأطفال في سورية في الظروف الحالية قد تؤدي إلى ضرر نفسي وعقلي وأخلاقي، وتؤثر على قدرة الطفل بالمطالبة بحقوقه، مشيراً إلى أن قانون العمل السوري رقم 12 لعام 2010 في المنشآت المرخصة، يشترط على تشغيل الأطفال، أن يتم الطفل عمر الـ 15 وينهي تعليمه الإلزامي، الذي حدد مؤخراً بالصف التاسع.

صعوبة الحياة والظروف التي تعيشها الأسر السورية اليوم أجبرتها على القبول بعمل أطفالهم في سن مبكرة بسبب الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي

لا يلتزم أحد بهذا القانون، وبمجرد جولة صغيرة على بعض محلات الوجبات السريعة، أو السوبر ماركت، أو الميكانيكية وغيرها من مهن، كالبناء ومجالات أخرى مجهدة، يمكن ملاحظة حجم الأطفال العاملين تحت سن الـ 15، ولساعات طويلة، فقد بات أصحاب المهن هذه «يعتمدون على عمالة الأطفال بنسبة كبيرة، وخاصةً مع سفر الشباب إلى الخارج، أو التحاقهم بالخدمة الاحتياطية، والخدمة الإلزامية» بحسب أحد العاملين في مجال «الطينة».

يجب تطوير القانون

ينص القانون في سورية على منع تشغيل الأطفال أكثر من 6 ساعات، مع فترة راحة ووجبة غداء، مع منع تشغيله ساعات إضافية، ومنع تشغيله ليلاً، أو دون موافقة ولي أمره، وهذه الشروط كلها لا تؤخذ بعين الاعتبار، عندما بات أصحاب المحلات والمهن، يستغلون حاجة الأسر للمال نتيجة الأوضاع الصعبة وخاصةً عند غياب رب العائلة وجميع الذكور، وغياب الرقابة والقانون.

يقول تيناوي: إنّ تسيب الأطفال نتيجة عملهم دون رقابة أو تطبيق القانون يؤدي إلى استغلال الطفل أو إدمانه، أو تعرضه للخطف، وتجارة الأعضاء ومخاطر كثيرة، مشيراً إلى أن ظاهرة تشغيل الأطفال استفحلت، وصار لها نتائج سلبية على المجتمع، مطالباً بتطوير الجانب القانوني والتشريعي، وسن قوانين صارمة، للحد من تشغيل الأهل لأطفالهم، مع توفير بيئة اجتماعية وإقامة مشاريع صغيرة، وتعديل مناهج التعليم، ومحاربة التسول، وتفعيل التدريب المهني.

حديث تيناوي كله، يشير إلى قصر الجانب القانوني في سورية، وإهمال الطفولة، مايهدد مستقبل البلاد، «بانتاج جيل يغرق بمستنقع الجهل والأمراض الجسدية والنفسية والاجتماعية، بدلاً من جيل عمل على مستقبله وزاد من قدراته العلمية» كما قال تيناوي في حديثه.

في الملاهي الليلية!

بدوره كشف المقدم بسام الأمين، رئيس فرع حماية الأحداث، في حديث إذاعي أيضاً، عن حالات لعمالة الأطفال ليلاً، ضمن الملاهي الليلة، مشيراً إلى أنه يمنع عمل الطفل في المهن التي تتطلب التعامل مع أدوات وآلات خطرة بالإضافة إلى الملاهي الليلية، والطباعة بالرصاص، وقشر القنب والصوف واستخراج البترول، وأية مهنة تتطلب حمل أوزان ثقيلة.

وأضاف «يمنع عمل الأطفال تحت سن 15 عاماً نهائياً، بينما يجب أن يخضع عمل الأطفال بين 15 لـ 18 في المنشآت المرخصة لشروط معينة، منها: أن يكون قد أنهى التعليم الأساسي، مع بطاقة عمل مزاولة مهنة بعد خضوعه لفحص طبي، وموافقة وزارة الشؤون، وتشميله بالتأمينات»، وتابع: «إن لم توجد تلك الأوراق يوقف صاحب المنشأة».

وبجولة بسيطة لقاسيون على بعض المنشآت المرخصة في دمشق، لم يحمل أي طفل بطاقة عمل، ولم يسجل لا الكبار ولا الصغار في التأمينات الاجتماعية!؟

السوريون على وجبة واحدة غير مشبعة!!

أن تأكل دون أن تشبع، وأن تكتفي بوجبة واحدة في اليوم، وأن توفر وجبتك ككبير من أجل أن يأكل الصغير، هو ما أصبح عليه حال السوريين اليوم، في ظل تزايد معدلات الفقر، وتدهور القوة الشرائية لليرة، وارتفاعات الأسعار المتتالية دون مبررات، ودون حسب أو رقيب.

■ مالك أحمد

تدهور الوضع الاقتصادي المعاشي، خلال سني الحرب، تزايد بشكل كبير، وأرخى بظلاله السوداء على معيشة عموم السوريين، وخاصةً أصحاب الدخل المحدود، ومن لا دخول لديهم، بسبب انعدام فرص العمل، والبطالة المتزايدة، وبسبب النزوح والتشرد وفقدان الممتلكات، وبسبب مجمل السياسات الحكومية المتبعة، والتي لم تُعر الشرائح الاجتماعية المفقّرة أي اهتمام، بل زادتهم فقراً.

«أجار البيت لحالو بالمكفى»!

ومع الانخفاض الكبير للقدرة الشرائية لمتوسط الدخل الفردي، البالغ بحدود 30 ألف ليرة فقط، وبظل حال الفلتان السعري للمواد الأساسية وللخدمات، انخفضت معدلات الاستهلاك بشكل كبير، لدى الأسر السورية، فهذا المتوسط لم يعد يكفي لجزء من المتطلبات الأساسية، للغذاء فقط، مع الكثير من التقشف، ولمدة تتراوح بين 7– 10 أيام فقط، فكيف ببقية المتطلبات المعيشية الأساسية الأخرى، من سكن ولباس وخدمات ومحروقات وطبابة وتعليم، وغيرها الكثير، وكيف ببقية أيام الشهر.

أحد المواطنين قال: «أجار البيت لحالو بالمكفى، اللحمة الحمرا ما بيعرفوها ولادي الصغار، حتى الفواكه نسيوها، ما عم نلحق فواتير كهربا ومي، والله يجيرنا من شي مرض، والله ما قدرتنا لا الدكاترة ولا الأدوية».

مواطنة أخرى قالت: «أي والله صار أكلنا زعتر ومي، لأن الزيت غالي، ولسا الخير لقدام، راحت اللحمه والخضره والفواكه، الله يفرج علينا، وكله بسبب هالتجار اللي ما بتفكر إلا شلون بدا تعبي جيوبها ع حسابنا، حسبي الله ونعم الوكيل فيهم، مافي ضمير».

فقر وعوز ومرض!

أمام هذا الواقع المأساوي، اضطُر المعيلون في الأسر لزيادة ساعات عملهم، حسب ما يتاح أمامهم، حيث أصبح أرباب الأسر يعملون بحدود 18 ساعة يومياً، كما تم زج من يتاح له فرصة عمل، من نساء وأطفال الأسرة، بسوق العمل، من أجل تأمين مصدر دخل إضافي، قد يكون معيناً في تأمين بعض مستلزمات وضرورات المعيشة والحياة، وعلى الرغم من ذلك تبقى مستويات المعيشة لهذه الأسر دون حدود الفقر، مع كل الانعكاسات السلبية ذات البعد الاجتماعي على الأسرة، ومستقبل أفرادها، وخاصةً على المستوى التعليمي، ناهيك عن الآفات المجتمعية السلبية التي يزداد تغلغلُها بسبب الجهل والفقر.

أما البقية الباقية من الأسر السورية، والتي لم يتح لها أية فرصة مساعدة لدعم مصادر الدخل، وهم الغالبية الساحقة من السوريين، فهم من بؤس وشقاء، إلى تراجع مستمر ومتزايد على مستوى الاستهلاك، حتى الاستدانة لم تعد متاحةً أمام هؤلاء، لعدم إمكانية التسديد اللاحق، الأمر الذي جعل عمومَ السوريين عملياً في حالة فقر وعوز مطبق، حيث بات أفراد الأسرة يقننون بعدد الوجبات الغذائية، حتى أصبحت وجبةً

«والله ما عم ناكل إلا وجبة وحد باليوم، أنا والمرة مشان نطعمي ولادنا ورغم هيك ما عم نقدر نشبعهم وأحياناً منبقى ع الخبز الحاف»

واحدةً في اليوم لكبار السن، وربما وجبتان للصغار فقط، مع افتقار هذه الوجبات للطاقة اللازمة لتجديد الحيوية والنشاط، ما أدى للمزيد من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، بالإضافة للأمراض الأخرى الناتجة عن سوء شروط السكن من الناحية الصحية، من هواء وشمس، والانعكاسات السلبية لذلك كله على الأطفال وكبار السن تحديداً.

أحد المواطنين قال: «والله ما عم ناكل إلا وجبة وحد باليوم، أنا والمرة، مشان نطعمي ولادنا، ورغم هيك ما عم نقدر نشبعهم، وأحياناً منبقى ع الخبز الحاف، الله لا يشبع اللي كان السبب، نزحت وراح محلي وشغلي، وصرت عم دبر حالي بشغل الفعالة، يوم في شغل، وأيام بضل بلا شغل، الله لا يعيز حدا لحدا».

الحكومة لا تسأل المواطن كيف يرمم حياته؟!

هذا الواقع المعيشي المتردي لعموم السوريين، كان حاضراً بالشكل الرسمي وغير الرسمي، عبر ما يتم تداوله وإقراره وفقاً للتقارير الرسمية المحلية، والتقارير الدولية، والدراسات الاقتصادية التي تقوم بها بعض الجهات، بما فيها دراسات «قاسيون» الخاصة والدورية عن مستويات المعيشة وتكاليفها، حيث أظهرت آخر دراسة أن مجموع تكاليف المعيشة الضرورية للأسرة السورية، المكونة من خمسة أفراد، خلال شهر واحد، وذلك وفق معطيات نهاية عام 2016، هي 297 ألف ل.س تقريباً.

أما كيف للأسرة السورية أن تؤمن حياتها ومعيشتها، في ظل هذا الفارق الشاسع بين متوسط الدخل، وبين تكاليف المعيشة الضرورية، فهو أمر غائب تماماً عن السياسات الحكومية الليبرالية المتبعة، والتي كانت السبب الأساس في خلق هذه الفجوة وتوسيعها، عبر المزيد من المحاباة لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الدخول، وبقية الشرائح الاجتماعية، وما زالت مستمرةً بالسياسات نفسها، رغم الحرب والأزمة، وكأن أمر المواطنين، ومعيشتهم وخدماتهم وحياتهم وصحتهم وسكنهم، لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد.

الأمر الذي قال عنه أحد المواطنين متهكماً، في استذكاره لإحدى النكات المتداولة، عن دور المسؤولين في إجابتهم عن الفجوة بين الدخل والإنفاق: «نحن لا نسأل المواطن من أين يرمم هذه الفجوة؟!».

التعليمات التنفيذية لخزانة تقاعد المعلمين

سبق أن نشرت قاسيون بعض المقالات حول خزانة تقاعد المعلمين، قبل صدور قانونها وتعليماته التنفيذية.

■ عابدين رشيد

ومن خلال الدراسة الأولية للتعليمات التنفيذية الصادرة مؤخراً، نعرض بعض الملاحظات النقدية لبعض موادها، كي يطّلع عليها الزملاء المعلمون، وللدراسة من قبل القائمين على تنفيذ قانون الخزانة وتعليماته التنفيذية.

زيادة الرسوم يجب أن تقترن بمزايا

الفصل الثاني من التعليمات التنفيذية بدأ بالآتي: تلزم الخزانة بدفع المعاشات والتعويضات التقاعدية للأعضاء المنتسبين إليها ضمن أحكام قانون الخزانة، ولا يحق لها أن تخالف هذا الالتزام، مهما كانت الظروف.

وفي المادة «4» من الفقرة «ب» من الفصل الثالث يقول النص: «يحق للمجلس المركزي زيادة رسم الانتساب من 1500 ليرة إلى .... أي مبلغ يراه مناسباً بناءً على اقتراح مجلس الإدارة».

حول ذلك، لا بد من إبداء ملاحظة حول مخالفة نص هذه المادة لما ورد بمتن الفصل الثاني من الالزام بعدم المخالفة، حيث ترك أمر الزيادة على رسم الانتساب مفتوحاً أمام اقتراحات مجلس الإدارة، وبالمقابل لم تتضمن تلك المادة والفقرة، «4– ب»، كيف ستنعكس تلك الزيادات على الرسوم، بحال إقرارها، على المعاش التقاعدي للمعلمين المنتسبين، أو على غيرها من الميزات عبر صندوق الخزانة، بحيث يجب أن يكون رفع الرسوم مقترناً بتلك الميزات، وإلّا فما هي غايتها والمنافع منها، أم أنها فقط لزيادة إيرادات الخزانة على حساب المعلمين؟!.

مشاريع استثمارية

يقول نص المادة «5» من الفصل الثالث، الفقرة «ج»: «إدارة شؤون الخزانة وممتلكاتها يجب أن تكون لصالح المشاريع الاستثمارية، التي تعود على المعلم بالفائدة».

هنا نشير إلى أنه: يجب أن تكون هذه المشاريع الاستثمارية واضحةً ومبوبةً، ومستندةً إلى ما يتقدم به المعلمون من اقتراحات عبر تجمعاتهم النقابية حسب الأصول، مثل: زيادة عدد الروضات ومدارس الحضانة لأبناء المعلمين بأسعار رمزية، أو زيادة عدد الصيدليات، وافتتاح الجديد منها في بعض المناطق الضرورية، أو عبر زيادة القروض للمعلمين مع تخفيض الفوائد، أو زيادة عدد الصالات التعاونية والاستهلاكية الخاصة بالمعلمين، بحيث يكون طابعها تنافسياً لمصلحة المعلمين، وغيرها من الاقتراحات التي سبق أن تم رفعها عبر المؤتمرات، لما فيه من خدمة ومنفعة مباشرة للمعلمين أولاً، ولخزانتهم ثانياً.

نظام العقوبات مغفل

يقول نص المادة «8» من الفصل الرابع، الفقرة «ي»: «فرض العقوبات على الأعضاء المخالفين لأحكام القانون والأنظمة الخاصة بالخزانة».

المادة أعلاه، أغفلت توضيح ماهية العقوبات، كما أغفلت تسلسلها، أو تبويبها وفقاً لنظم خاص، يجب أن يعلم به الأعضاء، تحاشياً للوقوع في المخالفة.

الإنصاف والعدالة!

يقول نص المادة «11» من الفصل السادس، الفقرة «أ»: «يستحق العضو المحال إلى التقاعد معاشاً تقاعدياً لا يقل عن 25% من الراتب الشهري المقطوع، الذي يحال على أساسه إلى التقاعد الوظيفي، وذلك إذا أتم الستين من العمر، واشترك 25 سنة في الخزانة».

هنا نتساءل على سبيل المثال: أحد الزملاء تقاعد على عدد سنوات الخدمة، وبلغ عدد سنوات خدمته أكثر من 30 سنة، وهو ما أجازه قانون العاملين الأساسي، لكنه لم يحقق شرط العمر وفقاً لصندوق الخزانة والبالغ 60 عاماً، ما مصير حال مثل هذا الزميل بالنسبة للمعاش التقاعدي؟

حيث لم تتم الإشارة لمثل تلك الحالات، وهي ربما كثيرة، حيث كان من المفترض أن يتاح أمام هؤلاء شرط دفع فارق سني الاشتراك لصالح صندوق الخزانة، مثلاً، كي يتمكن من الحصول على نسبة الـ 25%، بالمقابل الزميل المستقيل يحق له أن ينال الراتب التقاعدي بالكامل إذا دفع الفارق في سنوات الاشتراك في الخزانة، ومهما كان عدد سنوات الاشتراك، دون شرط إتمام سن الستين.

ولماذا لا يكون موضوع التعويض المقطوع هو خيار طوعي للزملاء المعلمين، ما عدا ذلك يتاح أمام جميع الزملاء تسديد المبالغ المترتبة عليهم لقاء سنوات الاشتراك، بمقابل الحصول على المعاش التقاعدي.

وعلى ذلك إعادة النظر بالمادة «11» الفقرة «د» من الفصل السادس، والتي تقول: «إن من تقل سنوات الاشتراك عن خمس سنوات فتعاد إليه المبالغ التي دفعها للصندوق دون فوائد»، طالما يرغب الزميل في دفع فارق الاشتراك، بحال تم ذلك.

اقتراح

كما نرى أن شرط تحقيق سن الـ 50 عاماً، ومدة الاشتراك 25 سنة، ربما تكون كافيةً وأكثر إنصافاً، كي يتمكن الزميل من الحصول على المعاش التقاعدي بنسبة 25% من الراتب المقطوع، وذلك لما نعلمه تمام العلم حول واقع مصاعب العملية التعليمية، والجهود المضنية للمعلمين، الذين يصبحون منهكين بهذا السن وتلك السنين من الخدمة.

كما أنه من الأكثر إنصافاً أن من تجاوز هذا الشرط المزدوج، السن والخدمة، يجب أن تزيد نسبة معاشه التقاعدي، خاصةً ونحن نعلم جميعاً أن صندوق الخزانة قادر على تغطية هذه الأعباء، والتي هي أصلاً من تمويل الزملاء جميعهم!

مأساة جديدة يتعرض لها الإنتاج الزراعي

أصبح جلياً أن الحديث الرسمي كله عن دعم الإنتاج الزراعي، لم يكن سوى عبارات للتسويق الإعلامي، لا أكثر ولا أقل، والدليل الأخير على ذلك هو رفع سعر الأسمدة بشكل رسمي بحدود 200% مؤخراً.

■ عاصي اسماعيل

المزارعون والفلاحون لم تعد تنطلي عليهم التبريرات والأعذار الرسمية المقدمة كلها، وقد لمسوا ويلمسون الانعكاسات السلبية على عملهم وإنتاجهم مع كل قرار رسمي، وكيف يتم تجيير منافع هذه القرارات، لتصب في جيوب التجار أولاً وأخيراً!

تراجع وتردٍ لمستوى المعيشة!

السعر الجديد للأسمدة الذي تم إقراره من قبل اللجنة الاقتصادية هو 210 آلاف ليرة للطن، في حين كان 70 ألف ليرة، كما تم تحديد سعر مادة النخالة بـ 75 ألف ليرة للطن الواحد.

على سبيل المثال؛ فلاحو ومزارعو منطقة الغاب، عانوا من فقدان الأسمدة الضرورية لنمو المحاصيل الشتوية، وخصوصاً القمح، والتي كانوا مضطرين لتأمينها عبر التجار بأسعار مرتفعة، أمّا وقد ارتفع سعر المادة بشكل رسمي، فقد باتوا تحت وطأة أشد، ما قد يؤثر على تراجع الإنتاج وتردي جودته، الأمر الذي

أحد الفلاحين متسائلاً: الأسمدة موجودة بالسوق السوداء وسعرها ثلاثة أضعاف السعر الرسمي سلفاً فكيف ستصبح الآن بعد الرفع الأخير ومن سيغطي خسائرنا؟

يعني بالنتيجة تراجعاً وترديا أكثر على مستوى معيشتهم بنهاية المطاف.

أحد الفلاحين قال متسائلاً: الأسمدة موجودة بالسوق السوداء، وسعرها ثلاثة أضعاف السعر الرسمي سلفاً، فكيف ستصبح الآن بعد الرفع الأخير، ومن سيغطي خسائرنا؟.

تكاليف وسوق سوداء متحكمة

واقع الحال يقول: إن سعر السماد الرسمي أصبح 10500 للشوال «50 كغ»، فيما كان 3750 ليرة، بينما يتوفر عند التجار بـ 15500 ليرة تقريباً.

وواقع الحال يقول أيضاً: بالمحصلة، إن كل مزارع سيتكبد بأقل تقدير مبلغ 750 ألف ليرة قيمة سماد فقط، هذا إذا كانت الأرض المزروعة بالمحاصيل تكفيها 50 شوالاً فقط، ومع إضافة المعاناة الأخرى المتمثلة بالمياه والري المرتبطة بسعر المحروقات، المازوت تحديداً، وعدم توفرها بالسعر النظامي، واضطرار الفلاح لتأمينها من السوق السوداء أيضاً بأسعار مرتفعة، حيث وصل سعر برميل المازوت إلى 100 ألف ليرة تقريباً، بسعر الليتر بحدود 500 ليرة بالسوق السوداء، استغلالاً لحاجة المزارعين، مع إضافة تكاليف المبيدات والأدوية الزراعية، خاصةً في ظل انتشار الفئران، ناهيك عن الكثير من النفقات الأخرى، مع مقارنة ارتفاع هذه التكاليف عموماً، ومع ما يجنيه المزارع من أسعار كقيمة لمحصوله بالنتيجة، تظهر الفجوة الكبيرة، بين المدخلات والمخرجات بالنسبة للفلاحين والمزارعين.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار استجرار القمح من المزارعين بحدود 4 مرات، خلال الفترة الماضية، بينما سعر السماد ارتفع ولمرة واحدة 200%، فكيف سيتم تغطية الخسارات المتوقعة جراء ذلك؟!

واقع حال الزراعات المثمرة أسوأ، وقد تم تسجيل قطع الأشجار المثمرة في العديد من المناطق، وخاصةً في المنطقة الساحلية، أشجار البرتقال والليمون، ليس بسبب ارتفاع التكاليف فقط، بل وبسبب عدم التمكن من تصريف الإنتاج، بالسعر المجزي وبالوقت المناسب، في ظل التحكم المتزايد للتجار بهذه العملية.

لتغدو المسألة برمتها عبارة عن تحكم متزايد، من قبل التجار والسماسرة وتجار السوق السوداء، بمجمل خارطة العمل الزراعي، بعيداً عن كل ما تدعيه الحكومة من تحكم على هذا المستوى، ولتصب الأرباح وتتكدس في جيوب هؤلاء، على حساب تعب وشقاء الفلاحين والمزارعين، وحياتهم ومستقبلهم!

رفع السعر تم في ظل غياب المادة؟

مقابل ذلك صرح مدير المصرف الزراعي التعاوني، عبر إحدى وسائل الإعلام، أنه ستتم دراسة ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وفق زيادة سعر السماد، وبناءً عليها سيتم رفع سعر المحاصيل للفلاحين، وخاصةً الاستراتيجية منها، وذلك على ضوء وصول الكميات المستوردة من السماد، وبعد توزيعها عبر فروع المصرف في المحافظات إلى الفلاحين، حسب قوله.

الأمر الذي يعني بالنتيجة: إن الأسعار تم إقرار رفعها، بينما لم توجد المادة بعد في حوزة المصرف الزراعي وفروعه، وليحصد التجار مباشرة فرق السعر من جيوب الفلاحين، في الكميات المتوفرة لديهم سلفاً من هذه المادة، مع ازدياد انعدام الثقة بين الفلاحين وجملة الأحاديث والوعود الرسمية، ومواعيد وصول الكميات وتوزيعها عليهم بالوقت المناسب للزراعات، والتي بدأت منذ يومين فقط حسب ما تم الإعلان عنه!؟.

التداعيات الأخطر!

الأمر يصبح أكثر سوءاً وأعمق تأثيراً، ليس على مستوى معيشة الفلاحين وأسرهم، أو انعكاس ارتفاعات الأسعار على المواطنين ومعيشتهم عموماً فقط، بل لعل الأهم من ذلك كله هو النتيجة المباشرة، التي أصبحت جليةً أكثر والمتمثلة بهجرة العمل الزراعي، وتحول الأراضي الزراعية إلى أرض بور عاماً بعد آخر، أو التحول لزراعات أخرى، أفضل جدوى ربما، على أحسن تقدير.

رئيس اتحاد فلاحي دمشق قال عن انعكاسات قرار رفع سعر الأسمدة أنه: «سيكون له أثر سلبي على الإنتاج الزراعي والحيواني، وأنه من المتوقع أن تسهم هذه الارتفاعات السعرية، خاصةً في الأسمدة، بتراجع نسب الإنتاج الزراعي بنحو 50% عبر ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وعدم قدرة المزارع على مجاراة هذه الارتفاعات، وبالتالي عزوف الكثير من المزارعين عن الإنتاج والعمل»، وأضاف: «يرى اتحاد الفلاحين أن هذه الزيادات لا تخدم الواقع الزراعي، وهي عكس السياسات الحكومية المعلنة حول تشجيع دورات الإنتاج وزيادة المحاصيل وتأمين معظم الاحتياجات المحلية»، وذلك حسب ما صرح به عبر وسائل الإعلام.

هذا هو واقع حال الفلاحين، ورؤية اتحادهم، للسياسات الحكومية الليبرالية المقرة والمستمرة، وانعكاساتها السلبية، المتمثلة بزيادة إفقار الفلاحين، والشرائح الاجتماعية الأخرى، وما تعنيه هذه السياسات من أرباح في جيوب حفنة من التجار والمستغلين، حيث تؤدي هذه وتلك بالنتيجة إلى العزوف عن الإنتاج الزراعي والحيواني، مع كل التداعيات السلبية الأخطر على مجمل الاقتصاد الوطني بالمحصلة.

الأمر الذي يثبت مرةً أخرى أهمية وضرورة القطع مع تلك السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود، والتي يمكن وصفها بأنها ممنهجة لتدمير مقومات الاقتصاد الوطني، والمفقرة للعباد والبلاد، هذا القطع الذي فيه مصلحة مباشرة للفلاحين والمزارعين، كما ولبقية الشرائح الاجتماعية، ولما فيه من مصلحة وطنية عليا، يتم الإضرار بها عبر الاستمرار بهذه السياسات.

السماد محلياً
يتجاوز الأسعار العالمية بنسبة 52%

في إطار السياسة الحكومية لدعم القطاع الزراعي، وتلبية متطلبات التنمية، وبالتزامن مع انطلاقة الخطة الزراعية لعام 2017، أقرت اللجنة الاقتصادية تعديلاً على أسعار الأسمدة، هذا التعديل بناءً على تصريحات الاتحاد العام للفلاحين، رفع سعر مبيع السماد للفلاحين من 70,000 ل.س للطن الواحد إلى 210,000 ل.س...

■ سامر سلامة

+366% سعر الأسمدة محلياً

رفعت الحكومة أسعار الأسمدة بمقدار 139,500 ل.س لطن السماد وبنسبة زيادة حوالي 200%، ليصبح سعر طن السماد بمقدار 210,000 ل.س، وهي ليست المرة الأولى التي ترفع بها الأسعار، فقد عودتنا الحكومة مع بداية كل عام، ومع انطلاقة الموسم الزراعي على رفع أسعار الأسمدة لتليها أسعار المحروقات.

خلال العام 2015 قررت الحكومة زيادة أسعار الأسمدة بنسبة 19,5% بمقدار 8,800 ل.س ليصبح سعر الطن 53,800 ل.س، وخلال عام 2016 وهوالعام الذي بدأت مؤشرات التعافي تظهر في القطاع الزراعي، بناءً على تصريحات الحكومة، هذا التحسن تم مقابلته بزيادة أسعار الأسمدة بنسبة 31% بحيث انتقل سعر طن السماد من 53,800 ل.س إلى 70,500 ل.س، وفي العام نفسه جرى رفع أسعار المحروقات بنسبة 33,3% بالنسبة لمادة المازوت، واللذان يستحوذان على الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج في القطاع الزراعي.

ارتفعت أسعار الأسمدة في السوق المحلي بنسبة 366% خلال الفترة 2014–2017 لتنتقل من 45,000 ل.س للطن إلى 210,000 ل.س للطن .

حيث يبين الجدول التالي أسعار الأسمدة:

السنة	الأسعار ل.س	معدل الزيادة ٪
2015-2014	45,000 - 53,800	%19,5
2016-2015	53,800 - 70,500	%31
2016-2017	70,500 - 210,000	%200

أسعار الأسمدة خلال ثلاثة أعوام «%»

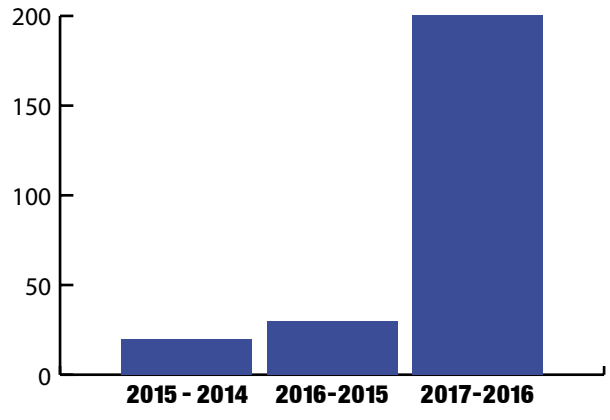

سعر الأسمدة عالمياً ينخفض بنسبة 27%

انخفضت أسعار الأسمدة عالمياً بنسبة 27%، خلال الفترة 2014–2017 لتنتقل من 364 دولار للطن إلى 267 دولار للطن، وفقاً لبيانات موقع INDEX MUNDI للأسعار العالمية.

فقد بلغ وسطي سعر السماد عالمياً 263 دولار للطن خلال عام 2016، ومع بداية عام 2017 بقيت أسعار الأسمدة ضمن مستويات عام 2016، على الرغم من أنها تمثل بداية العام، والتي ترتفع فيها الأسعار، كونها تمثل بداية الموسم الزراعي ومع ذلك بقيت الأسعار ضمن نفس مستويات 2016 حيث بلغ وسطي سعر الطن عالمياً 267 دولار وذلك وفق أسعار شباط –2017. حيث يظهر الجدول المرفق التطورات التي شهدتها أسعار الأسمدة عالمياً:

بناءً على وسطي أسعار أسمدة«اليوريا، البوتاسيوم، الفوسفات».

العام	وسطي أسعار الأسمدة عالمياً ..طن
2014	$ 364
2015	$ 343
2016	$ 263
2017	$ 267

السعر المحلي أعلى 52% عن العالمي

وزارة الزراعة تقول: إن الأسمدة تباع في سورية بأقل من الأسعار العالمية، إلّا أن مراقبة أسعار الأسمدة في السوق المحلي يظهر تسجيلها مستويات قياسيةً مقارنةً بالأسعار العالمية.

ففي عام 2016 كان سعر طن سماد نوع يوريا يبلغ 70,500 ل.س وهويعادل 155 دولار بناءً على وسطي سعر الصرف الرسمي 454 ل/$ خلال عام 2016، في حين كان سعره عالمياً حوالي 199 دولار، وعليه فإن الحكومة تستطيع أن تقول: إنها كانت تبيع الأسمدة للفلاحين بأسعار أقل من مثيلاتها العالمية بنسبة 28%.

أما في عام 2017 بلغ سعر طن السماد عالمياً 267 دولار وهويعادل 138,040 ل.س على أساس سعر صرف الليرة مقابل الدولار 517ل/$، بالمقابل سعر طن السماد محلياً، بعد الرفع الأخير بلغ 210,000 ل.س، وبالتالي يدفع المزارع السوري 71,960 ل.س زيادة عن الأسعار العالمية، مقابل الحصول على طن السماد «مع الإشارة إلى أن السعر العالمي يتضمن التكاليف جميعها، نقل، تأمين، فهومأخوذ على أساس البضائع، واصلةً إلى مرفأ البلد المستورد»، وعليه فإن السعر في السوق المحلية أعلى من السعر العالمي بنسبة 52% .

وبالتالي فإن سياسة الحكومة في دعم القطاع الزراعي وتخفيض تكاليف الإنتاج في بداية عام 2017 تتلخص برفع أسعار الأسمدة في الأسواق المحلية لتتجاوز مثيلتها العالمية بنسبة 52% .

تراجعت أسعار الأسمدة عالمياً خلال الفترة 2014 –2017 بنسبة 27%، بالمقابل رفعت الحكومة أسعار الأسمدة محلياً للفترة ذاتها بنسبة 366%، في عام 2017 بنسبة 200%.

بما أن القسم الأكبر من الأسمدة يتم إنتاجه محلياً ويبلغ حوالي 80 ألف طن، وما جرى استيراده حوالي 30 ألف طن، بناءً على التصريحات الحكومية، ليبلغ الرقم الإجمالي 120 ألف طن،وسعر الصرف الرسمي خلال عامي 2016–2017 لم يرتفع إلا بنسبة 14% من 454 ل/$ إلى 517 ل/$ فما هي المبررات الحكومية لرفع أسعار الأسمدة بنسبة 200% وبنسبة تفوق الأسعار العالمية بنسبة 52%؟

إن مقارنة ما لحق بالقطاع الزراعي من أضرار وخسائر، بفعل الحرب الدائرة في سورية منذ ست سنوات، وما لحق به خسائر وأضرار بفعل السياسات الاقتصادية المعتمدة، على رفع الأسعار والكلف وبمستويات أصبحت تفوق الأسعار العالمية بنسبة 52%، والتي توقع الإتحاد العام للفلاحين أن تسهم بتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 50% تقودنا إلى نتيجة مفادها: إن أثر وضرر السياسات الحكومية أصبح يفوق أثر وضرر الحرب على الاقتصاد الوطني.

أكثر من 18 مليون دولار ربح الحكومة من الأسمدة

يتم توفير القسم الأكبر من حاجة السوق للأسمدة عن طريق الإنتاج المحلي، بينما مستوردات الحكومة من الأسمدة تقدر بحوالي 25%. في مطلع عام 2017 تعاقدت وزارة الزراعة من خلال مؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد حوالي 30 ألف طن من الأسمدة، وذلك لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم الحالي.

فيما يلي تقدم قاسيون قراءةً في بيانات استيراد الأسمدة، والتي من خلالها نستطيع الوصول إلى التكاليف التي تتحملها الحكومة لتأمين الأسمدة عن طريق الاستيراد، وبمقارنتها مع أسعار الأسمدة الجديدة التي أقرتها اللجنة الاقتصادية، نستطيع الوصول إلى مقدار الدعم/الربح الذي تقدمة الحكومة للفلاحين.

7,5 مليون دولار فاتورة الأسمدة المستوردة!

وفقاً لبيانات الاستيراد، فإن القيمة الإجمالية لمستوردات الأسمدة بلغت حوالي 7,5 مليون دولار موزعةً على حوالي 31 ألف طن، يشكل السماد من نوع يوريا القسم الأكبر منها، والتي تم استيرادها من بلد المنشأ إيران.

251 دولار كلفة طن السماد المستورد

بتقسيم القيمة الإجمالية للمستوردات على كمية الأسمدة المستوردة، نجد أن سعر طن السماد يبلغ حوالي 241 دولار وهو قريب من مستوى الأسعار العالمية، والتي بلغت 247 دولار للطن الواحد من سماد اليوريا، خلال شباط 2017.

10 دولار تكاليف النقل والتأمين

سعر طن السماد في بلد المنشأ بلغ حوالي 241 دولار، بينما تكاليف النقل والتامين لم تتجاوز ما مقداره 10 دولار، عن كل طن والذي يشكل 4% كحد أقصى من سعر التكلفة. وعليه فإن سعر الطن يبلغ حوالي 251 دولار بعد إضافة التكاليف كافةً.

80 ألف ربح الحكومة في الطن الواحد

إذا اعتبرنا أن كامل حاجة سورية من الأسمدة يجري تأمينها عن طريق الاستيراد، فإن الحكومة تتكلف حوالي 251 دولار مقابل تأمين طن السماد، وهو ما يعادل 129,765 ل.س على أساس سعر الصرف 517 ليرة مقابل الدولار، بينما السعر الذي تبيع به الحكومة السماد للفلاحين يبلغ 210,000 ل.س، وبالتالي فإن ربح الحكومة من بيع الطن الواحد يبلغ حوالي 80,235 ل.س، وإن نسبة ربح الحكومة بالقياس للتكاليف التي تتحملها تبلغ حوالي 39%.

19 مليون دولار ربح الحكومة الصافي؟

إن حاجة سورية من الأسمدة خلال عام 2017 تقدر بحوالي 120 ألف طن، الفاتورة التي تتحملها الحكومة لتأمين هذه الكميات على افتراض استيرادها كاملةً :

120 ألف طن × 251$ = 30 مليون دولار لتأمين كميات السماد لعام 2017.

بالمقابل فإن ما ستحصله الحكومة من بيع السماد للفلاحين بسعر 210,000 ل.س للطن بما يعادل 406 دولار :

120 ألف طن × 406$ = 48,7 مليون دولار .

18,7 مليون دولار الفرق بين ما تدفعه الحكومة من تكاليف، وما تحصله من إيرادات وهو يشكل ربحاً صافياً للحكومة خلال عام 2017 .

سعر طن السماد محلياً بلغ 406 دولار، السعر العالمي 247 دولار، سعر الاستيراد بلغ 251 دولار.

39% نسبة الربح الحكومي الصافي من بيع الأسمدة في عام 2017 بناءً على سعر الصرف 517ل/$.

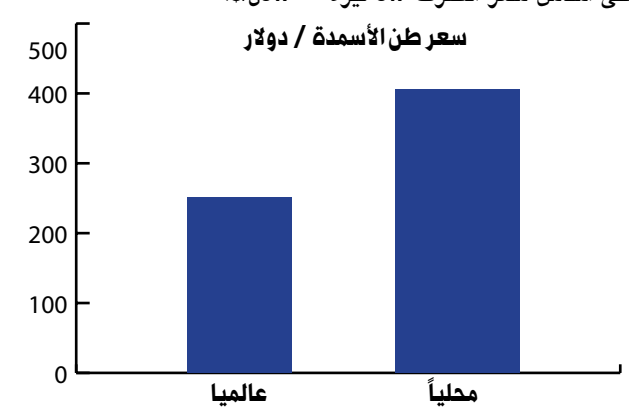

للمرة الثالثة على التوالي خلال الأزمة، ترفع الحكومة أسعار الأسمدة ضمن سلسلة رفع أسعار مستلزمات الإنتاج، ولكن الأسعار هذه المرة ارتفعت بمستويات قياسية لتصل إلى 200% وبارتفاع كلي يصل إلى 366%، فهل من ضرورة للرفع هذا العام؟ وهل من مبررات تستدعي رفع السعر إلى هذا الحد مع بداية الموسم الزراعي؟

إذا كانت مبررات الحكومة لهذا الرفع، هو ارتفاع أسعار الأسمدة عالمياً، فإن الأرقام توضح أن السعر في الأسواق العالمية انخفض خلال السنوات الأربع الماضية بمقدار 27%، ولم يشهد خلال العام الحالي أية ارتفاعات تذكر، بل إنه وبعد الرفع الأخير أصبح سعر طن الأسمدة في السوق المحلية أعلى من مثيلاته العالمية بنسبة 52%! فسعر طن السماد الذي يدفع المزارع السوري مبلغ 210000 ل.س للحصول عليه محلياً، سعره في السوق العالمية 138040 ل.س، أي بفارق 71960 ل.س زيادة.

وإن كان المبرر هو ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي ارتفاع تكلفة استيراد السماد، فيمكن القول: إن سعر الصرف لم يرتفع خلال العام الحالي سوى 14%، وأن 75% من السماد المستخدم يتم إنتاجه محليا.

فالحكومة تستورد 30 ألف طن سماد فقط، من إيران بتكلفة إجمالية تبلغ 7,5 مليون دولار، وبسعر إجمالي يبلغ 129,765 ل.س للطن الواحد، بينما ستبيعه للمزارع السوري بمبلغ 210000 ل.س. أي أن الحكومة ستربح من بيع الطن الواحد حوالي 80,235 ل.س وبنسبة ربح 39% قياساً بالتكاليف. ويقدر الربح الصافي الذي ستحصل عليه الحكومة خلال عام 2017 نتيجة رفع السعر بمبلغ 19 مليون دولار.

إذاً فمن الواضح أن الحكومة ومن خلال هذا الرفع، تسعى إلى زيادة إيراداتها وتحقيق ربح على حساب المزارعين ، ومن القطاع الذي يمسّ لقمة السوريين بشكل مباشر، دون الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا الرفع سيؤدي حسب التوقعات، إلى تراجع الإنتاج الزراعي المتراجع أصلاً بنسبة 50%، وإلى رفع أسعار المواد الغذائية وبالتالي رفع تكاليف معيشة السوريين أكثر، والتضييق عليهم!

حِصّة الزراعة والصناعة معاً من الناتج لا تتجاوز الثلث!

تعتبر قطاعات الاقتصاد الحقيقي، أي الزراعة والصناعة بشكل أساسي، القطاعات المنتجة للقيمة، حيث يتم خلق قيمة مضافة جديدة، مما يرفع معدلات النمو الحقيقي ويساهم في توفير فرص العمل.

■ ديمة كتيلة

في سورية وخلال الفترة التي سبقت الأزمة توجهت الاستثمارات بشكل أساسي نحو المجالات غير الإنتاجية أي فروع الاقتصاد غير الحقيقي المتمثلة في « العقارات، المال، التأمين والمصارف» التي تتسم بالميل نحو المضاربة وخلق الأزمات، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجع حصة القطاعات الأخرى، مما ساهم بدوره في إضعاف صلابة الاقتصاد الوطني، تجاه التقلبات التي حدثت لاحقاً.

استمرت القطاعات الإنتاجية بالتراجع مؤخراً، وتعمقت التشوهات الهيكلية للاقتصاد بفعل الأزمة والسياسات الحكومية المتبعة خلالها، حيث تشير دراسات: إلى أن حصة قطاعي الصناعة والزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مجتمعين، تشكل نسبة 33% فقط عام 2015.

في 2010 تراجع حصة الصناعة والزراعة بنسبة 27%

توضح القراءة لتفاصيل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000 إلى 2010 وجود خلل حقيقي في نمو مجمل القطاعات، حيث تراجعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 25% عام 2000 إلى 16% عام 2010، وحصة الصناعة من 30% إلى 24%. بينما استمرت حصة التجارة بالارتفاع خلال تلك السنوات، حيث انتقلت من 15% عام 2000 إلى 20% عام 2010، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع المال والتأمين والعقارات الذي ارتفعت حصته من 4% إلى 6% عام 2010. تعكس تلك الأرقام ميل السياسات الحكومية إلى الاستثمار في القطاعات الخدمية والمالية، على حساب القطاعات الإنتاجية في فترة ما قبل الأزمة، حيث انخفضت حصة الزراعة والصناعة بنسبة 27% بينما ارتفعت حصة التجارة بنسبة 33% والمال والعقارات بنسبة 50%. مما أدى إلى إضعاف القطاعات الأساسية، وإنتاج معدل نمو وسطي للدخل لا يتجاوز 5% وهو معدل لا يكاد يغطي معدل النمو السكاني، ولم تنتج معدلات النمو الضرورية للتنمية، بل تفاقمت معدلات الفقر والبطالة.

في عام 2015 حصة الصناعة 4,8% فقط

خلال سنوات الأزمة، ومن عام 2011 حتى عام 2015، تعرضت القطاعات الإنتاجية، وخاصةً الصناعة، إلى ضربات عديدة مما عمق تراجعها، حيث تشير تصريحات رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، أنّ الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة خلال سنوات الأزمة تجاوزت 100 مليار دولار.

ومن المؤكد أنّ الأزمة تسببت بدمار واسع للمنشآت والمعدات الصناعية والبنية التحتية، الّا أنّ السياسات الحكومية ساهمت بشكل كبير في إعاقة أي انتعاش في القطاع الصناعي، وخاصةً مع تحسن الأوضاع الأمنية في العديد من المناطق الصناعية، مثل: عدرا، وحسيا، والشيخ نجار. وذلك من خلال رفع أسعار السلع الأساسية، مثل: الوقود والكهرباء، وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى عدم ضبط التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى انهيار العديد من الحرف والورش الصناعية. أدى ذلك كله إلى تراجع حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 بشكل كبير حيث بلغت بحسب دراسات 4,8% فقط موزعةً بين الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,8% والصناعة التحويلية بنسبة 3,0%.

حصة الزراعة 28%

تشير الأرقام إلى ارتفاع حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من 16% عام 2010 إلى 28% عام 2015. إلا أن الارتفاع لم ينجم عن زيادة في الناتج على المستوى القطاعي، لكن التراجع النسبي لبقية القطاعات وخاصةً الصناعة، هي التي أعطته حصةً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا النمو أيضاً إلى تحسن الإنتاج النباتي نتيجة للظروف المناخية الجيدة التي ساعدت في ارتفاع إنتاج المحاصيل الرئيسة. وعلى الرغم من زيادة المحصول عام 2015 إلى أن هذا القطاع شهد تدهوراً هائلاً خلال الأزمة، وتراجع الإنتاج النباتي بمقدار النصف تقريباً، بسبب صعوبة الوصول إلى بعض الأراضي من جهة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مع رفع أسعار الأسمدة والوقود، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل من جهة أخرى.

حصة الاتصالات تتضاعف

ارتفعت حصة قطاع الاتصالات في الناتج الإجمالي من 8% عام 2006 إلى 15% عام 2013 حيث يعتبر الأداء الاستثماري في القطاع العام ضعيفاً عموماً، إلّا أنّ مؤسسة الاتصالات بقيت من المؤسسات الرابحة، وتضاعفت حصتها من الناتج الإجمالي. وهذا يشير إلى أن أثر الأزمة على القطاعات الخدمية لم يكن بمستوى أثرها على القطاعات الإنتاجية الأخرى، فهل للسياسات الحكومية الدور في ذلك؟

لاشك أن ظروف الأزمة انعكست سلباً بشكل كبير على الصناعة والزراعة. ولكن تراجع تلك القطاعات بدأ قبل الأزمة بأعوام، حيث تراجع دور الدولة في الاستثمار وقدمت التسهيلات للقطاع الخاص. وحيث إن الاستثمارات الخاصة تسعى دوماً إلى تحقيق الربح السريع، فإن البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة تم تهميشها، لتأتي السياسات الحكومية خلال الأزمة وتزيد الطين بلةً، من خلال رفع أسعار المواد الأساسية وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج الصناعي والزراعي. إن توفير الحاجات الضرورية للشعب السوري، ورفع الاستقلالية النسبية للاقتصاد الوطني، يتطلب تحويل مركز ثقل الاقتصاد الوطني، من قطاعات الخدمات والتجارة، إلى القطاعات الحقيقية المنتجة للثروة في سبيل تصحيح التشوه الهيكلي للاقتصاد، بما يسمح برفع إنتاجيته الكلية كماً ونوعاً.

تغير حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2010

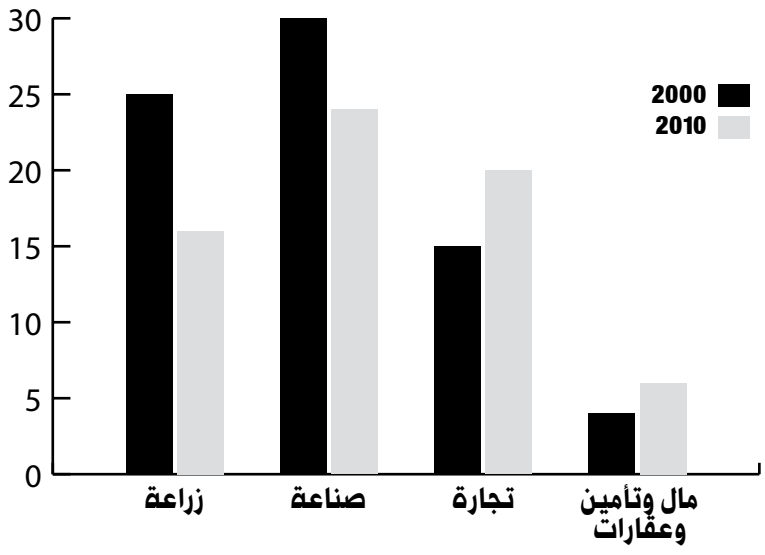

حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015

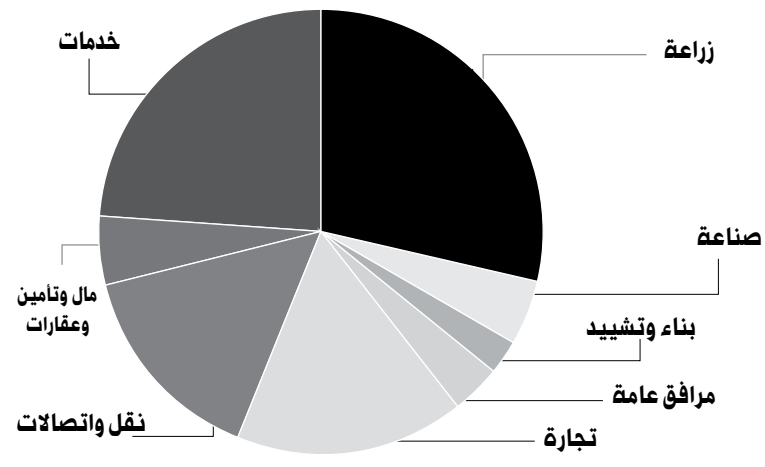

حصانة البنك الدولي تحمي انتهاكاته

لعقود، خلّف البنك الدولي وراءه بؤساً إنسانياً. إذ جرى تدميرّ للبيئة وانتهاكات كبرى لحقوق الإنسان، وجرى تجاهل حالات نزوح كبرى بهدف «التنمية» بينما كان البنك يعمق التفاوت الطبقي الذي رسخته الليبرالية الجديدة، وفي كل مرة كان ذو حصانةٍ أمام القضاء وأعلن نفسه رسمياً فوق القانون.

■ إعداد: علاء ابوفراج

قامت شركة «Dinant» التي تعمل في مجال مزارع زيت النخيل في جمهورية هندوراس في أمريكا الوسطى، والتي تتلقى تمويلاً من البنك الدولي، بشن حملات عنف وترهيب ضد المزارعين لانتزاع ملكياتهم، وتم هذا للشركة عن طريق التحايل على القانون والتهديد، أو باستخدام العنف ضدهم. وبذل المزارعون جهوداً كبيرة للدفاع عن حقوقهم فخاضت التعاونيات الزراعية هناك نضالاً سياسياً، ونُظمت احتجاجات سلمية، بالإضافة إلى رفع دعاوى قضائية، وقوبلت هذه المحاولات كلها بالعنف والعجرفة من الشركة.

رفعت إحدى «المنظمات غير الحكومية» دعوة أخرى ضد البنك الدولي على أساس أن البنك قام مراراً وتكراراً بتمويل شركة «Dinant» على الرغم من علمه بهذه الانتهاكات كلها. وأحيلت هذه القضية إلى المحكمة الفدرالية الأمريكية في واشنطن ولكنها فشلت، بعد أن قررت المحكمة أنه لا يمكن مقاضاة البنك الدولي لأنه يتمتع بالحصانة حسب «قانون حصانات المنظمات الدولية».

«جواز سفر» لدخول البنك الدولي

لا تحتاج في الواقع إلى جواز سفر لدخول مكاتب البنك الدولي، وهذا يعني أنه جزء من الدولة الموجود فيها وتسري عليه قوانينها، إلا أن قانون حصانات المنظمات الدولية الذي يشمل البنك الدولي ينص على كون «المنظمات الدولية وأملاكها وأصولها – أينما وجدت وأياً كان من يحوزها – يجب أن تتمتع بالحصانة، في أية قضية وأي شكل من أشكال العمليات القضائية، كما هي حال الحكومات الأجنبية»، معنى هذا أن مؤسسةً كالبنك الدولي لديها حصانة تعادل حصانة دولة أجنبية ذات سيادة، ولا تسري عليها قوانين البلد الموجودة فيه مثل الحصانة الدبلوماسية.

وحصانة كهذه يمكنها إعاقة أي تحرك في أية محكمة ضد البنك الدولي أو أشباهه. ومن المضحك أن تطبيق «قانون حصانات المنظمات الدولية» يجري بشكل انتقائي، فمثلاً الدعوات القضائية المرفوعةً ضد كوبا لا يسمح بها فحسب، بل وتُربح قضايا كهذه بشكل مستمر! وقد خسرت الحكومة الكوبية 91 مليون دولار من أصولها المجمدة في الولايات المتحدة بعد أن رفع أحفاد لعناصر سابقين في وكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA»، كانوا قد قضوا أثناء غزو خليج الخنازير. وقضية أخرى ربحت 27 مليون دولار لمصلحة امرأة كانت متزوجة من رجل كوبي، بعد أن رأت المحكمة أن زواجها منه جعلها «ضحية للإرهاب»!

انتهاكات بالجملة يغض عنها البصر

في تقرير أعده الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين «ICIJ» نشر في عام 2015، وعمل على أنجازه أكثر من 50 صحفي من 21 دولة، تضمن نتائجاً مهمةً، فقد توصل التقرير إلى أن 3,4 مليون إنسان جرى ترحيلهم أو إزاحتهم بالمعنى الاقتصادي بسبب مشاريع مولها البنك الدولي، فانتزعت أراضيهم وأجبروا على ترك منازلهم وتضررت سبل عيشهم.

ويضيف التقرير: أنه في الفترة بين 2009 إلى 2013 ضخ البنك الدولي أكثر من 50 مليار دولار دعماً لمشاريع تصنف الأخطر – أي تحمل أضراراً بيئية واجتماعية كبرى لم يسبق لها مثيل، ولا يمكن تعويض خسائرها، وكان لها أكثر من ضعفي الآثار السلبية الحاصلة في فترة السنوات الخمس السابقة لها – وأشار التقرير في أجزاء منه إلى أن البنك الدولي فشل بشكل دوري في الالتزام بسياسته التي وضعها بنفسه، والتي تدعي حماية الناس من الأذى الناتج عن المشاريع التي يمولها، بالإضافة إلى أنه موّل، جنباً إلى جنب مع مؤسساته المالية الدولية التي تعد ذراعه الممول، حكومات وشركات متهمة بانتهاكات حقوق الإنسان والاغتصاب والقتل والتعذيب... إلخ، وفي بعض الحالات استمروا بدعم الدائنين حتى بعد ظهور دلائل على هذه الانتهاكات!

ويقول التقرير أيضاً: إن البنك الدولي تجاهل بشكل روتيني قواعده التي تتطلب وجود تقارير مفصلة عن خطط إعادة التوطين، ويذكر أيضاً أن الموظفين يواجهون ضغطاً كبيراً من داخل البنك للموافقة على مشاريع البنية التحتية، إذ يهمل البنك مراجعة المشاريع بالشكل الأمثل قبل تنفيذها لضمان حماية المجتمعات المحلية، وفي أكثر الأحيان لا يعلم البنك ماذا حل بالسكان بعد ترحيلهم. وفي كثير من الحالات استمر البنك بالقيام بأعمال مع الحكومات التي انتهكت حقوق مواطنيها، وهم بذلك يعطون إشارة بأن ليس هناك ما يقلق المقترضين إن أخلوا بشروط البنك، حسب ما أفاد موظفون سابقون وحاليون في البنك فقد نسب التقرير لنافين راي وهو مسؤول سابق أشرف قسم حماية الشعوب الأصلية في البنك الدولي بين عامي 2000 و 2012 قوله: «غالباً لم يكن هناك نية لدى الحكومات للالتزام – ولم يكن هنالك نية من جزء من إدارة البنك لفرض ذلك... هكذا كانت تجري اللعبة».

ويضيف التقرير: أن موظفين سابقين وحاليين في البنك أكدوا أنه غالباً ما كان يجري تقويض لمحاولات فرض معايير البنك من قبل ضغوط داخلية، رغبة في كسب الموافقات على مشاريع ضخمة، وأفاد العديد من المدراء المطلعين في البنك: أن تقييم نجاحهم يجري من خلال عدد الصفقات التي يعقدونها. وغالباً ما يدفعهم هذا للوقوف ضد الشروط التي من شأنها أن تعقد الصفقة أو تضيف تكاليف إليها.

قروض لتزيد الدين!

تفرض المؤسسات الدولية للإقراض كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسات التقشف بشكل مستمر على الدول المستدينة، فقروض صندوق النقد الدولي مخصصة للحكومات التي تحتاجها إما لسداد ديونها أو لضمان استقرار عملتها، ولكن الشروط التي يتوجب على هذه الحكومات أن تلتزم بها هي: خصخصة القطاع العام »والذي يمكن أن يباع بسعر أخفض بكثير من قيمته للشركات العابرة للقارات التي تكون أصلاً جاهزة للانقضاض عليه«وتخفيضات في شبكات الضمان الاجتماعي، وتخفيض النفقات الخدمية الحكومية بشكل كبير، وتغيير لقوانين معينة، وفتح الاقتصاد بشكل موسعٍ لرأس المال العابر للقارات. ودائماً ما حملت هذه الشروط الدمار للزراعة والاقتصاد الوطني، وينتج هذا بدوره المزيد من الديون ويعطي مزيداً من النفوذ لصندوق النقد الدولي والشركات العابرة للقارات، ليشمل أيضاً إمكانية كبيرة لإضعاف قوانين العمل والقوانين البيئية الموجودة في هذه البلدان مما يحمل معه المآسي على الطبقة العاملة، وعلى البيئة. ليقوم بعدها البنك الدولي بتمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية التي تسعى لزيادة هائلة بأرباح المستثمرين الأجانب، بغض النظر عن مصلحة البلدان واحتياجاتها.

3,4 مليون إنسان جرى ترحيلهم أو ازاحتهم اقتصادياً بسبب مشاريع مولها البنك الدولي

«المنظمات الدولية المنزهة من الإيديولوجيا»

يجري الترويج دائماً إلى أن منظمات كالبنك الدولي وأمثاله عبارة عن منظمات تعمل وفقاً لقواعد علمية ولا يقبل البعض الاتهامات التي توجه لهذه المنظمات بأنها مسيسة، وتعمل وفق أيديولوجيا محددة تخدم بلداناً بعينها، ومن المعروف أن البنك الدولي يوظف العديد من العلماء والفنيين بشكل مشروط، ويعطيهم القليل من السلطة، وتعد قدرة البنك على البحث وإنتاج المعرفة قدرة كبيرة جداً لكن منظمة البيئة والعدالة الاجتماعية الأوروبية «ASEED» قد أفادت بأن البنك الدولي وعلى الرغم من كونه يحظى بأكبر ميزانية للبحث في العالم و «لا منافس له في مجال اقتصادات التنمية» إلا أن العديد من الباحثين والعلماء يشككون بموثوقية الأبحاث التي ينجزها البنك. وأشار واحدٌ من كبار العلماء في اقتصادات شرق آسيا وهو أليس أمسديم إلى أن البنك الدولي فشل مراراً بإثبات استنتاجاته بشكل علمي وعليه فإن كل الاستنتاجات التي يصل لها ما هي إلا استنتاجات مسيسة وتخضع لمرجعية إيديولوجية ويقول نيكولاس ستيرن وهو بروفيسور في جامعة أوكسفورد في الاقتصاد، ورئيس سابق للبنك الدولي بأن العديد من الأرقام التي يستعملها البنك الدولي تأتي من مصادر مشكوك فيها بشكل كبير أو أنه جرى ترتيبها بشكل ما وهذا ما يجعلها موضع شك.

أيديولوجيا البنك الدولي!

الأيديولوجيا التي يتبعها البنك الدولي هي الرأسمالية، والتي تعتبر أن للسوق قدرات خارقة تمكنها من إدارة نفسها بنفسها، دون ضرورة لأي تدخل من البشر! ولكن السوق في الواقع شيء آخر، فما هي إلا تجمع لمصالح كبار الممولين والصناعيين، وما إن علمنا هذا حتى يصبح من الطبيعي أن «تقرر السوق» ضرورة فرض سياسات النيوليبرالية بقسوة، من تقشف وخصخصة وسلب حقوق الملايين من العمال. وبالتالي فإن القرارات التي يتخذها البنك الدولي والمؤسسات الشبيهة تصب في نهاية المطاف في مصلحة المتربعين على رأس المؤسسات والشركات التجارية الكبرى، وهذا كفيل بتبديد الأوهام حول أن السوق آلية مرفعة عن الخطيئة تجلس بين الغيوم، وليس هناك قوى خارقة للطبيعة تتحكم بها! بل هي صنيعة البشر، وكل ما تم خلقه من قبل البشر يمكن أن يلغى بأيدي البشر ونظام عالمنا الحالي ليس استثناءً.

■ عن مقال منشور بمجلة CounterPunch بقلم بيت دولاك بعنوان «World Bank declares itself above the law» بتصرف

وجدتها

■ د. عروب المصري

مزارع عمودية

استمرت الزراعة بشغل دور حجر الأساس في بناء الحضارة البشرية، واستمرت في التطور، في سبيل إطعام البشرية بشكل أساسي، ووصلت اليوم لارتفاعات جديدة في الزراعة الشاقولية.

تقدم الزراعة الشاقولية إنتاجاً يزيد بمائة مرة عما تنتجه المزارع المكثفة الأخرى في المتر المربع. ويعود ذلك، إلى أن هذه المزرعة الشاقولية تعتمد على تحديد ضوابط اصطناعية لمنتجاتها. فباستخدام صمّامات ثنائية باعثة للضوء «LED» داخلية تحاكي ضوء الشمس الطبيعي، بالإضافة إلى أسِرّة مائية غنية بالمغذيات، يسهل تكديسها فوق بعضها من الأرضية وحتى السقف.

يحاول مروجو هذه الزراعة القول: أن الزراعة الشاقولية تسمح بزيادة أتمتة العملية برمتها، وإصدار انبعاثات كربونية أقل، وفوق ذلك تخفيض التكلفة. ففي هذه الطريقة، تحرك آلات مبرمجة المياه بفعالية، حول المزروعات باستخدام برامج مخصصة. ويمكن لهذ الأنظمة أن تتمتع بقدرة على التكيف مع البيانات المتغيرة، فتعدل الشروط البيئية للحاويات. وكما تكدس الأطباق فوق بعضها البعض حتى تصل إلى السقف، وهكذا فإن إنتاج المحاصيل يستمر على مدار العام، ما يزيد فعالية العملية برمتها.

ويقولون: إنّ الزراعة التقليدية تقلل من إنتاجية التربة، وتسبب هدراً للماء، وتوفّر بيئةً مناسبةً لنمو حشرات مقاومة للمبيدات الحشرية، بالإضافة إلى زيادة كميات غازات الدفيئة، ويعللون أن هذا الأسلوب لم يعد قادرًا على الاستمرار بسبب «التناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية».

إن تطوير الزراعة همٌ أساسي على الدوام، لكن مساحات الأراضي في الزراعات التقليدية ما زالت قادرةً على تقديم زراعات لتخديم غذاء البشرية باقل قدر ممكن، من التدخل المؤثر على صحة البشر المعتمد على الكيماويات والتكاليف العليا، وليس من الضروري تخصيص مساحات كبرى من الأراضي لإنتاج محاصيل الوقود الحيوي، بل يمكن تخصيصها لإطعام أكبر عدد ممكن من الناس، بطعام أكثر صحيةً وطبيعيةً مما سبق، وتناسي نسب الربح الكبرى التي يجري البحث عنها من خلال كميات الأتمتة وإدخال الكيماويات.

aroub@kassioun.org

إزالة الرصاص والنحاس من المياه الصناعية

باستخدام الفوسفات الخام السورية

تحت عنوان «مساهمة في إزالة الرصاص والنحاس من المياه الصناعية باستخدام الفوسفات الخام السورية» قدم كل من الدكتور هشام أبظلي، ونورا غفر، دراستهما في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

درست تغيرات معامل توزع الرصاص والنحاس في منظومة ذات طورين سائل »مياه ملوثةً بالرصاص والنحاس« صلب» فوسفات خام سورية «وذلك بتابعية العوامل التالية: زمن خلط الطورين، الحجم الحبيبي للطور الصلب، تركيز العنصر الملوث، تركيز عنصر الكالسيوم كعنصر منافس للمواقع المتاحة ، تغير قيم الأس الهيدروجيني كنسبة تمثل حجم الطور المائي، على كتلة الطور الصلب.

جرى تطبيق الشروط المثالية، التي تم الحصول عملياً مخبرياً على عينات مأخوذة من مياه الدخل لوحدة المعالجة في شركة مصفاة بانياس، ومياه دريناج مأخوذةً من الشركة السورية لنقل النفط.

تدفق المواد المعدنية في البيئة

أدى التطور السريع للصناعات المختلفة، بما فيها عمليات التعدين، وصناعة صقل السطوح وإنتاج الطاقة والنفط وصناعة الأسمدة والمبيدات، وصناعة التطبيقات الكهربائية وغيرها إلى طرح النفايات في البيئة وتحرر المعادن السامة بشكل مباشر، أو غير مباشر، مما أدى إلى تلوث مكونات البيئة المختلفة وقد أدت الزيادة الهائلة في استخدام المعادن الثقيلة، على مدى العقود القليلة الماضية في نهاية المطاف إلى زيادة تدفق المواد المعدنية في البيئة حيث تثير العناصر الثقيلة قلقاً خاصاً لأنها تتراكم وغير قابلة للتحلل وقد ثبت أن التعرض لهذه الملوثات الموجودة في البيئة، حتى بتركيز منخفض يمكن أن يكون ضاراً للإنسان إذ تعد العناصر الثقيلة من أكبر الملوثات البيئية. وتعرف بأنها تلك العناصر التي تزيد كثافتها على خمسة أضعاف كثافة الماء ولها تأثيرات سلبية على البيئة عند الإفراط في استخدامها.

وهذه المعادن جميعها تشترك كثيراً في صفاتها الطبيعية إلا أن تفاعلاتها الكيميائية مختلفة، حيث يعتبر الرصاص أحد أنواع العناصر الثقيلة الخطيرة الملوثة للبيئة، وله قابلية على التراكم خلال السلسلة الغذائية ونتيجة استخداماته الواسعة، ومن خلال النشاطات البشرية، فقد ازداد تركيز الرصاص وخصوصاً في النظام البيئي المائي، أما معدن النحاس فيعد أقل سميةً من الرصاص، ويعتبر من العناصر المغذية، لكن عندما يتجاوز التركيز المسموح به يصبح ساماً نتيجة تداخله في تفاعلات البناء والهدم، وبشكل أساسي التفاعلات الأنزيمية، ونتيجةً للأثر السمي التراكمي لعنصري الرصاص والنحاس على البيئة والإنسان، ونتيجةً للاستخدامات الواسعة للعناصر الثقيلة، فقد أجريت دراسات عالمية مفصلة، حول إزالة هذه العناصر من مياه الصرف الصناعي بطرائق عديدة، كالترسيب الكيميائي والتبادل الأيوني والمعالجة الكهروكيميائية، وتقنيات الأغشية والامتزاز على الكربون الفعال وغيرها وبينت نتائج هذه الدراسات عدم جدوى الترسيب الكيميائي والمعالجة الكهروكيميائية في حال التراكيز المنخفضة، فضلاً عن إنتاج كميات كبيرة من النفايات والتي تكون معالجتها أكثر صعوبةً.

الامتزاز على الكربون

فإن طرائق التبادل الأيوني والأغشية الرقيقة والامتزاز على الكربون الفعال مكلفة جداً وبالأخص عندما يراد معالجة كميات كبيرة من المياه، ولهذا سعى الباحثون إلى إيجاد طرائق عملية كامتزاز أيونات المعادن على الكتل الحيوية والتي تتميز بشكل فعال بخاصية احتجاز الأيونات من محاليل معقدة التركيب، وذات التمديد العالي والحجوم الكبيرة.

فضلاً عن ذلك استخدمت المواد الطبيعية، في إزالة المعادن الثقيلة كالغضار المعدني والبيريت والزيوليت، وحققت نتائج جيدةً وأيضاً استخدمت الفوسفات الخام في إزالة الرصاص والنحاس، من الأطوار المائية التي توجد فيها وحققت نتائج عاليةً في الإزالة.

الفوسفات الخام

إن الفوسفات الخام هي مادة طبيعية تتكون أساساً من فوسفات ثلاثية الكالسيوم، ومن أهم أنواعها فوسفات من أصل رسوبي- فوسفات من أصل ناري »أباتيت« فوسفات الجوانو»مخلفات الطيور البحرية فوق الصخور الكلسية« .

توجد الفوسفات الخام في مناطق مختلفة من العالم، وتحتل سورية المرتبة الثالثة عالمياً، وتتواجد بمناطق متعددة من الجمهورية العربية السورية منها السلسلة التدمرية ومنطقة الحماد والمنطقة الساحلية.

تملك الفوسفات الخام القدرة على إزالة الكثير من العناصر الثقيلة، مثل: »الرصاص، النحاس، الكادميوم، الزرنيخ» في مجال واسع من درجات PH حيث أجريت دراسات كثيرة حول ذلك، استخدمت فيها الفوسفات الخام من أماكن مختلفة من العالم بنجاح وكفاءة عالية، وحددت الشروط المثلى لتنقية المياه من تلك المعادن، باستخدام الفوسفات الخام .

ولهذا الغرض، ومن أجل هذه الدراسة، درست تغيرات معامل توزع النحاس والرصاص، ونسبة إزالتهما في منظومة ذات طورين سائل»مياه حاوية رصاص –نحاس« صُلب» الفوسفات الخام السورية«.

تم إجراء هذا البحث في مخابر المعهد العالي لبحوث البيئة والمعهد العالي للبحوث البحرية، وكلية العلوم.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها خلال البحث تبين الآتي:

– تعد الطريقة المقترحة ناجحةً لإزالة الرصاص والنحاس من المحاليل المائية وتعتبر حلاً بيئياً آمناً للمشكلة

وجود الرصاص والنحاس في الصرف الصناعي

–إن عملية إزالة الرصاص والنحاس من المحاليل المائية بوساطة الفوسفات الخام السورية تعكس ظاهرتين هما: الترسيب والامتزاز.

–إن الزيادة في تركيز الكالسيوم تؤدي إلى انخفاض معامل التوزع.

– إن الفوسفات الخام السورية تنحل بشكل صغير في الأوساط شديدة القلوية

التوصيات :

نرى من خلال النتائج السابقة أنه يمكن اقتراح الفوسفات الخام السورية كحل بيئي آمن لتنقية الأطوار المائية من الرصاص والنحاس وذلك بعد ضبط المعاملات التشغيلية.

الخضوع «بإيجابية»!

تسيطر على البحوث والدراسات التي تعنى بالصحة عامة «الجسدية، النفسية» نصائح مشتركة حول أساليب «بسيطة» يومية يمكن للمريض أو غير المريض القيام بها لتحسين حياته. ما يختصر بالطاقة الإيجابية والطاقة السلبية، ورواده أصحاب نظرية علم النفس الإيجابي الذي بدأ بالظهور أواخر التسعينات. وتنطلق هذه النظرية من كون الانسان في العادة يرمي إلى إطلاق طاقته السلبية أو التعامل بسلبية مع الآخرين ومحيطه، استناداً على التحليل النفسي الفرويدي ومن أيدها، التي تقول: إن الإنسان كائن غرائزي مع الوقت يكتسب العادات الحسنة وفقط في حالات معينة ولكن في الأغلب نحن غرائزيون ولهذه تتنازع في داخلنا عدة أنوات.

■ مروى صعب

فإذا كنا نريد تقوية الطاقة الإيجابية وإضعاف الطاقة السلبية، علينا بالابتسامة الدائمة للمحيطين بنا، عدم التعبير عن السخط المحيط بنا بطريقة سيئة أو سلبية، ممارسة الرياضة «غير المتوفرة إلّا في صالات خاصة»، اتباع نظام غذائي صحي يقوم على تقليل الدهون، ممارسة اليوغا، ممارسة أية من المهارات الخاصة «العزف على آلة موسيقّية، النحت، السباحة...»، الانفتاح على الآخرين، التعبير عن الذات «عبر التعبير عن افكارنا، مشاعرنا، المنا، أو حاجاتنا الذاتية»، ومساندة الآخرين. أمّا الطاقة السلبية فهي التخفيف من الضغط اليومي، العصبية، التخفيف من الكبت «البعض يعني به الاجتماعي والبعض يعني به الجنسي»، ومجابهة الحياة بفرح وكأن اليوم الجديد لن يتأثر بما سبقه. ويختلف أصحاب علم النفس الإيجابي في تصنيفهم له، فمنهم من يربطه بقدرة الإنسان على تخطي صعابه، ومنهم من يربطه بقدرة المجتمع على تخطي صعابه.

اللافت أنه على الرغم من بعض الإيجابي في هذا الخط في علم النفس، الذي اراد ان يعطي لعلم النفس أبعاداً أكثر من البعد المرضي. انه كان نتيجة انسداد في أفق إيجاد الحلول للمجتمعات وللأفراد، في الاغتراب الذي يواجهونه في المجتمع. بعد الوعود التي قدمها النظام الرأسمالي بحياة زهيدة خالية من الاضطرابات، اصطدم بعدم القدرة على حل معضلة ملايين البشر المتوافدة الى العيادات النفسية، أو التي تتناول أدوية عصبية «باستشارة الطبيب أو من دونها». – حيث ينفق الأمريكيون على أدوية الأعصاب أكثر من ضعف ما ينفقه العالم بحسب دراسة تمت مؤخراً من خبراء أمركييين. – فقد وعدهم بملكيتهم الخاصة وفرديتهم، وحريتهم الفردية «التي تختلف عن «قمع» الدول الاشتراكية»، وعزز عندهم فكرة «الجنس الاقوى». هذا ان لم نأخذ بالحسبان الملايين أيضاً الذين يتعاطون المخدرات «مباشرة أو عبر الأدوية». كل هذا لم يستطع إبعادهم عن الاغتراب، لكون الرأسمالية ببنيتها تقوم على الفرد وليس المجتمع، والأوهام وليس الواقع.

ولكون الرأسمالية، حتى أثناء انهزامها، قادرةً على المراوغة، خاصةً أنها خلال عقود سيطرتها تحكمت بمدى تطور وعي الأفراد والجماعات. ترسباتها في إيجاد حلول ليبرالية في مضمونها، و«انسانية مسطحة» في طرحها، قد تتردد إلى سنين ما بعد الانهيار.

ما يتمثل بخط علم النفس الإيجابي الذي يرى من هذا الخط، أولاً: أن الإنسان سيئ بطبيعته، ولا يكتسب العادات من مجتمعه ومحيطه، وثانياً عبر إيهام الإنسان أنه بالعادات اليومية لأي إنسان منفصلة عن الوضع السياسي الذي يعيش ضمنه، وانه بإمكاننا تغيير وضعنا من خلال تغيير عاداتنا اليومية، لا من خلال تغيير وضعنا السياسي. يتمثل هذا بطريقة صارخة في اليوغا التي تدعو إلى حل المشاكل «النفسية باغلبها – الضغط، القلق، الأرق...» عبر تصفية الذهن منها وليس عبر حل السبب الذي أدى إليها أصلاً.

ولكن تقع هذه الدراسات جميعها بمشكلتين، الأولـى: أنـها لا تستطيع إيجـاد تفسير الفروقات في الإصابة بالقلق أو الكآبة، أو نسبة عوارض المرض مثلاً بين الأفراد، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي فالسياسي والاقتصادي لهم. والثانية: هي اضطرارها مكرهةً إلى اللجوء إلى إنتاجات الشيوعيين عامةً والسوفييت خاصةً لأن أبحاثهم استطاعت تفسير الحياة ومكوناتها مجتمعةً.

وبينما لم ترتح منطقتنا من الاضطرابات السياسية – بفروقات طبعاً – التي أنتجت العديد من الاضطرابات الجسدية والنفسية والعقلية، ومع انهيار الرأسمالية، العالم الجديد، يجب أن يحمل معه حلولاً للنظام القديم إن أردنا الحياة للبشرية.

أخبار العلم

مساحات غير متوقعة من «المناطق الميتة» في المحيطات

اكتشف مجموعة من العلماء، بقيادة معهد سميثسونيان للبحوث الاستوائية، مناطق ميتةً في مواقع غير متوقعة: منطقة البحر الكاريبي، والمناطق المدارية.

تتميز المناطق الميتة بأنها مواقع منخفضة الأوكسيجين في المحيط، حيث يمكن أن نجد أعداداً قليلةً من الأحياء البحرية، وذلك بسبب التلوث البشري.

وحتى الآن، كان يُعتقد أنّ المناطق الميتةَ تسيطر على معظم المناطق المعتدلة على سطح الأرض، ولكن تكشف الدراسة الجديدة عن وجود عدد أكبر من المناطق الميتة في المحيط، مما كنا نتخيل.

تغير الدراسة أيضاً نظرتنا إلى التهديدات الرئيسة للشعب المرجانية، حيث كان ارتفاع درجات حرارة المحيطات، وزيادة حموضتها، يشغل اهتمام العلماء بالكامل.

ولكن الآن، يجب على العلماء اعتبار المناطق الميتة من عناصر التهديد الرئيسة، ولحسن الحظ يمكن السيطرة على تلك المناطق بسهولة نسبياً، على عكس التحكم بقضية ارتفاع حرارة المحيطات ودرجة حموضتها.

الأسبيرين يضاعف خطر الإصابة بنوبات قلبية!

أشار الخبراء إلى أن تناول آلاف الأشخاص للأسبرين، بغاية تمييع الدم ووقف السكتات الدماغية، قد يضاعف من خطر الإصابة بنوبات قلبية.

ووجدت دراسة أجريت على 30 ألف مريض، أنّ المشاركين المصابين بالرجفان الأذيني، وهي حالة تسبب عدم انتظام معدل ضربات القلب، يزيد لديهم الخطر في حال تناولوا الأسبيرين.

وفحص الباحثون من جامعة ساوثامبتون، وجامعة ماستريخت في هولندا، السجلات الصحية للأشخاص الذين يتناولون الوارفارين أو الأسبيرين أو الأنواع الجديدة من الحبوب لمنع السكتة الدماغية.

وتوصل الباحثون إلى أن المرضى الذين يتناولون الأسبيرين، كان من المرجح إصابتهم بنوبة قلبية أكثر بمرتين من الذين يتناولون الوارفارين، وهو مضاد التخثر «تجلط الدم»، من فئة مضادات فيتامين ك VKA.

وقال رئيس الدراسة الدكتور، ليو ستولك، من جامعة ماستريخت: كان العلاج المضاد للتخثر من فئة مضادات فيتامين ك، عن طريق الفم، حجر الزاوية للوقاية من السكتة الدماغية لدى المرضى، الذين يعانون من الرجفان الأذيني لعقود، وتابع ستولك قائلاً: سجلنا زيادةً في خطر النوبات القلبية بين مستخدمي الأسبيرين الحاليين والسابقين، بالمقارنة مع مستخدمي مضاد التخثر VKA.

أكبر شمس اصطناعية في العالم

طور العلماء الألمان جهازاً جديداً وصفوه بأنه أكبر شمس اصطناعية في العالم، يمكن أن يساعد في تسليط الضوء على طرق جديدة لإنتاج وقود صديق للبيئة.

ويستخدم الجهاز العملاق الذي يضم 149 مصباحاً ضوئياً، ويُعرف رسمياً باسم Synlight، مصابيح الزينون ذات الأقواس الصغيرة، الموجودة عادةً في دور السينما، لمحاكاة أشعة الشمس الطبيعية، وذلك في مركز جوليتش على بعد 30 كم تقريباً غربي مدينة كولونيا.

وعندما يتم تدوير المصابيح كلها لتركيز الضوء على بقعة واحدة «20*20 سم»، سيكون العلماء في مركز الفضاء الألماني «DLR»، قادرين على إنتاج ما يعادل 10 آلاف ضعف كمية الإشعاع الشمسي، من خلال توليد درجات حرارة أكثر 3 مرات من درجة حرارة فرن الصهر.

وقال بيرنهارد هوفشميدت، مدير البحوث الشمسية في مركز :DLR إن خلق مثل هذه الظروف، مع درجات حرارة تصل إلى 3 آلاف درجة مئوية، يعد المفتاح الحقيقي لاختبار طرق جديدة لصنع الهيدروجين.

ويعتبر الكثيرون: أن الهيدروجين هو وقود المستقبل، لأنه لا ينتج انبعاثات الكربون عند حرقه، وهذا يعني الحد من الاحتباس الحراري العالمي.

ويعد الهيدروجين العنصر الأكثر شيوعاً في الكون، ولكنه نادر الوجود على الأرض، لذا توجد طريقة واحدة لتصنيعه، عبر استخلاصه من بخار الماء، من خلال تسخير حرارة الشمس لإنتاج البخار الذي يشغل التوربينات ويولد الكهرباء.

وهم الانتصار السعودي في اليمن!؟

السيطرة على الحديدة ثم على صنعاء، ثم على الحديدة مرةً أخرى، هي أهداف «التحالف العربي» بقيادة السعودية في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، لكن النتيجة واحدة، لا تغيير على موازين القوى في الساحة اليمنية عسكرياً، على الرغم من الزخم العسكري السعودي- الإماراتي الواصل إلى حد الاستنزاف، فيما تزداد اليمن معاناة طالما استمرت المعارك بهذا الشكل...

■ وائل سعد

الإصرار السعودي وإلى جانبه الإماراتي لتحقيق انتصار عسكري وازن على إحدى الجبهات، ليس من باب الاعتقاد بإمكانية قلب موازين القوى في اليمن إلى غير رجعة، من وجهة نظر السعودية والإمارات، فما الذي يدفع هذه الأطراف إلى تكرار تجارب فاشلة، بهذا الزخم الكبير من المقاتلين والسلاح؟

أعلنت حركة «أنصار الله» عن استعدادها للجلوس مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي من أجل معالجة أزمة رواتب موظفي الدولة المتوقفة منذ 6 أشهر

مطالب الحد الأدنى!

تسعى السعودية والإمارات على الأقل لتلميع صورة «التحالف العربي» عسكرياً، في ظل دخول المعارك إلى المناطق الجنوبية في المملكة السعودية، في جيزان ونجران، وظهور «الصواريخ الباليستية اليمنية» وتحولها إلى خبر دائم في وسائل الإعلام.

من جهة أخرى، فإن فرضية رضوخ الأطراف اليمنية لمنطق الحل السياسي، والتي من الممكن أن تقترب أكثر في هذه المرحلة، التي تشهد المراحل الأخيرة من الأزمة السورية والعراقية بمعناها العسكري الكبير، هذه الفرضية تحتم على هذه الأطراف الوصول إلى طاولة المفاوضات، بمظهر المنافس أو القادر على القول والفعل، بعكس ما نراه اليوم بعد عمليتي صنعاء والحديدة، ما دفع «التحالف العربي»، مجدداً لمحاولة السيطرة على ميناء الحديدة.

في هذا السياق، أكد المتحدث باسم «التحالف العربي»، أحمد العسيري: البدء بعملية تأهيل ميناء المخا ليكون مرادفاً لميناء الحديدة، لاستقبال المعونات الغذائية والطبية، وذكر العسيري: إن ميناء الحديدة، الذي تسيطر عليه حركة «أنصار الله»، سيشهد تنفيذ عملية عسكرية خاصة، ما لم تتم إدارته من قبل الأمم المتحدة والمراقبين.

هنا يحاول العسيري أن يلقي باللائمة على الأمم المتحدة، في حال انقطاع المساعدات الإنسانية من الوصول، في ظل أوضاع مأساوية يعشيها الشعب اليمني، فيطمئن من جهة بإعادة تأهيل ميناء المخا، ويجهز من جهة أخرى لعملية عسكرية يبدو أنها كبيرةٌ للسيطرة على ميناء الحديدة، الذي قد يضع السعودية في موقف أشد حرجاً، فيما يخص قضية الأزمة الإنسانية في اليمن، فيما لو طال أمد العمليات العسكرية في تلك المنطقة.

حوار من بوابة الرواتب!

في الجانب السياسي الموازي للوضع العسكري المحتدم، أعلنت حركة «أنصار الله»، عن استعدادها للجلوس مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، من أجل معالجة أزمة رواتب موظفي الدولة، المتوقفة منذ 6 أشهر، وتسببت هذه الأزمة في تفاقم الأوضاع الإنسانية نتيجة توقف رواتب ما يقارب مليون و200 ألف موظف يمني.

ومن المرجح أن تلقى المبادرة التي أطلقتها الجماعة يوم الخميس 23/ آذار، رداً من قبل حكومة هادي، وتبدو هذه المبادرة بوابةً لإعادة الحديث بين الأطراف اليمنية، ومن الممكن أن تتحول إلى بادرة دافعة للحل السياسي، فيما لو استطاعت الأطراف اليمنية استثمارها بالشكل الأمثل.

قتال الموصل: هل ينقلب على التحالف؟

في الوقت الذي تشتد فيه المعارك في الجزء الغربي من مدينة الموصل، تزداد الأخبار الواردة عن سقوط أعداد كبيرة من المدنيين بضربات لـ«التحالف الدولي» تستهدف أماكن تواجد مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي، وهو ما تؤكده وسائل إعلام ومنظمات حقوقية مختلفة...

■ مالك موصللي

تبعث الأخبار القادمة من العراق – فيما يخص تقدمات الجيش العراقي– على التفاؤل، واقتراب انتهاء معركة تحرير الموصل، وتؤكد قيادات الجيش العراقي على مراعاة تواجد المدنيين وتحييدهم قدر الإمكان عن مناطق الاشتباك، لكن ما بدا خلال الأسابيع الماضية، هو: أن طائرات «التحالف الدولي» تريد إنهاء معركة الجزء الأكبر من معركة الموصل بأي ثمن، حتى لو كان على حساب المدنيين.

أحداث متكررة!

نقلت وكالة «الأناضول» التركية في 21/ آذار سقوط عشرات المدنيين بين قتيل وجريح، بغارة جوية للتحالف الدولي استهدفت سيارةً لـ«داعش» في مدينة الموصل العراقية، وأكد رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة نينوى، غزوان حامد الداودي، في حديث للوكالة التركية: استهداف طائرة حربية تابعة للتحالف مركبةً مفخخةً كان يقودها انتحاري مما أدى إلى تدمير عدد من المنازل القريبة المكتظة بالسكان، وسقوط 30 مدنياً ضحايا، بينهم أطفال ونساء.

وقبل ذلك، صرحت مصادر عسكرية: بسقوط حوالي 200 مدني في 17/ آذار الحالي، بمنطقة الموصل الجديدة، جراء الضربات الجوية الأمريكية، وهو ما أكده عضو مجلس محافظ نينوى، حسام الدين العبار، في حديثٍ لوكالات أنباء.

ولم يعلن التحالف الدولي حتى الآن، عن أية تفاصيل بشأن الضربات الجوية في حي الموصل الجديدة، في الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات المطالبة بضرورة تبني التحالف الغربي جميع الإجراءات اللازمة للحد من وقوع المدنيين تحت القصف.

استحواذ النصر

في هذا السياق، يبدو التحالف الدولي بقيادة واشنطن مصراً على استحواذ الانتصار، وتصدير صورة المحارب الوحيد للإرهاب في العراق، والقادر على إنجاز المهمة رغم تعقيدها، والنتائج المدرجة أعلاه، إضافةً إلى تقارير الأمم المتحدة عن الحالة الإنسانية للنازحين من مناطق النزاع، والتي صرح بشأنها برونو غيدو، ممثل مفوضية اللاجئين في العراق قائلاً: إن «الأسوأ لم يأت بعد.. لأن وجود 400 ألف شخص محاصرين في الحي القديم في حالة الذعر والبؤس قد يؤدي حتماً إلى تفجر الوضع في مكان ما، وفي وقت ما، لنجد أنفسنا أمام تدفق جديد للنازحين على نطاق هائل».

هذا السلوك من قبل التحالف الدولي، يمكن اعتباره تعنتاً اتجاه مسألة تشكيل جبهة إقليمية ودولية منسقة، للعمل في سورية والعراق وغيرها ضد الإرهاب، لأن ذريعة استخدام «داعش» للمدنيين كدروع بشرية، وبالتالي إمكانية سقوط المدنيين، تقتضي تنسيقاً عالياً، وعمليات دقيقةً تحديداً فيما يخص عمليات القصف الجوي وهو ما تتجاهله طائرات التحالف، وإن كان الانتصار قريباً فعلاً بأيدي الجيش العراقي أولاً، إلا أن سقوط المدنيين في الموصل وتكشّف الحقائق فيما بعد، قد يحول جزءاً من مما تعتقده واشنطن إنجازاً، إلى نقمة جديدة على سياسات واشنطن في المنطقة.

الديب لـ«قاسيون»:

ما أعطيَ للمصارف يساوي 6 أضعاف السلسلة!

تعود التحركات الشعبية اللبنانية للتظاهر مجدداً، في ظل ما تتخذه السلطة السياسية من إجراءات مجحفة بحق السواد الأعظم من الشعب اللبناني. حيث شهد الأسبوع الفائت احتجاجات عدةً، نظَّم الحزب الشيوعي اللبناني عدداً منها، وشارك بكثافة في أخرى.

رفض الضرائب على العموم هو مطلب شعبوي تسعى إلى رفعه بعض القوى التي ليس لديها هوية سياسية وطبقية واضحة ومحددة

■ مراسل قاسيون

وفي حديث لـ«قاسيون»، وصف عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني، ومسؤول العلاقات الخارجية الرفيق عمر الديب، بعض المطالبات بـ«رفض الضرائب على العموم» بأنها «مطالب شعبوية تسعى إلى رفعها بعض القوى التي ليس لديها هوية سياسية وطبقية واضحة ومحددة، وبشكل خاص، تطرح القوى التي تسمى بجمعيات ومنظمات أهلية خطاباً يقول: إننا نريد سلسلة الرتب والرواتب، وتصحيح الأجور، ولا نريد ضرائب. نحن في الحزب الشيوعي اللبناني نظمنا يوم أمس مظاهرتنا الخاصة، وكانت مظاهرةً شارك فيها بحدود 4000 إلى 5000 مشارك، وكان خطابنا فيها واضحاً، فنحن نريد الضرائب، ومطلبنا هو الضرائب، ولكن يصبح السؤال: أي نوع من الضرائب؟ ومن تطال هذه الضرائب؟ نحن رفضنا كل الضرائب غير المباشرة المطروحة اليوم من الحكومة. ورفعنا شعار الضرائب على الرساميل الكبيرة، والمتركزة بشكل أساسي في المصارف، وبالودائع الكبيرة الموجودة، التي تدفع ضريبة 5% فقط على الفوائد، في الوقت الذي يدفع فيه المواطن العادي 10% على الاستهلاك، والموظف يدفع 15% ضريبة الدخل، بينما الأموال المجمدة في المصارف تدفع 5%، وكان مطلبنا رفعها إلى 30% لأنها أموال غير منتجة، وهي عبارة عن ريوع فقط، ولا تؤمن فرص عمل للناس بتجميدها».

وأضاف ديب: «قام مصرف لبنان عندنا بهندسات مالية على طريقة الهندسات المالية التي جرت في الدول الغربية، إذ حوّل 5,5 مليار دولار بقرار إداري كتمويل للمصارف، وهذا منذ شهرين فقط. أما زيادة الأجور التي يجري الحديث عنها الآن فتكلف 800 مليون دولار. هذا يعني أن الدعم الذي قُدِّم للمصارف قادر على تمويل سلسلة الرتب والرواتب ست مرات، وعلى تمويل التغطية الصحية الشاملة للبنانيين جميعهم ثلاث مرات. لذلك، كان خطابنا بأنه يجب فرض ضريبة عالية جداً على هذه المصارف، وبالنسبة لنا ليس من الصحيح أن يجري ذلك بالأصل، لكن بما أنها جرت، بات يجب ملاحقة المصارف وتدفيعها جزءاً من هذه الهندسات المالية».

وتابع ديب: «رفعنا أيضاً مطلب فرض ضرائب تصاعدية على أرباح الشركات. والنقطة الأخيرة هي الأملاك البحرية، إذ أنه يوجد بضعة متنفذين يسيطرون على الشط اللبناني كله، منذ عقود إلى الآن، ولا يقومون بدفع أية رسوم، هذه كلها أملاك مخالفة، ومطلبنا هو إزالة المخالفات، وتدفيع هؤلاء المتنفذين رسوم مخالفة عن الفترة الماضية كلها. وفي حساباتنا، فإن هذه الضرائب لا تغطي تصحيح الأجور فحسب، بل تغطي عجز الموازنة كله، وهذا ما طرحناه في تظاهرتنا يوم أمس «18 آذار»، وهو ما نحاول أن نطرحه في تظاهرة اليوم «19 آذار» الكبيرة التي يوجد فيها تنوع سياسي واجتماعي كبير جداً».

وحول موقف الحزب من الانتخابات، وإذا ما كان يرى أن قانون الانتخابات النسبي على أساس الدائرة الواحدة هو المدخل الوحيد لتنفيذ الإصلاحات في لبنان، قال ديب: «بالنسبة لنا، فإن المدخل الحقيقي للتغيير هو بناء موازين قوى شعبية، ترفع هذه المطالب وهذه الشعارات على المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ومنها بشكل أساسي مسألة الرواتب والأجور والضرائب، أي توزيع الثروة في المجتمع، وقانون الانتخابات هو أحد مداخل التغيير، الذي يسمح لهذه القوى أن تقوم بخرق ما، في تكوين السلطة السياسية الموجودة في لبنان، لكننا نرى أن ذلك يأتي كترجمة لهذه الموازين وهذا الصراع الاجتماعي، وليس هو ما يخلق الموازين، وطبعاً نحن نناضل من أجل القانون النسبي على أساس الدائرة الواحدة، لأن الانتخابات على أساس النظام الأكثري والتقسيمات الإدارية الموجودة لدينا في لبنان، هي تكريس لبضعة أحزاب لها امتداد مذهبي وطائفي، لتعاود تكريس سيطرتها على هذا النظام، وهذه الأحزاب جميعها في المضمون الاجتماعي والطبقي لها هي من يفرض علينا هذه الموازنة، التي تريد أن تسحب الأموال من الطبقات الدنيا إلى الطبقات العليا. لكن نظرتنا ورؤيتنا للموازنة بأنه يجب أن تكون وظيفتها العكس: أي ضخ الثروة من فوق إلى تحت، بمعنى إعادة توزيع الثروة لمصلحة الشعب اللبناني».

الصورة عالمياً

• في إطار سعيها لإنهاء الصراع المسلح، أعلنت وزارة الخارجية الروسية: أنها وجهت دعوةً إلى واشنطن للمشاركة في مشاورات حول أفغانستان في 14/ نيسان المقبل، نافيةً توجيه دعوة إلى حركة «طالبان».

• أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، ووزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون يوم الأحد 19/آذار، استعدادهما للعمل معاً من أجل تقارب بلديهما، وذلك خلال الزيارة الأولى لتيلرسون إلى بكين.

• أشاد الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير بالاتفاق النووي مع إيران، وكتب في رسالة إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني «بعد إبرام اتفاق فيينا وتنفيذه، بدأنا فصلاً جديداً في تعاوننا».

• تعتزم روسيا إبرام عقود مع الهند العام الجاري لتزويدها بـ48 مروحية من طراز «مي 17 ب 5»، و4 فرقاطات، بحسب ما أعلنته شركة «روستيخ» الروسية الحكومية الأربعاء الماضي 22/آذار.

• اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في محاضرة ألقاها في أكاديمية هيئة الأركان الروسية العامة: أن الاتحاد الأوروبي بات يفقد جوهره في الآونة الأخيرة، وأصبح يخدم مصالح أطراف أخرى.

• بدأت في طوكيو الأسبوع الماضي محادثات بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ونظيره الياباني فوميو كيشيدا، محورها جزر الكوريل، وتتناول مجمل القضايا الإقليمية والعلاقات الثنائية بين البلدين.

زمن الانتصار الأمريكي ولى:

رغم أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة، يشيران إلى أشياء أكثر من الغضب الشعبي، كرهاب الأجانب والتوتّر الثقافي، فإنّها علامة على بداية نهاية الليبرالية الجديدة وعلى ظهور رؤية رأسمالية منافسة.

■ بقلم: نيكول آشوف
تعريب: عروة درويش

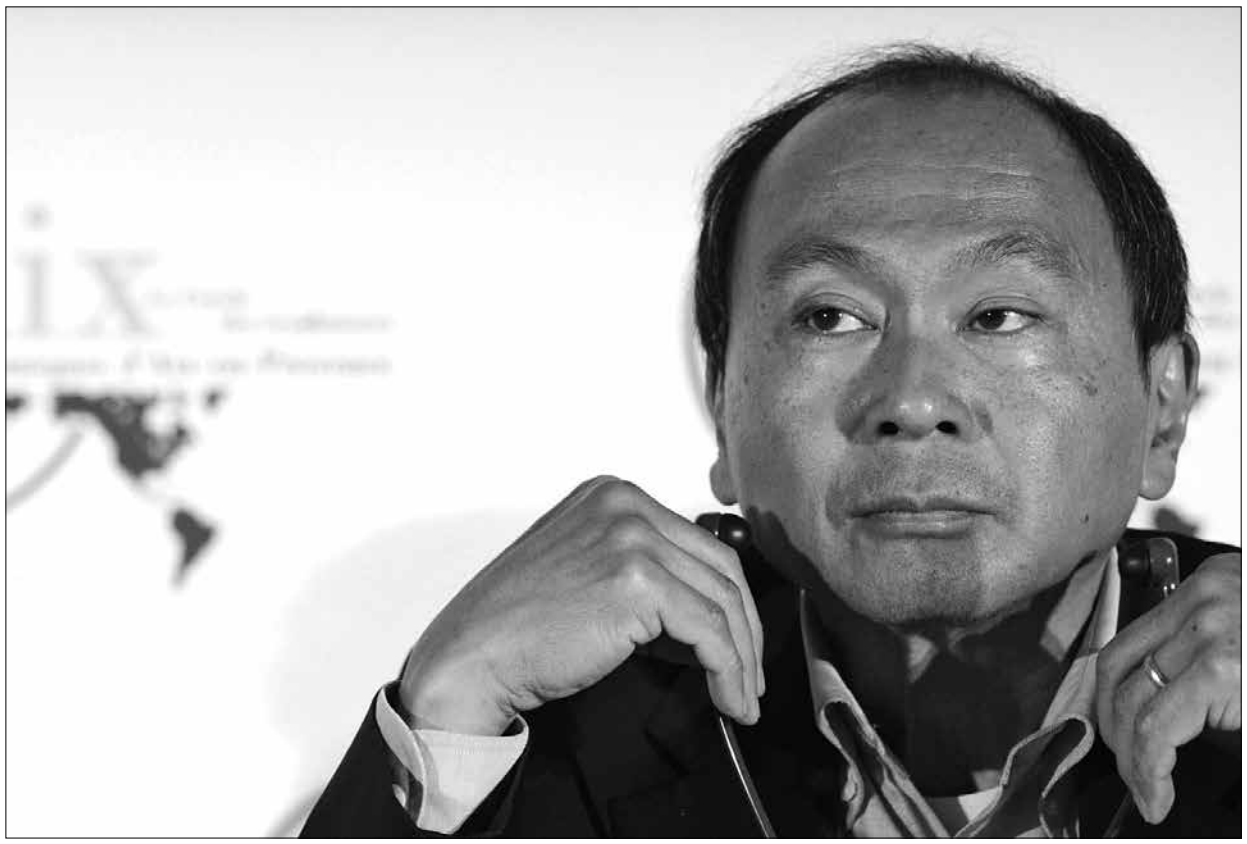

ترفض هذه الرؤية- في أدبياتها على الأقل- عاملين مركزيين في تأسيس الرأسمالية العالمية المعاصرة: بنية التجارة العالمية التي تعمل من خلال مؤسسات مثل «نافتا- اتفاقية التجارة الحرّة في شمال أمريكا»، والتحالفات بين الدول والتي تدعم الأهداف والرؤى الأمريكية الجيوسياسية لعقود طويلة.

حقبة الهيمنة قد انتهت

لا يعني انحسار الليبرالية الجديدة بالتأكيد انحسار الرأسمالية، فما الذي يعنيه القول: إنّ النيوليبرالية قد تخطّت فترة صلاحيتها؟ بعد كلّ شيء، ليست الليبرالية الجديدة مجرّد مجموعة من السياسات التي يمكن التوقّف عن ممارستها، واستبدالها بشيء آخر، فقد أنجبت اقتصاداً عالمياً معقّداً لن يتغيّر بين عشيّة وضحاها. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الليبرالية الجديدة هي أيضاً: مجموعة شاملة من الأفكار الموجهة، التي تمتدّ إلى جميع مناحي الحياة. ولا تزال أخلاقياتها الأساسية، في الإيمان بالمشروعات الخاصّة، وجعل الفردية أوليةً، متينة.

لكنّ ترامب، خطابياً على الأقل، قام بتحقير ركنين أساسيين للهيمنة الأمريكية: مؤسسات واتفاقيات «التجارة الحرّة» القائمة، والتحالفات التي تدعم الزعامة الرأسمالية الأمريكية. خلق هذا أزمةً شرعيةً عميقةً في الأفكار السائدة التي تقود الرأسمالية العالمية. الآن، إن كان ترامب يهمّ بتدمير هذه المبادئ، فهو أمرٌ يحتاج إلى نظر. تبدو حكومته في هذه اللحظة غارقة في مستنقع: توجّه القاعدة الإرثية فريقه الانتقالي واختيارات حكومته، بحيث إنّها وفي معظم أجزائها تلائم بشكل مريح أيّة إدارة من الجمهوريين.

إضافةً إلى ذلك، تفتقد خارطة الطريق التي وضعها ترامب- مثل: خطّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لإجراء إصلاحات في البنية التحتية بقيمة ترليون دولار، أو إعادة كتابة بنود «نافتا» لفرض 35% كتعرفة جمركية على البضائع التي تصدرها شركات أمريكية، تعمل في المكسيك إلى الولايات المتحدة- إلى معقولية حتمية، نظراً لتركيبة الكونغرس، وللتكامل العملي العميق، بين سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

ومع ذلك، فإنّ هذه الرؤية المنافسة تملك نظرية الطريق الثالثة، الملتزمة بما اجتمع عليه الحزبان لمدّة ثلاثين عام.

قال فرانسيس فوكوياما بشكل صريح في مقال لاحق للانتخابات: «يمثّل انتصار ترامب المدهش على هيلاري كلينتون نقطة تحوّل ليس في السياسة الأمريكية وحسب، بل في النظام العالمي بأكمله». وفوكوياما هو صاحب التسمية الشهيرة «نهاية التاريخ» التي أطلقت على سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي- وهي العبارة التلطيفية التي تشير إلى انتصار الرأسمالية العالمية على طريقة الليبراليين، أثناء نواحهم على العقود الثلاثة الماضية، قد انخرطوا بتفكير آمال خاص بهم. إنّ عناصر الثنائية الحزبية التي أدّت للهيمنة- العولمة والتحالفات الدولية- والتي دعمت «القرن الأمريكي» هي نفسها التي أنتجت التناقضات التي تفسّر فوز ترامب.

خلافاً للمفاهيم الخاطئة لأصحاب الطريق الثالث.. كانت كلينتون لتجعل الأمور أسوأ من ترامب أيضاً

العولمة وسخطها!

لننظر إلى بنية التجارة العالمية. اجتمعت الطبقة الثريّة في الثلاثين عاماً الماضية على أنّ إنقاص العوائق في وجه التجارة والإنتاج ورأس المال هي أمور أساسية في الحرية والازدهار. يتمّ إنكار العولمة اليوم من أناس محترمين من أصحابها، وهم لا يقتصرون على البابا. أصرّ رئيس الوزراء الكندي، جستن توردو، مؤخراً على أنّ: «ما نواجهه الآن- بخصوص نمو الشعبوية والروايات المثيرة للخوف، والاختلاف حول العالم- يدور حول حقيقة أنّ العولمة لا تبدو ناجحةً بالنسبة للطبقة الوسطى، وبالنسبة للناس العاديين».

حلّت حكومة الولايات المتحدة أزماتها على ظهور العمّال: فقد ساعدت على التصرّف بحرية في إعادة هيكلة عملياتها، وطرد العمّال، والمطالبة بالتنازلات النقابية. لقد ألغت الضوابط المالية، وفتحت سبل التربّح كافةً. لقد شحذت عجلاتها عبر العسكرة والإنفاق على الديون.

البنية التجارية والمالية العالمية، التي ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات، ضمنت إمكانية حصولك على جهاز «آي فون» في الموعد المحدد في الميلاد، لكنّها كانت بمثابة مهدّة دمرت الاقتصاد ومجتمعات الطبقة العاملة. وباتت فوضى العملة والديون المتصاعدة، والتجريد من التصنيع، والدمار البيئي، والاستغلال، ونزع الملكية، هي القاعدة في نظام العالم الليبرالي الذي ينتحبون عليه الآن.

الرأسمالية هي مولّد أزمات ماهرة بالتأكيد.. التناقضات موجودة في الحمض الصبغي لنظامنا الربحي.. وقد ساعدت الأزمات النظام على النجاة والتأقلم لقرون

تجلّت هذه التناقضات في عشرات الأزمات المالية في التسعينيات، والألفية الثانية في بلدان مثل: الأرجنتين والمكسيك وروسيا وكوريا الجنوبية. جلب عام 2008 أزمة قزّمت الأزمات السابقة من حيث حجمها ونطاق تأثيرها، حيث ضربت العالم بأكمله، وجرّت أوروبا إلى مستنقعها عام 2010، وأدّت إلى رفع أسعار الغذاء العالمية بشكل كبير.

ورغم أنّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، والمؤسسات التي خلقاها، قد أبقت الأمور سائرةً، وأخمدتا الحرائق، وأصرّتا على أنّ العراقيل قد تمّ حلها، فإنّ الحقائق تتحدّث عن نفسها.

إنّ مشاركة القوى العاملة في الولايات المتحدة متدنيّة، وباتت «العولمة» هي العدو رقم واحد. شهدت العقود القليلة الماضية تلكؤاً حقيقياً في الأجور ثمّ انخفضت بالنسبة لمعظم العمّال. كان على العائلات أن تعمل بجهد أكبر ووقت أطول للبقاء في مكانها، ولم يستطع الكثيرون أن يتدبروا أمرهم. الوظائف الجيدة- ذات الساعات الإنسانية، والأجور المعقولة، والمنافع- نادرة، والقلق من الاقتصاد دائم. يحقق الأثرياء المكاسب- مدعومين بتخفيضات الضرائب، وإعانات الشركات، وعمليات إنقاذ المصارف- بينما يبقى الفقراء والعمّال على الهامش. كما قال رايك: «قد تكون المؤشرات الاقتصادية الأخيرة عاليةً، لكنّ هذه المؤشرات لا تعكس حالة عدم الأمان الذي يستمرّ غالبية الأمريكيين بالشعور بها، ولا التعسّف الجلي والظلم اللذين يختبرانهما».

لننظر إلى اتفاقيّة تجارة «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ»- والتي يصفها باربر بدقّة بأنّها: «صرح جيوسياسي ضخم، فضلاً عن كونه

نهاية «نهاية التاريخ»..!

اتفاق تجارة». رأى المدافعون عن الاتفاقية بأنّها طريقة لحماية النظام الذي بنوه منذ الثمانينيات- نظام تجارة عالمي لرأس المال، ولكنّه يعمل بشدّة أيضاً لمصالح حماية الدول الثريّة والشركات العابرة للحدود.

عنت حماية النظام إبقاء الصين خارج الصفقة، وبالتالي الحدّ من إمكاناتها التنافسية المدمرة. لكنّ جوقة أصوات متزايدة لم تعد تريد حماية النظام بعد الآن. في نهاية الأمر، لم يدمّر ترامب الاتفاقيّة. عكست معارضته للاتفاقية المشاعر الساحقة المتجذرة في الغضب الشعبي على تكاليف وفوائد العولمة.

الآن، بعد أن أصبحت الاتفاقية ميتة بشكل عملي، تدفع الصين باتجاه اتفاقيتها الإقليمية الخاصّة بها- الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة- وتهتمّ بها بلدانٌ مثل اليابان وروسيا. ولنوضّح الأمر بلطف: إنه احتمال مرعب بالنسبة لأبطال نظام العالم الليبرالي.

القبضة الحديدية في القفّاز المخملي

تأتي مسألة الصين بالنصف الآخر من شطيرة هيمنة الولايات المتحدة، التي تتذكرها الطبقة الثريّة بكل فخر: التحالف الذي دعّم نظام الأموال والتجارة العالمي. إنّها تمثّل القبضة الحديدية في القفّاز المخملي- المؤسسات والترتيبات التي تنسجم مع الرؤية والأهداف الأمريكية، سواء عن طيب خاطر أو بالقوّة.

مثل جميع مشاريع الهيمنة، لطالما اعتمدت أمريكا على كلا عنصري الطواعية والإكراه كليهما. مزجت حكومة الولايات المتحدة هذين العنصرين بمهارة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، من خلال تكتيكات امتدّت من إقامة مجازر وحروب شاملة وغزوات سريّة وتعذيب وعمليات مغطّاة، إلى عقوبات ودبلوماسية واتفاقيات مشتركة مثل: منظمة التجارة العالمية، ونافتا، والناتو. الطواعية والإكراه، كانا الين واليانغ في سطوة الولايات المتحدة- نموذجٌ من السطوة في العقود الثلاثة الماضية، خبّأ جوانبه القذرة خلف الكفاءة الظاهرية والحياد والنيوليبرالية والديمقراطية الليبرالية.

مشاركة القوى العاملة في الولايات المتحدة متدنيّة.. وباتت «العولمة» هي العدو رقم واحد

يقول ترامب: إنّ نموذج السطوة هذا لم يعد يجعل من أمريكا عظيمةً بعد اليوم. فبعد أن أغضبه تجاهل وقلّة احترام تابعي العالم الجاحدين، وعد بأن يقوم بكلّ شيء وحده. إنّه يتحدث بالهاتف مع تايوان بدلاً من أن يتحدث مع تيريزا ماي، ويصادق بوتين، ويهدد بوقف تمويل الناتو، ويهاجم الصين بشكل علني.

رغم ذلك، يشير فوز ترامب إلى أزمة شرعية عميقة في الأيديولوجيا الحاكمة، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى كونه ليس وحده. إنّه على رأس مجموعة متنامية من «اليمينيين» الذين يتحدثون بالنغمة القومية ذاتها. وكما يقول باربر، فإنّ ترامب يمنح «العون للديماغوجيين الذين يقفون بالانتظار» أمثال لوبان.

ترفض الدول بشكل متزايد نموذج «الطريق الثالث» للحدود المفتوحة والإدماج. هذا تحوّل مهم. في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، كان يُنظر إلى المزيج الأمريكي من الطواعية والإكراه على أنّه نموذجٌ قيّم وقابل للحياة. انضمت البلدان حول العالم لهذه الرؤية لأنّها وفّرت النمو والازدهار، واعتبرتها شعوبها شرعية- الدول التي لم تنتفع أو عارضت قواعد اللعبة، أي البلدان الفقيرة والمستعمرات والدول الواقعة ضمن الكتلة السوفييتية، إمّا تمّ قمعها أو استبعادها. بعد تصحيح العراقيل في السبعينيات، أعادت اتفاقيات تجارية جديدة تنشيط تحالفات جيوسياسية، وفي هذه الأثناء أعاد ترسيخ الاتحاد الأوروبي، وديناميات الهند والصين، إحياء هيمنة الولايات المتحدة.

لكنّ تناقضات هذه النهضة ولّدت أزمةً شرعيةً لا يمكن التغطية عليها عبر عمليات إنقاذ المصارف والتسهيل الكمّي، المشهد الجيوسياسي العالمي اليوم مؤلم على نحو متزايد. في الواقع، يظنّ باربر بأنّ فوز لوبان عام 2017: «سيؤدي بكل تأكيد إلى إطلاق رصاصة الرحمة على الاتحاد الأوروبي». لقد ثبتت استحالة السيطرة على التكاليف السياسية والاجتماعية للعولمة، والتمويل للنيوليبراليين على المدى الطويل.

تخطي المأزق!

أزمة الشرعية هذه هي التي أنجبت ترامب، والطبيعة المشوشة لرؤيته تتحدّث عن المأزق الذي وجدت الدول نفسها فيه. تمّ النظر إلى الطبقة الثريّة المعتدلة وتحالفاتها الحزبيّة على أنّها مفلسة وميؤوس منها، وليس لليسار قوّة يفرض فيها مطالبه. ترك هذا «اليمين» ليكون هو المتحدّث باسم غضب ومخاوف العمّال، لكنّ ذلك «اليمين» هو نفسه منقسم بين الطبقة الثريّة الرأسمالية وبين المحافظين الاجتماعيين. وهنا أتى ترامب واغتنم الفرصة، وهو الرأسمالي الذي انتهز الفرصة ليتحدّث باللغة المرتبكة التي تعبّر عن رؤية الجمهور اليميني الغاضب.

هذا هو سبب تعالي صوت التشبيه ببريكزت، من قبل المراقبين. لقد زودتهم بسلسلة مترابطة من الأزمة العميقة متعددة الأبعاد. لسوء الحظ فقد أظهرت بريكزت أيضاً الاستراتيجية التي فازت حتّى الآن بالتعامل مع الأزمة، وهذه الاستراتيجية- المليئة بالكراهية والخوف- سيئة.

لكن النيوليبراليين النائحين جميعهم متساوون بالوهم، إن اعتقدوا بإمكانية عكس الزمن. ليس ترامب من خلق أزمة النيوليبرالية، فهو ببساطة أطلق الرصاصة الأخيرة على نموذجٍ لسلطة تتفكك ببساطة منذ عقدٍ أو أكثر.

الرأسمالية هي مولّدٌ أزمات ماهرة بالتأكيد. التناقضات موجودة في الحمض الصبغي لنظامنا الربحي، وقد ساعدت الأزمات النظام على النجاة والتأقلم لقرون. لكن في الوقت ذاته، يبدو بأنّ الاتفاقيات التي ترتّب النظام الجيوسياسي العالمي تولّد أزمات أكثر من تلك القادرة على حلّها هذه الأيام.

بعبارة أخرى، في حين أن المشاكل الخطيرة التي نواجهها- كالاحترار العالمي واستبعاد العمالة- هي نتاج ممارسات طويلة الأمد، مثل: التصنيع والإمبريالية والتقدم التكنولوجي، فإنّ هذه المشاكل تصل إلى أبعاد حادّة الآن بسبب التمويل والعولمة النيوليبرالية.

وكما جادل جيوفاني آريغي وبيفرلي سيلفر، فإنّ نموذج هيمنة الولايات المتحدة يصبح بازدياد غير قادرٍ على التعامل مع هذه المشاكل.

يظهر صعود «الديماغوجيين» أمثال ترامب، تلاشي عنصر الطواعية لتترك الإكراه وحسب. مع إغفال فشلها- فهي لم تبذر سوى الفوضى والمعاناة في العراق وأفغانستان ومناطق حرب أخرى لا تحصى- فإنّ دولة الولايات المتحدة تمدّ مخالبها بشدّة ناحية إفريقيا، وتكثّف أصوات برامجها. أمّا في الداخل، فقد رحّل أوباما قرابة مليوني شخص، وتتجسس وكالة الأمن القومي حتّى على أحلام يقظتنا، وتستمر الشرطة في القتل دون اهتمام.

لن يغيّر ترامب هذا، بل سيجعله أسوأ. إنّه كاره للأجانب، ومعاد لحقوق المرأة، ووجوده في البيت الأبيض سيقوّي أكثر العناصر رجعية في مجتمع الولايات المتحدة. لكن خلافاً للمفاهيم الخاطئة لأصحاب الطريق الثالث، كانت كلينتون لتجعل الأمور أسوأ أيضاً. النظام العالمي في أزمة، والحنين للأيام الأسطورية عندما تقوم أمريكا بتحمّل عبء نجاح الحريّة هو مضيعة للوقت.

نحن بحاجة لشيء مختلف، شيء أكثر من «التقدمية» الدفاعية. نحتاج لتحدي المنطق العام لنظامنا الربحي، عن طريق تقديم رؤية بديلة للتغيير، متجذرة في سلطة العمّال، والحقوق الاجتماعية، والسيطرة الديمقراطية على المؤسسات المركزية لحياتنا.

ونحن الآن بحاجة هذه الحركة، أكثر من أيّ وقت مضى في الولايات المتحدة. النهج «الترامبي» لن ينتهي، ولن تتخلّى حكومة الولايات المتحدة بهدوء عن مفاتيح خلافة بعض المراكز العالمية المتخيّلة. السياسة التي ستسود في أميركا، ستقرر إن كان الانتقال من الرأسمالية النيوليبرالية إلى شيء آخر هو خطوة للأمام أم بمثابة النزول إلى الجحيم!؟

■ تنويه: يمكن الاطلاع على الترجمة الكاملة للمقال في موقع «قاسيون» الإلكتروني.

عناصر الثنائية الحزبية التي أدّت للهيمنة الأمريكية «العولمة والتحالفات الدولية» هي نفسها التي أنتجت التناقضات التي تفسّر فوز ترامب

العد التنازلي لـ«Brexit»: وداعاً للاتحاد الأوروبي

أقرت الحكومة البريطانية تفعيل «المادة 50» من اتفاقية لشبونة للاتحاد الأوروبي القاضية بإجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي، على أن تنطلق المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد في 29 من شهر آذار. ويأتي ذلك بعد تسعة أشهر من الاستفتاء على هذه الخطوة في 23/تموز/2016.

■ فادي خضر

استمر الشد والجذب بين لندن وبروكسل، طيلة الأشهر التسعة الماضية، إذ يحاول الطرفان تحصيل أقل النتائج ضرراً على كل منهما، وإن اتفق الطرفان على هذا الهدف من المفاوضات المرتقبة، فإن الطرفين كليهما له رؤيته الخاصة، التي يمكن التماسها من تصريحات المسؤولين الأوروبيين والبريطانيين حتى الآن، بانتظار ما ستنتجه جولات المفاوضات المرتقبة...

عدوى الانفصال الأوروبي

قبل الدخول في تفاصيل الخلاف بين لندن وبروكسل، حول إجراءات الانفصال، تجدر الإشارة إلى ظهور نوايا انفصال واسعة النطاق داخل الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال في البرتغال وإيطاليا، بينما تظهر بوادر التشنج في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي في الحملة الانتخابية لـ«ماري لوبان» في فرنسا.

أعطت هذه الإشارات انطباعاً سائداً داخل البيت الأوروبي وخارجه، عن بداية النهاية لهذا التكتل، والذي انتهت ظروف استمراريته بانتهاء دوره الوظيفي، المستند إلى مجابهة الاتحاد السوفييتي منذ عام 1957، وحتى تفككه بداية التسعينات من القرن الماضي، كخط دفاع سياسي وعسكري متقدم للولايات المتحدة في وجه الاتحاد السوفييتي، أي أن هذه المجابهة لم تكن أوروبيةً خالصةً، بل كانت ضمن منطق توزيع الأدوار عالمياً من قبل الولايات المتحدة ذات القوى المتعاظمة حينها.

وبالتالي، فإن خروج بريطانيا، يأتي في أحد أوجهه الأساسية تفادياً لتبعات الأزمة التي تعصف بالمركز الإمبريالي الأمريكي، سياسياً واقتصادياً، وتظهر تداعياته في العالم بأسره، وفي أوروبا ضمناً، وسيستمر طالما أن واشنطن تفقد قدرتها «والآن رغبتها» في الدفاع عن وحدة التكتل الأوروبي، والعنصر الأهم فيه بالنسبة لواشنطن «حلف الناتو». لكن هذا لا يعني خروج دول الاتحاد الأوروبي من تحت المظلة الأمريكية بشكل كيفي، بل إن واشنطن تحاول موائمة التغيرات الأوروبية بما يخدم ضرورات المرحلة الحالية، من التموضعات الدولية الآخذة بالتشكل، والدليل هو في التنسيق البريطاني–الأمريكي واسع النطاق في القضايا الدولية الراهنة، كالأزمة السورية واليمنية والملف الأوكراني، ومن جهة أخرى، استمرار واشنطن في دفع دول أوروبا الأخرى باتجاه تصعيد الخطاب وتثبيت العقوبات بمواجهة روسيا.

شبح انفصال اسكتلندا

في السياق نفسه، تدرك الدول التي يمكن القول عنها أنها دول «أطراف» في أوروبا– من حيث قدراتها الاقتصادية والعسكرية– أن التغيرات في أوروبا آتية بالتداعي، ولن تستثني أحداً وبالتالي تحاول القيام بخطوات استباقية لتخفيف الأضرار المحتملة عن اهتزاز الكتلة الأوروبية، والبحث عن نماذج خاصة بها من ناحية العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والعالم، وبالطبع فإن ذلك ليس بالأمر السهل، لكنه أحد المسارب القليلة المتاحة في ظل حالة التخبط التي يعيشها الاتحاد الأوروبي.

من بين هذه الدول الدائرة في فلك الرأسماليات الأوروبية الكبرى، تبدو اسكتلندا، إحدى دول المملكة المتحدة، متضرراً مباشراً من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نتيجة لاعتمادها الكبير على الاتفاقيات الاقتصادية المتاحة من قبل الاتحاد الأوروبي في الدخول إلى الأسواق الأوروبية بمنتجاتها، إضافةً إلى إلغاء عشرات آلاف الوظائف، إذا التزمت بقرار المركز في لندن بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق دعت رئيسة حكومة اسكتلندا، نيكولا ستورجن، في 21/آذار الحالي، الحكومة البريطانية في لندن إلى الموافقة على طلب تنظيم استفتاء جديد، حول استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة.

وطالبت بـ«تفويض ديمقراطي لا غبار عليه»، مشيرة إلى أنه «من الممكن أن يؤدي خروج المملكة المتحدة من الاتحاد إلى إلغاء عشرات آلاف الوظائف في اسكتلندا»، وبينت أنه «تم رفض كافة جهود البحث في التسوية مع الحكومة البريطانية، حيث رفضت لندن نقل المزيد من السلطات للبرلمان الإقليمي الاسكتلندي ليتسنى للاسكتلنديين البقاء في السوق الأوروبية الموحدة».

هنا يمكن القول أن لندن إذ تحاول الهرب من مشاكلها المستقبلية المحتمل ورودها من منظومة الاتحاد الأوروبي، لكن عليها مواجهة مشاكل أخرى في المدى المنظور، ومنها مسألة انفصال الاسكتلنديين، ومسألة المستحقات المالية الكبيرة للاتحاد الأوروبي والمقدرة بحوالي 60 مليار يورو، والتي ستكون واحدةً من نقاط التفاوض العسيرة بين لندن وبروكسل، إضافةً إلى جملة من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي كما تشير إليه التقارير الاقتصادية الغربية...

خروج بريطانيا يأتي في أحد أوجهه الأساسية تفادياً لتبعات الأزمة التي تعصف بالمركز الإمبريالي الأمريكي سياسياً واقتصادياً

اقتصاد ما بعد بريكست

في تفاصيل الحسابات الاقتصادية لبريطانيا، كإحدى محددات الخروج من «البيت» الأوروبي، تجدر الإشارة إلى أنها ساهمت في ميزانية الاتحاد الأوروبي بـ35 مليون جنيه استرليني يومياً، وفي العام 2015، بلغت رسوم العضوية للمملكة المتحدة بأكملها 8,17 مليار جنيه استرليني، كما أن مساهمتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي العام الماضي، بلغت أكثر من الميزانية السنوية لوزارة الداخلية البريطانية، والتي تقدر بحوالي 9 مليارات جنيه، وتعود تلك المساهمات في شكل إعانات ومنح، في مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية والبحث العلمي الحاصل على تمويل الاتحاد، ذلك بحسب «ديلي تلغراف» البريطانية.

في المقابل، فإن مدفوعات الاتحاد الأوروبي لبريطانيا بلغ 4,4 مليار جنيه إسترليني خلال العام 2015، وفي هذه الهوة بين المدفوعات والمكاسب البريطانية، يتبين عامل آخر من عوامل الذهاب سريعاً نحو تنفيذ البريكست، لكن هذا الخيار الذي من شأنه أن يوفر مبالغ ضخمة على بريطانيا سنوياً، سيقابل من جهة أخرى بتغيرات كبيرة ستنعكس سلباً على الأوضاع المعيشية لمواطني إحدى الدول التي اعتادت مستويات عاليةً من الإنفاق والاستهلاك.

حيث قدر تقرير أعده «المعهد الملكي للمساحين القانونيين» البريطاني خسائر بريكست بنحو نصف مليار جنيه استرليني في مشروعات البنية التحتية، ونحو 200 ألف عامل في مجال العقارات والإنشاءات، ويعمل 176 ألف عامل من أصحاب الجنسيات الأوروبية في مجال الإنشاءات في بريطانيا، وهم يمثلون 8% من إجمالي العاملين بالقطاع.

ويقول رئيس المعهد، جيرمي بلاكبرن، إن سوق العقارات والإنشاءات البريطانية مهدد بخسارة 500 مليون جنيه في حال توقف مشاريع البنى التحتية في بريطانية، بحسب ما نقلته صحيفة «ذي إندبندنت».

كما أعربت عدة قطاعات، مثل: الصحة والتكنولوجيا والزراعة والعقارات، عن تخوفها من أن تواجه صعوبات في توظيف العمالة المطلوبة في حال تم فرض قيود على الهجرة عقب «بريكست». وتأثر الجنيه الاسترليني أيضاً منذ الاستفتاء في 23/تموز/2016 لتخفض قيمته بنسبة 18% أمام الدولار الأمريكي.

هذه التداعيات الاقتصادية المحتملة، لا شك أن بريطانيا بصدد معالجتها قدر الإمكان، بالحفاظ على مكتسبات الاتحاد الأوروبي التي تسمح بنمو الاقتصاد البريطاني، كالرسوم الجمركية وحركة المواطنين الأوروبيين من وإلى بريطانيا، لكن هذا مرهون أيضاً بمرونة لندن في مفاوضاتها المرتقبة مع بروكسل.

لكن المؤكد اليوم، أن لندن اتخذت قرارها بشكل ناجز وستسعى لإتمامه، والبحث عن نموذج علاقاتها الاقتصادية الدولية الخاصة، سواء في المحيط الأوروبي، أو في باقي دول العالم التي من الممكن أن بريطانيا زارتها مستعمرةً فيما مضى، لكن اليوم على أسس جديدة تحكمها موازين القوى الدولية الجديدة!

دعت رئيسة حكومة اسكتلندا الحكومة البريطانية في لندن إلى الموافقة على طلب تنظيم استفتاء جديد حول استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة

قبعات هتلر البيضاء

دعوني أحدثكم عن قبعة هتلر البيضاء في سورية، وكيف خدعكم اللون الإنساني الأبيض، جهات ممولة، تنظيم، تلقين سياسي من صاحب المال، تنفيذ المهمة بنجاح، تصريحات إعلامية، أوسكار سينمائي عالمي، ومن ثم يقولون: «نحن إنسانيون محايدون».

■ آلان داود

خلف هذه القبعة يقف من يستغل الأبعاد الإنسانية للحرب ومآسي الناس وتوظيفها لدواع إعلامية سياسية غير محايدة. يجهد هؤلاء في التركيز على صور الأطفال والنساء بشكل لا إنساني عديم الاحترام لآلام الناس، فأصبح قبعة لإعلام متعطش للدماء.

نقلت وسائل إعلامية خبر حصول ما يسمى بـ «الفيلم الوثائقي السوري» ـ القبعات البيضاء أو الخوذ البيضاء ـ على جائزة الأوسكار عن فئة الوثائقي، وهي جائزة عالمية تمنحها أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية، في كاليفورنيا الأمريكية.

فضح الإعلام العالمي أمر هؤلاء، وأكدت الصحفية الكندية إيفا بارتليت أن ما تسمى منظمة «القبعات البيضاء الإغاثية» التي تعمل في سورية تأسست عام 2013 على يد ضابط بريطاني سابق، وهي غير محايدة، ولا تملك أية مصداقية. يُذكر أن مؤسس القبعات البيضاء هو جيمس لونغيرور وهو ضابط تنسيق مخابرات الناتو، والمهتم بتنظيم وتدريب «المنظمات الإنسانية» ودعمها المالي.

أضافت بارتليت، في مؤتمر صحفي، عقد في مقر الأمم المتحدة عام 2016 أن أصحاب القبعات البيضاء يدَّعون أنهم محايدون، لكنهم شوهدوا وهم يحملون مسدسات كما أن مقاطع الفيديو لديهم تحتوي في الواقع على أطفال تم استخدام صورهم في تقارير مختلفة، لذلك يمكنك أن تجد فتاةً اسمها آية مثلاً تظهر في شهر آب2015 ثم تعود للظهور مرة أخرى في مكان آخر الشهر الذي يليه. لقد تم تحرير حلب اليوم، ولم يسمع أحد من السكان بالقبعات البيض.

كتبت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا على صفحتها الشخصية على فيسبوك في 30 تشرين الثاني 2016: أن ما يسمى بالقبعات البيضاء تسعى للحصول على جائزة نوبل للسلام. هؤلاء الأشخاص ادَّعَوا أنهم قاموا بإنقاذ حياة آلاف الأشخاص، ولكنهم كانوا يقومون بتسجيل مقاطع فيديو احترافية صغيرة، ولم يخجلوا من نشر هذه المقاطع على الانترنت.

أضافت زاخاروفا: «هذه الفيديوهات تعبر عن السلوك الغريب، واللاأخلاقي لمن يقوم بتصويرها. ويمكن اعتبار هذه المقاطع نموذجاً لتصوير وتمثيل المعاناة. لذلك بالتحديد تم ترشيحهم لجائزة أوسكار، وليس لجائزة نوبل للسلام، وفي الـ 27 من شهر شباط قرأنا خبراً مفاده أن جائزة أوسكار لأفضل فيلم وثائقي قصير كانت من نصيب الفيلم البريطاني الخوذ البيضاء».

يبدو أن «القبعات البيضاء» هو ترميز أو شعار يمثل أحد أشكال البنية الفوقية للفاشية الجديدة، وضمن ذلك تأتي الدعاية الكبيرة عالمياً لراوية «حبيبي داعشي يرتدي قبعةً بيضاء» التي تتحدث عن أنواع الميول النفسية المريضة واللاأخلاقية كلها.

أخبار ثقافية

يوم الشعر العالمي في دمشق

احتفت الهيئة العامة السورية للكتاب باليوم العالمي للشعر، من خلال مهرجان الشعر العربي الذي نظمته في مكتبة الأسد الوطنية في دمشق يوم الخميس، 23 آذار 2017 بحضور شعراء من الوسط الثقافي السوري الذين شاركوا بقصائدهم ونتاجاتهم في إحياء الاحتفال، وفي ختام المهرجان قامت هيئة الكتاب بتوزيع 100 عنوان من إصداراتها احتفاءً بهذا اليوم على الحضور.

يحتفل العالم في الـ 21 من آذار من كل عام بيوم الشعر العالمي الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو» عام 1999 بهدف تعزيز القراءة والكتابة، ونشر وتدريس الشعر في جميع أنحاء العالم جميعها، وإعطاء زخم للحركات الشعرية الوطنية والإقليمية والعالمية.

مهرجان سورية الدولي للكاريكاتير

أقيم مهرجان سورية الدولي الثالث عشر للكاريكاتير، في قاعة المعارض بدار الأسد يوم 22 آذار الجاري، ضم المعرض 80 لوحة كاريكاتير من 76 بلداً، وجرى اختيار الأعمال من بين مئات اللوحات، التي تقدم إليها 400 فنان وفنانة.

جاء المهرجان الثالث عشر تكريماً للفنان الراحل ممتاز البحرة، ومن خلال الشخصيات التي رسمها في الكتب المدرسية، كان صديق كل طفل سوري، حيث بقيت تلك الرسومات في ذاكرة الأجيال وتأثرت بها على مدى سنوات طويلة، إضافةً إلى مساهماته المهمة في تأسيس مجلات الأطفال ومنها مجلة «أسامة» ناهيك عن تاريخه في الرسم الزيتي، وعلى رأسها لوحة ميسلون المعروضة في بانوراما الجندي المجهول على سفح جبل قاسيون.

أقدم رسوم متحركة في العالم

عثرت مجموعة من علماء الآثار على كأس فخاري في شرق إيران رسمت عليه رسوم متحركة.

نقلت وكالة «IRNA» الإيرانية أنه تم العثور على الكأس الفخاري برسوم متحركة تظهر ماعزاً تقفز على الشجرة على أراضي الموقع الأثاري «شهر سوخته» الواقع في محافظة سيستان وبلوشستان. ويبلغ عمر الكأس نحو 5000 سنة.

وقال منصور سيد سجادي رئيس مجموعة علماء الآثار: «تظهر خمسة رسوم على الكأس ماعزاً يقفز على الشجرة. وتبين أن الماعز لا يتحرك فحسب، بل يقفز»

ويعرض الكأس الفخاري في الوقت الحالي في متحف إيران الوطني الذي جمعت فيه أقدم نماذج للثقافة الإيرانية ومنها معروضات جديرة بالاهتمام مثل آنية خزفية وتماثيل صغيرة والكثير غيرها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/03/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

مجلس عزاء.. ونواح نيوليبرالي..

يكاد المشهد الإعلامي – الثقافي العالمي أن يتحول إلى دار عزاء، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ثمة نداّبات ونداّبون، وفرق القوّالين من ساسة، وحكومات، ومعارضات، إعلاميين، وكتاب، وممثلين، فضائيات، وإذاعات، وصحف.. الكل يتحسر، الكل يتألم، فالحداثة في خطر، والتمدن في خطر.. «اليمين» يصعد في الغرب، والديمقراطية مهددة، لا بد من الاستنفار إذاً، لا بد من فعل شيء ما، ولا شيء طبعاً في اليد سوى التمسك بالنيوليبرالية..فسموا العالم إلى فسطاطين، الفسطاط النيوليبرالي، وفسطاط اليمين، وما على عباد الله سوى أن يتعايشوا مع نجاسة دار البغاء النيوليبرالي، وإلا، فهم يمينيون، أو إرهابيون، أو شموليون، أو إيديولوجيون.. في رصيد هؤلاء ما يكفي من النعوت لأبلسة الخصوم، وفي أقلامهم ما يكفي من القذارة للتشكيك حتى بطهارة بيت المقدس.

بعد أن وصل الخيار النيوليبرالي المهيمن في العالم خلال العقدين السابقين إلى طريق مسدود، وأخذ العالم معه إلى حافة الهاوية، في الاقتصاد: سادت النزعة الشايلوكية الربوية، وفي السياسة الميكيافيلية كانت العنوان الأبرز، وفي الإعلام والثقافة، حيث الغوبلزية هي التوصيف الوحيد المناسب، وبالأدوات الدموية: حيث داعش، والصليب المعقوف.. وبعد الانحطاط الذي يتجلى في كل نشرة أنباء، وكل تقرير إعلامي، وفي كل تصريح رسمي، يحاول حراس الليبرالية وكهنة العالم القديم، إرهاب العالم بصعود اليمين، وكأن هذا اليمين المزعوم ليس ابناً شرعياً للنيوليبرالية، وكأن هذا المطر الحامضي ليس من تلك الغيمة السوداء، وكأن ما يسمونه الشعبوية واليمين لم ينمُ ويترعرع في أحشاء النيوليبرالية نفسها، ورداً عليها.. أليس لكل فعل رد فعل، يساويه في الشدة ويعكسه في الاتجاه؟

هذا التنميط النيوليبرالي للوعي البشري، هذه الثنائية الوهمية، تعتبر اليوم الخريطة الجينية، والمرجع المقدس لكل الدفق الإعلامي، الذي يتحفنا به إعلام التفاهة، أليست التفاهة معادلاً وحيداً لهذه الهيستريا المنظمة تجاه كل من يحاول ألا يطأطئ رأسه أمام رياح النيوليبرالية الصفراء؟

تدرك أحصنة النيوليبرالية في الميدان الثقافي – الإعلامي، أكثر من غيرها مأزق الخيار النيوليبرالي، فهي عادة قرون استشعار بيوتات المال، والمصارف والشركات في تحسس الخطر، وبالتالي تراها أكثر الناس ولولة، ونداباً، وبكاءً في مجلس العزاء .. وإكرام الميت دفنه أيها السادة!

النيوليبرالية، هي قناع، واسم حركي لتشكيلة اقتصادية – اجتماعية، في أكثر مراحلها تفسخاً، واسمها الصريح هو: الرأسمالية، فما أفلس ويفلس هو الخيار الرأسمالي بتجربته التاريخية كلها، وما ردود الأفعال «اليمينية» التي يدعونا حاخامات النيوليبرالية لمواجهتها، إلا رد فعل على الرأسمالية نفسها، بما تعنيه من تدمير العالم المادي والروحي للإنسان، والعبث بالطبيعة، وتزوير التاريخ، ومحاولة التحكم بالمستقبل، وجشع واستغلال، وفردانية، أي تمسيخ الإنسان، وتحويله إلى مجرد مستهلك، وبضاعة في عصر النخاسة المعولم، إلى رقم في نشرات الأنباء، إلى مهاجر أو لاجئ على أرصفة دول النهب، إلى ميليشيوي في إحدى الشركات الأمنية...

أمنا الأرض حُبلى، وقطار التاريخ لم يتوقف في محطة النيوليبرالية، ولن يتوقف عند نسختها الأخرى « اليمين» فلسنا معنيين بما يلقيه علينا المهرجون النيوليبراليون من مواعظ، ولسنا معنيين ببلاغة وعّاظ السلاطين، أما، ما تصنف على الـ «يمين» حسب تصنيفات كتبة النيوليبرالية، هو مجرد آلام مخاض ولادة الجديد، فالليبرالية أطاحت حتى بتلك النقاط المضيئة من تاريخ التشكيلة الرأسمالية، وأوصلتها إلى الحضيض السياسي والثقافي والاقتصادي...

الأكثر دموية من القاتل، هو المحامي الذي يبرر سفك الدم، والأكثر سفالة من نيولبرالي المركز، هم صبيان النيوليبرالية في الشرق، الذي يحاولون تسويق بضاعة منتهية الصلاحية، ولم تعد صالحة للاستهلاك الانساني، يختلف أصحابها عليها، وحولها، فيتحول هؤلاء الصبية إلى «وشيشة» لترويجها بكل ما أوتو من قدرة على الترويج، وبكل ما يتيسر لهم من منابر إعلامية، يؤمنها ريع نفط وغاز الحداثة وما بعد الحداثة والتمدن المتدفق من صحراء الربع الخالي، المتزاوج مع عفونة كهوف التاريخ، ومحاولة إغراء الناس بالدين والدنيا معاً.

في يوم المسرح: جوع الحوار لا يزال حاضراً

يصادف يوم الاثنين 27 آذار يوم المسرح العالمي، وهو لا شك مناسبة بالغة الأهمية للحديث عن المهام الواقعة على عاتق المسرح السوري والعاملين في مجاله، في ظل الفرصة المفتوحة لاستعادة دوره والنهوض به في سورية الجديدة القادمة.

في عام 1996، وقف المسرحي السوري، سعد الله ونوس، ليقول كلمته في هذا اليوم، والتي لا بد من استذكارها: «لو جرت العادة أن يكون للاحتفال بيوم المسرح العالمي، عنوان وثيق الصلة بالحاجات التي يلبيها المسرح، ولو على مستوى رمزي، لاخترت لاحتفالنا هذا العنوان «الجوع إلى الحوار»، حوار متعدد، مركب، وشامل، حوار بين الأفراد، وحوار بين الجماعات، ومن البديهي أن هذا الحوار يقتضي تعميم الديمقراطية، واحترام التعددية، وكبح النزعة العدوانية عند الأفراد والأمم على السواء. وعندما أحس هذا الجوع إلى للحوار، وأدرك إلحاحه وضروراته، فإني أتخيل دائماً أن هذا الحوار يبدأ من المسرح، ثم يتموج متسعاً ومتناهياً، حتى يشمل العالم على اختلاف شعوبه، وتنوع ثقافاته».

كما لا بد من استذكار موقفه حول أن العولمة «التي تتبلور وتتأكد في نهاية قرننا العشرين تكاد تكون النقيض الجذري لتلك اليوتوبيا التي بشر بها الفلاسفة، وغذت رؤى الإنسان عبر القرون. فهي تزيد العفن في توزيع الثروات، وتعمق الهوة بين الدول الفاحشة الغنى والشعوب الفقيرة الجائعة. كما أنها تدمر ودون رحمة كل أشكال التلاحم داخل الجماعات، وتمزقها إلى أفراد تضنيهم الكآبة والوحدة، ولأنه لا يوجد أي تصور عن المستقبل، ولأن البشر ولأول مرة في التاريخ لم يعودوا يجرؤون على الحلم، فإن الشرط الإنساني في نهاية هذا القرن يبدو قاتماً ومحبطاً»، قبل أن ينهي بجملته الشهيرة: «إننا محكومون بالأمل. وما يحدث اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ»!

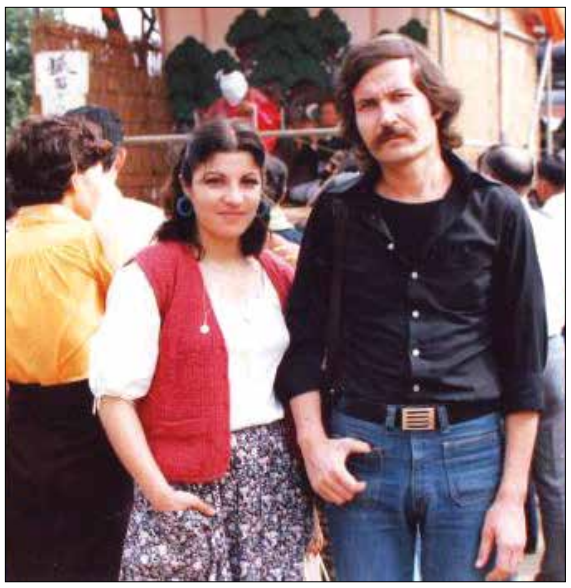

ومن أبرز أسماء المسرح السوري الراحل فواز الساجر «1948–1988» من منبج بريف حلب، والذي درس الإخراج المسرحي في موسكو، حيث أسس مع سعد الله ونوس المسرح التجريبي لأول مرة في سورية، وأوفد إلى اليابان للاطلاع على المسرح الشرقي، وساهم في تأسيس المعهد العالي للفنون المسرحية.

وجاء في قصاصة عثُر عليها بين أوراقه بعد رحيله: «عصرنا هذا عصر الضيق، أكلنا ضيِّق، شرابنا ضيِّق، زيتنا ضيق، مسكننا ضيق، مرتبنا ضيِّق، تفكيرنا ضيق، قبرنا ضيِّق، افتحوا الأبواب والنوافذ، سيقتلنا الضيق! افتحوا الأرض والسماء، افتحوا الكون، سيقتلنا الضيق!».